



كلية الشرطة

# فلسفة الأمن

و

## الأمن القومي

المحذور      المفاهيم      الفروع

تأليف

اللواء / محمد عبد الكريم نافع



إهداء ٢٠١٦  
هيئة الرقابة الادارية  
جمهورية مصر العربية

فَلَسَفَدًا لِّأَمْنٍ

و

الْأَمْنُ مِنَ الْقَوْمِ

---

المُحْذَرُ المفاهيم . الفروع

تأليف

اللواء / محمد عبد الكريم نافع

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَلِكَ مَا عَلَّمَنِي رَبِّي

مَدَّ اللَّهُ الْعَظِيمُ

## مقدمة

هذه هي المرة الرابعة التي أجلس فيها لنفسي وأتأمل رأيي مراجعاً  
خطائي في كل ما كتبت عن الأمن القومي . فلتقدم من زمن ليس بالقليل  
على أولى كتاباتي التي ظهرت تحت عنوان « الأمن القومي » وكانت في  
حقيقتها أولى أرماسات الحديث العلمي في هذا المجال .

ولقد ساهم ذلك الجهد المتواضع في إلقاء بعض الضوء على مفهوم  
الأمن القومي والأفكار التي أنبثق منها المفهوم والعمليات التي تنفرع  
على الأمن القومي ، إلا أنه بالذات لي كان مجرد وضع إطار لحطة معالجة  
ذلك المفهوم الذي أثبتت دراسته أنه يشمل مساحة النشاط البشري في  
الدولة . وكان لما ظهر لي خلال البحث من ثقل قدر ذلك المفهوم أثراً  
أدخل على نفسي الرهبة مخافة الزلل في هذا الطريق الوعر .

ولقد كان لتشجيع السيد / حسن أبو باشا وزير الداخلية أثره  
العميق في مواصلة الاندفاع بخطى أكثر ثباتاً - عندما عرضت عليه  
مسودة كتاب « أمن الدولة المصرية » وقد أن كان ثابراً لمدير مباحث  
أمن الدولة - عندما قسراً مشروع الكتاب بفكرة الثاقب ، وعندما  
طلبت منه التعقيب عليه قال لي : ماذا تريد مني أن أقول - لقد ظننت  
عمل أمن الدولة ووضحته على أسس علمية . منذ ذلك الوقت وأنا أظف في  
رأسي فكرة التعمق لي أبعد من الأفكار التي عرضت في السكتاين وشطط  
في الخيال كثيراً إلى الوصول إلى حد وضع ملامح فلسفة للأمن كمفهوم  
عام .

(ب)

وهذا ما طلب إلى من المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية والجنائية تقديم بحث عن تطور الأمن السياسي في مصر - كانت الفرصة الثالثة التي أحضرت فيها أمامي كل ما تبلور في فكري من نقاط يمكن أن ترتكز عليها فلسفة الأمن .

وأخيراً والفضل دائماً يعود إلى معلمي - كلية الشرطة - لقد كان تعديل منهج الدراسة للأمن القومي وراء الدفعة الأخيرة التي تبلورت من هذا الكتاب - فلسفة الأمن والأمن القومي .

روية أكثر صفاء وفهماً أكثر وضوحاً وعلامات بارزة لتفتح كل نواحي الفكر والعلم الإنساني بمحور فكرة الأمن القومي وصلاته المعنوية بحركة الاجتماع البشري .

فكانت ركائز فلسفة الأمن بالمفهوم العام والمطلق لمعنى الأمن ، منطلقاً لكثير من الأفكار التي حولنا عليها في الكتابة عن الأمن القومي كما أفادت كثيراً من الزوايا التي كانت خلال سوء الفهم تلفها خاصة فكرة التناقض بين أمن الفرد وأمن المجتمع وما برز من تزاوج أبدي بينهما .

كذلك فإن ركائز فلسفة الأمن قد حكتكت عن منطلقات لفظة أخلاقية أمنية - منطلقات أخلاقية في عمل رجل الشرطة وميثاق الشرف الذي ينبثق من جوف معنى الأمن وهو ما نزع بمعية الله إذا أتاح لنا الأجل أن نتجه إليه .

هذه ومضات حول هذا الكتاب أرجو أن ينال الرضا والقبول هو عمل أردت به راحة الله والوطن والشرطة لم أشأ كما نصنع بعض الآخرة



(جـ)

أن أطرحه في الأسواق إيماناً بأن مكانه في رحاب معهدى يحقق الغاية  
منه ويرد بعضاً من اللئن .

سلام على الوطن الحبيب فما أقل ما نمطيه وما أجزل ما يفيض  
طينابه .

(وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)  
« صدق الله العظيم »

( وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين )

لسواء

محمد عبد الكريم نافع

- دبلوم ماجستير فلسفة وعلم النفس
- دبلوم أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن
- دورة مكافحة الإرهاب المنظم (الفتن)
- بورت براج بالولايات المتحدة

# فهرست

## الباب الأول

### فلسفة الأمن

٢	• • • • •	الفصل الأول : المفهوم الإنساني للأمن
٣	• • • • •	تمهيد : المفهوم للعاصر للأمن
١٦	• • • • •	المبحث الأول : الأمن مطلب إنساني
٢٣	• • • • •	المبحث الثاني : المفهوم العام للأمن
٢٩	• • • • •	المبحث الثالث : الأمن محور وإجراء
٢٧	• • • • •	الفصل الثاني : الجذور الإجتماعية للأمن القومي
٣٨	• • • • •	تمهيد
٤١	• • • • •	المبحث الأول : الأمن القومي في المجتمع عبء البدائي
٥٢	• • • • •	المبحث الثاني : الأمن القومي في دراسات المجتمع
٨١	• • • • •	الفصل الثالث : منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون
٨٢	• • • • •	تمهيد
٨٧	• • • • •	المبحث الأول : الصالح المشترك والأمن القومي
١٠٩	• • • • •	المبحث الثاني : نظرية السلطة والأمن القومي
١٢٠	• • • • •	المبحث الثالث : أركان القانونية للأمن القومي



(هـ)

## الباب الثاني

### الأمن القومي وتطوراتها في مصر

- ١٣٥ . . . الفصل الأول : الأمن القومي - الحطة والتطبيق
- ١٣٦ . . . المبحث الأول : تعريف الأمن القومي وخطته
- ١٤٧ . . . المبحث الثاني : عمليات الأمن القومي وأجهزته
- ١٧٢ . . . المبحث الثالث : الأمن القومي والقوات المسلحة
- ١٨١ . . . الفصل الثاني : الأمن السياسي وأمن الدولة في مصر
- ١٨٤ . . . المبحث الأول : أمن الدولة مفهومه وأهدافه
- ١٩١ . . . المبحث الثاني : تطور أجهزة الأمن السياسي قبل يوليو ١٩٥٢
- ٢٠٧ . . . المبحث الثالث : تطور أجهزة الأمن السياسي بعد الثورة
- ٢٢١ . . . الفصل الثالث : أجهزة الشرطة وأمن الدولة
- ٢٢٣ . . . المبحث الأول : مفهوم الأمن للجريمة السياسية
- ٢٢٩ . . . المبحث الثاني : الأمن العام وأمن الدولة
- ٢٤٩ . . . المبحث الثالث : الجهود المبذورة لشرطة تجاه أمن الدولة
- ٢٦٤ . . . بحث ختامي





# الباب الأول

## فلسفة الأمن

الفصل الأول : المفهوم الانساني للأمن .

الفصل الثاني : الدور الاجتماعية للأمن القومي .

الفصل الثالث : منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون .

# القَصِيلُ الْأَوَّلُ

## المفهوم الإنسان للامن

- **مهمته : المفهوم المعاصر للامن .**
- **المبحث الأول : الأمن مطلب إنساني .**
- **المبحث الثاني : المفهوم العام للامن .**
- **المبحث الثالث : الأمن شعور وإجراء .**



# تَهْيِيْد

( المفهوم المعاصر للامن )

أن النظرة الماحضة المدققة ترى تطوراً ملحوظاً في نطاق المسؤوليات الداخلية للدول في هذه الحقبة في الربع الأخير من القرن العشرين .

لقد امتدت تدخلات الدول حتى الرأسمالية منها - إلى نطاقات لم تكن تمتد إليها فجدتها - الدول الرأسمالية - قد تسلك متداخله إلى منطقة كانت تعتبر محرمه ومعنى بها نطاقات النشاط الاقتصادي والإجتماعي للفرد - وإذا كانت الأيديولوجيات - المجتمعية - كالكاثوليكية والاشتراكية بجميع تفرعاتها تسمح لنفسها بالتدخل في هذين النطاقين بطبيعة الأمور - إلا أن إمتداد هذا التدخل إلى الدول الرأسمالية جدير بالفحص والتدبر والبحث وراء تلك الظاهرة<sup>(١)</sup> . ولو شذنا أن تتبع الأمثلة على هذا التدخل لأفردت لها صفحات إلا أن المنصف الموضوعي لا يستطيع أن يجادل في هذه الحقيقة التي أصبحت سمة العالم في هذه الأيام .

وما لاشك فيه أن هذه المخالطة بين الأيديولوجيات والتدخلات بين الأفكار كانت نتيجة لزيادة التقارب بين الشعوب ولا نفصد التقارب هنا

---

(١) صدر في الولايات المتحدة أخيراً قانون بلشيه صندوقاً خاصاً للتأمين ضد البطالة بعد أن وصل معدلها إلى ١٢ ٪ - ويحول ذلك الصندوق مخصصات إضافية يوازيه سنات على أن البزير ( المؤلف ) .

بمعنى التفاهم وإنما نعى به ذلك التقارب الذى أدخلته ثورة التكنولوجيا  
 فى مجالات الاتصالات التى سمحت لكل فرد فى العالم أن يعيش أحداث  
 التراجيديا السياسية العالمية وهى ساخنة يتابع وقائعها ويخفق قلبه تأثراً  
 بنبئها وإيقاعها ، وهذا أمر جدد خطير إذا ما وضعنا فى إعتبارنا أن  
 الإنسان يكون أمام ذلك النوع من الأحداث إنساناً متجرداً من عقيدة  
 السياسية وجنسيته الدولية وموقفه من القضايا العامة — فهو يتأثر بتلك  
 الأحداث بإعتباره واحداً من النوع الإنسانى ، شاء ذلك أم أبى ، وعى  
 هذا أو لم يع ، فهو منذ البداية إنسان وهو فى النهاية ذلك الإنسان .  
 ويمكن الخطورة أن هذه الانطباعات تتسلل من وعى المفاهيم لما حيث  
 تكن فى منطقة اللاوعى فى نفسه متروكة للظفر مره أخرى ملونة لانطباعاته  
 وردود فعله أزاء الأحداث التى تهايشه أو تصادفه فى وطنه — وأظهر  
 دليل ذلك هر تفسى موجات العنف فى شتى أنحاء العالم فى سرعة غريبه  
 منذ ستينات هذا القرن ، فاصطبغت به تعاملات الشعوب مع حكوماتها  
 حتى تلك الشعوب المنهضرة . وللأسف لقد كانت أعرقها ديمقراطيه هى  
 التى فتحت الطريق من خلال ثورة الشباب عام ١٩٦٨ فى فرنسا . وتتابع  
 حديثنا مدالين على وحدة الانطباع الإنسانى بالحدث لندعو القارىء أن  
 يتفرس وجوه بحالسيه فى غفلة منهم لحظة إذاعة نبأ فى جهاز التليفزيون  
 عن حادث فى دولة لا ترتبط بنا بأذى الارتباطات ، بل أن وقع أسقاط  
 طائرة الركاب الكورية بالصواريخ السوفيتية قد أحدث موجة الغضب



والانفعال بين أبناء الشعب المصري لانقل في كثير مما يتحرك به شعورنا  
نحو أحداث الوطن العربي .

والقضية إذن هي أنه قد أصبح في حدود دائرة التصور أن يتحرك  
الرأى العام في دولة ما في اتجاه معين إزاء أحداث محلية نتيجة لانطباع  
تولد عنده من أحداث وقعت في أقصى طرف كوكب الأرض ، فقد  
انفتحت الحدود الصناعية بين البشر وإحتاج الشعور الإنسانى حدود  
الدول ووقفت الحكومات حبارى مكتوفة الأيدي أمام ما يذو تأثيرها  
من موجات تحمل لمساحات شاسعة وما لا تحب من أحداث وأفكار فإذا  
أضفنا لذلك ما طرأ على وسائل المواصلات بوصول النقل الجوى  
لراكب إلى ما فوق الصوتيات وما ترتب عليه من زيادة التعارف والإقتراب  
بين الشعوب جاز لنا أن نقول أن الدول اليوم أصبحت وجودات مجازية  
أو كيانات إقتراضية من زاوية قوة تأثيرها ومدى سيظرتها على دائرة  
الشعور الشعبى وهو أمر لا شك يزلل الإستقرار فى الدول التى تصاب  
به وهذا ما يحول هذه الظاهرة إلى قضية أمن داخل بالدرجة الأولى .

فالامن الداخلى هنا هو الذى أحدث ذلك التخالط الأيديولوجى  
الذى حيزت من تحقيقه التهديدات النووية . فما حدث فى العالم خلخل  
دفاعات الأمن التقابلية وتخطاها ناظراً خلفه فى مخبرية وهذا ما حدا  
بالدول أن تلمت وراء كافة صور تلك المتغيرات الأمنية الطارئة المهددة  
محاولاً أن تدخلها فى دائرة السيطرة بأية وسيلة حتى ولو كانت تلك

الوسيلة تحدث تقارباً بين منهجها ومنهج لوكري مضاد لما قاله في أسس  
من التمسك بفكر معين ، الأمر أمراً من مجتمع وشعب يسمى ليعيش  
حياة مستقرة على رقعة وطنه .

من هنا إذن إنسدت نطاقات تدخلات السلطة في جوانب عدة من  
نشاطات الأفراد اقتصادية كانت أم إجتماعية مستهدفة أولاً وأخيراً  
أهداف الإستقرار في المجتمع وفرض النظام على أقليم الدولة - وهذا  
يعنى بالتالى إتساع نطاق الجهود المبذولة لحماية أمن المواطنين وأمن  
الوطن .

والحقبة أن العلم المعاصر قد أوضح لنا أن في مجال التهدي المشكلات  
سواء المشكلات العلمية أو الإنسانية أو الإجتماعية ، فإن علينا أن نتوقع  
تداخل متغيرات من مجالات عدة في تكوين المشكلة ، ما كما ننظر فيما  
سبق إليها بهذه الصورة .

فالقضية الأمنية بالأمم القليلة كانت تعالج في إطار الرؤية الشرطية  
لحسب والقضايا الطبية تدرس وتناقش بنفس النطاق . لكن ثورة التكنولوجيا  
تركعت هنا آثاراً أكثر عمقاً فالتقنيات زادت من قدرات الإدراك الانساني  
وأطلعتنا على حقائق كان الإسلام بها ضارباً من المستحيل وذلك ماوسع  
نظرتهم ومد أنفه الباحثة إلى إمتدادات لم تكن تصل إليها - فمثلاً الجهر  
الإلكتروني - أوردى الباحث كميات دقيقة لم يكن يدخاها في حسابه  
من قبل في أبحاثه ، وأجهزة التماثيل الإلكترونية وحاسباتها ؛ حددت  
له مقدار تدخلاتها في قضيته - والطبيب في بدايات هذا القرن بل وحتى



متصفه لم يكن يحلم بما سيحدثه بيده هذه الأيام وما سوف تليحه له  
تكنولوجيا الربع الأخير من القرن العشرين ، ولم يخطر ببال المهندس أنه  
سوف يدخل إلى غرفة العمليات بمستشفى ما ليشارك بفاعلية في مسؤولية  
الحفاظ على حياة إنسان تجري له بذلك المستشفى جراحة — لكن العلم  
المعاصر بما تزود من تكنولوجيا أحدث ثورة في قدرات الإدراك  
الإنساني — حول هذا المستحيل إلى واقع في نطاق ، مثلا جراحات نقل  
الكلى ، ولاستطيع قضية في مجال من مجالات النشاط المجتمعي أن تخرج  
بنا على هذا المنطق في التصدي لها ولايستطيع المشتغلون بها أن يشذروا عن  
المعاصرة التي تفرض عليهم إطاراً لازماً ولجديداً يحتم عليهم تناول  
قضاياهم بهذا المنطق الشمولي في معالجة القضايا .

وذلك جانب آخر يوصل ويفلسف التطور الذي مد نطاق الأمن  
المعاصر وجعل مفهومه يتطرق إلى نطاقات أبعد ومجالات أرحب وجعل  
معالجة القضية الأمنية اليوم يخرج من إطار المنع والضبط إلى إطارات  
ومجالات أخرى .

فالهدف الأدنى الأسمى اليوم شمولي يراوح بين أمن الوطن وأمن  
المواطن في سيمفونية متناغمة متناسقة ذلك أن النظرة التحليلية في المعالجة  
والإمتداد والإتساع في مجال النظرة الأمنية وضع في دائرة الضوء متغيرات  
ردت وإلى الأبد وهم التعارض بين أمن الوطن وأمن المواطن — ذلك  
الوهم الذي كان وراء كثير من الكوارث التي حلت بالدول على مدى  
التاريخ والمادة العويصة التي جعلت تاريخ البشرية في كثير من منحنياته

ينحصر إلى إنجاعات لم تكن مطروحة . كل ذلك الوهم كان وليد النظرة  
الضيقة إلى مشكلات الأمن فأبعد عن الرؤية والحسبان متغيرات أكثر  
فاعلية من تلك التي وضعت في حساب الماعلين .

إن الازدواجية في الهدف الأمني مدت نطاقات الحماية تارة في جانب  
الحكام والسلطة فكان الجور والإرهاب المحكمى وأخرى في جانب الفرد  
فكان التحال والفردية وهدف يد القانون<sup>(١)</sup> ثم الفوضى وزوال النظام .  
واقدا كانت حماية الموارنة بين هذين العارفين فحدث في كثير من الأحيان  
نوعاً في المصالحة بينهما لكن تلك المصالحة مع تغير البيئة العالمية بالصورة  
التي أظهرناها من قبل ، سقطت في كثير من مواطن الاحتكاك بين السلطة  
والجماهير حتى بل ثوبها وأصبحت غير صالحة لمسيرة العصر الحديث .

فذلك الهدف الأمني المشكوك ، هو الاستقرار ، والاستقرار معناه  
توافر كل إحتياج البشر بالقدر الذي يحدث لديهم توافقاً نفسياً وتوازناً  
شعورياً ؟ .

فمضية الأمن اليوم تدل كادة ما يمكن أن يحدث للإنسان شعوراً  
بالاستقرار والتوازن لدى توافرة فاعلية الصورة بالتوازن والاستقرار ؟

---

(١) يعزو كثير من خبراء الأمن بأمريكا ظاهرة تنشي الإجرام إلى  
(المسألة الدستورية) التي تنسب في كثير من الأحيان في إفلات مجرمين من  
العقاب رغم وجود أدلة مادية على ارتكابهم الجريمة بسبب خطأ ذاب الاجراءات  
برغم أن هذه الأدلة ليس لها دلالة من قريب أو بعيد بالاجراء الخاطي فأي  
خطأ في أي جانب يتسبب في رفض القضية برمتها (قضية سكوييدا وقضية ميراندا) .

إن كلية توازن تعنى وجود شئين في ميزان وهما هنا الإنسان ومجتمعه  
أو المواطن والوطن وبهذرننا أساتذة القانون في إطلاق لفظة الوطن على  
( الأمة والأرض والسلطة ) أى على الدولة .

فما هو جوهر ذلك التوازن ؟ .

إن الإنسان يقذف به إلى الوجود بين بيئات ثلاثة :

بيئة إنسانية : تضم الأغباء أى كل إنسان أعاشه في المكان دوني .

وبيئة حيوانية : تضم الكائنات الحية ( الأخرى ) .

بيئة طبيعية : تضم باقى مخلوقات الله في الأرض من نبات وجماد  
وتفاعلات فيزيقيه وتوزيعات تضاريسيه .

والكى يعيش الإنسان في أمان ولكى تستمر حياته لا بد أن يتوافق  
مع مكونات هذه البيئات الثلاثة التى تحوطه من كل جانب وتشده إليها .  
وتوافقها معها يعنى أنه يجد فيها جميعاً ما يسد حاجاته الضرورية اللازمة  
لحياته سواء كانت حياة جسده أو حياة روحه أو نفسه . ولما كان  
الإنسان لا يعيش اليوم فقط وإنما يعيش لغد وبعد غد فلا بد أن يشعر  
أن هذا التوافق أو التوازن يمتد ليعطى قدراً معقولاً من مستقبله . وفي  
جمال أمن الإنسان يحدثنا علم النفس عن الدافع للأمن فنجد أن حماية  
إشباع هذا الدافع تعنى أن يكون لدى الفرد السكن الأمن ومورد الرزق  
الجارى ومسألة الأغباء فلا يعتدون عليه وحنو الطبيعة والكائنات  
الأخرى فلا تقضي على حياته .



وهذا طرف آخر لقضية أمن الفرد الإنسانى يريد من حق ذوبانها فى معنى أرحب وأوسع وهو الاستقرار ، ويوضح من الوجه الآخر أن الاستقرار إذا كان توازناً مع البيئات الثلاثة فليس له معنى آخر إلا توافر كافة المتطلبات المادية والمعنوية وتحقيق الاحتياجات التى توفر للإنسان البقاء والاستمرار ؛ وهذا يشمل ضمناً إشباع دافع الأمن الذى يعتبر أقوى الدوافع الإنسانية على الإطلاق<sup>(١)</sup> .

فإذا ما توافق الإنسان مع هذه البيئات زال كل تناقض بينهما وبذلك تكثر النظرة والمعالجة الشمولية قد حطمت الفواصل بين الوطن والمواطن وأنت التمازج بينهما من جذوره بل وزاوجت بينهما .

فالشمولية فى المعالجة طمرحة لا تقف عند حدود الفرد ، فاطلالة نهائية على أى تجمع إنسانى سوف تقودنا إلى أن العوالم التى تعين الفرد على الحياة المستقرة هى بعينها التى تبقى على كيان المجتمع أو الأمة أو الشعب فى دولة ما . وعندما نقول كيان المجتمع لا بد أن يفهم ضمناً أن أو مكونات هذه الكيان هو أمنه ومنطلق أمن المجتمع فى أى زمان ومكان هو قوة هذا المجتمع مادياً ومعنوياً .

---

(١) للدوافع قيمة أساسية حيوية فى تكيف الإنسان مع لبيته المحيط به . وعلى أشباعها يتوقف مدى توافق الإنسان مع هذه البيئه وعندما يموتها عائق تضطرب حياته وبقدرة العائق ومحاولات الإنسان للتغلب عليه تكون النتيجة إما إحباط يؤدي إلى التردى إلى هوة سحيقة قاهها الموت - حسب قيمه للدافع - وأما استمرار الحياة (للؤلف) .

ولا شك أن قوة أى مجتمع تآنى بالدرجة الأولى من ناحية تماسكه ووحدته - ولو أننا تتبعنا مظاهر تماسك المجتمع لوجدنا أن أغلبها يرتد فى النهاية إلى عملة توفير المتطلبات المادية والمعنوية وتمهيد الطريق للاحتياجات التى توفر للإنسان الاستمرار والبقاء - وإذا كانت بعض مظاهر التماسك تبدو من النظرة السريعة خارجة نوعاً ما من هذا الإطار فإن البعض الآخر والأغلب بل والأقوى فيما ينطق بوضوح أنه مظهر لتحقيق وتوفير المتطلبات والاحتياجات الإنسانية . فمثلاً من بين مظاهر التماسك فى المجتمع أو عناصره بروز الشعور بالإنهاء . ففى المجتمع المتماسك نجد أن الإحساس بالإنهاء له يبدو قوياً - فما هو معنى الشعور بالإنهاء ؟ معناه أنى أشعر أنى من بين ( هؤلاء )<sup>(١)</sup> وكيف أشعر أنى من بين ( هؤلاء ) ؟ عندما يشعرونى ( هؤلاء ) بقيمتهم بالنسبة لى ويشعرونى بقيمتى لديهم . بمعنى آخر إذا كان ( هؤلاء ) يؤدون ما عليهم من التزامات نحوى فأنا أحصل على حقوقى منهم وأنا بدورى أؤدى التزامى نحوهم فهم يحصلون على حقوقهم منى . عندما يحدث هذه العملية التبادلية يحدث إحساس متبادل ( بالقيمة ) - قيمة ( الغير ) بالنسبة لى وأنا وحقى بالنسبة ( للغير ) وعلى ذلك يحدث أن أشعر أنى جزء من ( هؤلاء ) وهو مانسميه بالإنهاء هذا من جانب - ومن جانب آخر فإن تلك ( القيمة ) التى نشأت نحن نرها تحدث عمل ( الملائم ) ، بين قوالب ( الحجارة ) المترابطة فى التى تحدث الترابط والتماسك .

(١) إشارة إلى بقيه الأمة أو المجتمع غيرى أنا أو إشارة إلى (الغير) أو الآخرين .

(٢) الملائم هو المعروف بالعامية بالمونه المستخدمه فى البناء

ونحن لا نلتصق من ناحية الدم لحسب . بدليل أن الأسرة ونحن جميعاً ندلم بأنها الوحدة الاجتماعية الأساسية وهي نواة المجتمع الانساني وهي التي تتمثل فيها أقوى معاني الالتئام والتضامك . هذه الأسرة عندما يفقد فرد من أفرادها احتياجاته التي توقع طبقاً لطبيعة مجتمعه أن تمنحه الأسرة أياها . ينفرط عن عقدها - فالأسرة وهي أكثر وحدة اجتماعية حيث يجد فيها الفرد كل ما يحتاجه تنمو وتستمر قدر استمرارها على هذا المقادير - فطالما يحمل الانسان من هذه الأسرة على احتياجاته يظل متمسكاً متمسكاً - وعندما ينمو الانسان ويستقل بمورد الرزق وسكن لو تنشأ لديه احتياجات وتطلعات ليس من طبيعة ولا تكوين ولا إمكان الأسرة أن تحققها له - يبدأ التامك الأول في الضعف وتكون بداية إنقسام الأسرة . أما ما يتبقى من ترابط ونلاحقة في مجتمعاتنا الشرقية المأونة التي تتميز أهمها تتميز به بالتعاضد . نقول أن ما يتبقى من روابط بين أفراد الأسرة وهو الرابطة العاطفية لا يمكن إلا خضوعاً أقيم المجتمع الكبير وأمثالاً له واصل الضبط أو الرقابة الاجتماعية وإيماناً بقيم الأدب والسياسة .

تلك هي فقط القوة الرابطة التي تحتفظ بصورة الأسرة في المجتمعات الشرقية المأونة وربما نرى منها صورة متواضعة في بعض دول أوربا ذات التاريخ ، ولو أننا أمعنا النظر إليها ودققنا ، لوجدنا أن هذه العاطفة وهي الطاعة للأوامر والدين مصدرها الخوف من عقاب الله فهذه جميعاً ليست في الواقع إلا احتياجات إلى الأمن أو إلى تجنب الواقع في الخطيئة وهي تلبية لرغبة الانسان في أن يأمن في دنياه وآخرته وبمعنى



آخر أوضع من تحقيق لاحتياج معنى أساسه حاجة الإنسان للإحساس بتوافقته مع ما يراه المجتمع ، مما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد - وهذا بشكل جانبى هاماً وقريباً من إحساس الفرد بالاستقرار والأمان .

لكن عندما تنتقل الى المجتمعات المادية فإن الشاب أو الشاب إذا ما وصل الى سن السادسة عشر يصبح في نظر المجتمع الصغير أو الأسرة انساناً يستطيع أن يكسب رزقه بنفسه ولذلك فعليه أن يغادر المنزل فهي تدفعه لتترك الأسرة وتلاحظ هنا أن الوضع قد انقلب وأخذت الصورة انهماكاً عكسياً ، فالمفروض أنه هو الذى يغادر الأسرة عندما يصل الى القدرة على الكسب ، لكنها هنا وفي تلك المجتمعات بدأت تتخذ شكل أسلوب الحياة ونمط سائد بشكل نوعاً من التقليد أو يحدث نوعاً من الضغط لحل الفرد على مسيرته فهذه الظاهرة على العموم أصبحت معترف بها كوضع اجتماعى . فالانتماء أصلاً ينبع من أن المجتمع الذى أعاشه يكفل له ولغيره أكبر قدر من مساحة احتياجاته - حالياً أو في المستقبل الممكن - والانتماء كما ذكرنا في البداية مظهر من مظاهر تماسك المجتمع أى هو أحد دعائم القوة الذاتية للمجتمعات والأمم وهو بهذا أحد مصادر أمنها .

فإنى لمظهر آخر التماسك : وهو وضوح العلاقات الاجتماعية واحترامها - والعلاقات الاجتماعية تعبر عن مواقف الأفراد من الآخرين وأسلوب أدائهم لادوارهم ووظائفهم في المجتمع - فمنع عندما نتناول العلاقة الاجتماعية بالمعنى نجد أنها عيلرة عن مظهر لتبادل الاحتياجات

المادية والمعنوية للأمة أو المجتمع فأنا أو في المجتمع حاجاته الأمن بصفة ضابط شرطة فعلاقتي بهذا المجتمع هي أنني أكفل له الأمن وهي في نفس الوقت دورى ومظهر هذه العلاقة أذاتى لواجبي فأنا والمجتمع تبادل الاحتياجات هو أيضا يعطيني كل ما أحتاجه خارج نطاق دورى الى أوديه .

فالعلاقة الاجتماعية ووضوحها يعنى وضوح الدور الاجتماعى والوضوح هنا يعنى الاهمية أو استيعاب وتقدير المجتمع لهذا العمل أو ذاك . وما دمنا ألتقنا على أن العمل أو الدور قد نشأ نلبية لحاجة المجتمع لنتججه فمنا نقول أن علاقات الاجتماعية الواضحة دعامة من دعائم تماسك المجتمع وبالتالي أساس من أسس الأمن .

وتبادل المنافع والاحتياجات يستلزم التواصل بين الناس أو يتحقق معه وجود نوع من عملية الإنمال . وإذا كانت اللغة تعتبر حجر الزاوية في عملية الإنصال إلا أن الملاحظ أهمها في بعض الأحيان والمواقع تعجز عن خلق التسيج المتلاحم من الأفراد في الأمة الواحدة والالما وقع في تصورنا إمكان حدوث إنشقاق في مجتمع أو شعب دولة واحدة يتكلم لغة واحدة .

فالإنصال مظهر علاقة تبادلية بين الناس تقوم على أساس من تحقيق صوالح ورغبات كل الناس الذين يعيشون على أرض الدولة . وهو بهذا المعنى يكون له دور وطيد في خلق تماسكها سواء من جهة اللغة كدعامة أساسية له أم من هذه الجهة الأخرى .

والإتصال يقوم أيضا على وضوح الأدوار أو تحديد الأدوار للأفراد ووظائفهم - وهو مظهر من مظاهر تماسك المجتمعات - ومن المعروف أن هناك دافع معنوي يحكم الحياة العمورية للإنسان وهو الدافع إلى اعتبار الذات أو إحترامها أو تقدير الآخرين - أو الحاجة إلى إعترافيهم - هذا ليس معناه إلا أن يعترف المجتمع بدور الإنسان في شبكة الاحتياجات - أى أن المجتمع يحفظ لهذا الإنسان قدره حتى ولو كانت مهنته متواضعة فإذا قدرها المجتمع وأكد أهميتها يكون قد إحترمها وهذا مظهر آخر لتماسك المجتمع يبدو لنا أنه أن مبنى التماسك عبارة عن عملية لإشباع الاحتياجات أو الدوافع - فهذا جزء هام من دافع قوى يؤثر في حياة الإنسان تعنى به الدافع للأمن .

نخرج من ذلك إلى أن تماسك المجتمعات مبنى أساساً على مدى ما يتحقق من خلال تلك المجتمعات من إحتياجات للبشر - وكما يقول فلاسفة السياسة - لا معنى للقبول بوجود مجتمع ما لم يتحقق من خلاله وغياب أفراده - وأن تحقيق الرغبات والاحتياجات المشتركة للأفراد يمثل المحيط الذى ينتظم عليه عقد الجماعة . فالمفهوم المعاصر للأمن الفهم يشمل أو يفترض تحقق كل ما من شأنه توافره أن يشعر الإنسان بالاستقرار .



# المبحث الأول

## الآمن مطلب إنسان

الآمن كفكرة وواقع - لصيق بالوجود الإنساني سواء كان ذلك وجود الفرد كفرد ، أو المجتمع كمجموعة متوافقة من الأفراد .

وإذا كان الأمر كذلك فإننا لدى معالجتنا لفلسفة الأمن لا بد أن نتجه إلى الإنسان - بما هو إنسان - لكي نعتبر من خلاله على أساس لفكرة الأمن ومنها نتخذ المطلق إلى الأمن كواقع ، فإذا ما اتربنا بالقدر الكافي من الإنسان سوف نلح لأول وهلة أن الأمن كتنقيض للخوف لغة ومعنى وواقعاً ، هنصر هام جداً في حياة الإنسان الشعورية النفسية والمادية البيولوجية والاجتماعية ، سوف نلح على قمة طائفة الدوافع ، ( الدافع إلى الأمن ) كقوة مهيمنة متمكنة من جانب كبير ورقعة واسعة من حياة الإنسان كفرد والإنسان كمجتمع .

فالمدافع إلى الأمن بما هو معروف عنه كما تناوله كثرة من العلماء المحدثين له مظهران<sup>(١)</sup> أحدهما ( مادي ) يتمثل في تلك المظاهر المادية الملموسة التي من شأن تدافعها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى سكن آمن ومستقر ومورد ورق جار لا ينقطع ولا يتهدد كما يتمثل في

---

(١) أحمد عبد الميز - سلامة - محاضرات في علم النفس للرضى - كلية آداب

القاهرة ١٩٦٦ ص ١٠ - ( مذكرات دراسية ) .

حاجة الفرد إلى أن يأمن شر الآخرين المحيطين به ( البيئة الإنسانية )  
وان يأمن البيئة الطبيعية التي يحيا وسطها - أما المظهر الثاني ( فعنوى )  
يتمثل في حاجة الفرد إلى أن تعترف به البيئة الإنسانية المحيطة به وتقر  
بمكائنه ومنزله فيها وتعترف بدوره في محيط الجماعة وأهميته ذلك  
الدور - وهذا المظهر المعنوى النفسى يقترب بنا كثيراً من الدافع  
إلى اعتبار الذات أو الدافع إلى الاعتراف أو التقدير وهو كما يعرفه  
علماء النفس إحدى الدعامات الرئيسية في الحياة الشعورية للإنسان ويعزى  
إلى فقدان إشباعه طائفة من الظواهر النفسية المرضية .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالدافع إلى الأمن فإذا استطاع  
أن يرى فيه - كما سيطرنا على طائفة عامة من احتياجات الإنسان  
الضرورية حيوية بيولوجية أو نفسية معنوية فهو إلى جانب احتوائه  
للظواهر السالفة الذكر التي تشبعها في الإنسان سلوكيات تدفعها دوافع  
ثانوية كثيرة - نقول إلى جانب احتوائه لطائفة من الدوافع الثانوية -  
نجد أنه بآثره السلبى - الشعور بالأحباط من الناحية الأمنية - يسيطر  
على طائفة ليست بأقلية من الدوافع الثانوية للإنسان ومن حاجاته  
ورغباته وبذلك يحق لنا أن نضع الدافع إلى الأمن على قمة حركات  
السلوك الإنسانى أى على قمة الدوافع من هذه الزاوية .

وإذا نظرنا إلى التحليل الوصفى لهذا الدافع لوجدنا أنه يتفرّد من  
دون الدوافع بالجمع بين كافة الخصائص التي نسبت للدوافع الإنسانية  
فهو دافع أولى بيولوجى عضوى وهو دافع نفسى كما أنه نظرياً يوجد  
( ٢ م - الأمن القوي )

عند الأطفال حديثي العهد بالولادة - باستجابتهم للخوف من فقدان  
السند والأصوات العالية - كما أنه يكتسب في مظاهر عديدة له .

لذلك فإننا عندما نبدأ الحديث في فلسفة الأمن بالعودة إلى الإنسان  
الفرد نكون قد وصلنا إلى إحدى الركائز الأولية لهذه الفلسفة وهي  
أن منطلق الأمن ومنبعه هو الإنسان الفرد لأنه مطلب حيوي  
للإنسان كفرد .

ونحن لا ندمي بذلك أننا قد وصلنا إلى جذور قضيتنا فإنا نرى  
هناك في مساحتها أجزاء تتطلب التحلية والوضوح ، وتلك هي قيمة الأمن  
بالنسبة للجماعة البشرية . فلأمن بوصفه دافع يتطلب الإشباع ومطلب  
حيوي للإنسان - قيمة عظمى في مجال الاجتماع البشري . فلقد تناولت  
الدراسات والأبحاث في كثرة من العلوم الإنسانية آثار تلك الدوافع  
أو الحاجات أو المطالب على بنية الجماعة . وبيننا في هذا المجال ما نحدثنا  
به أبحاث ودراسات الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي من أنه لكي تنشأ  
جماعة ما فلا بد من قيام حاجات تتطلب الإرضاء فتعتبر تلك الحاجات  
وثيقة الصلة ببناء الجماعة بـ ل وبقاها أيضاً - ذلك لأن قيام تلك  
الحاجات يعد من العوامل الأساسية لانتظام بنية الجماعات<sup>(١)</sup> فالجماعة  
إذن تدور وجوداً وعلماً مع مدى ما تقدمه للأفراد من سد لاحتياجاتهم

---

(١) د. صلاح محيى / د. عبده ميخائيل - الدخول إلى علم النفس الاجتماعي -



وتحقيق لرغباتهم وإشباع لدرافهم - وقريب من هذا ما هجر به  
الفيلسوف السياسي المعاصر هارولد لاسكى من أن تحقيق الرغبات  
والدوافع يعتبر الحيط الذى ينظم عليه عقد الجماعة . . . وأنه لا معنى  
للقول بوجود مجتمع معين ما لم تكن حاجات ورغبات أفراد مشبعة من  
خلاله<sup>(١)</sup>. وأظهر ما يمكن رؤيته من علاقة إشباع الأمن ببنية الجماعة  
هو الصورة السلبية لذلك الإشباع - أى حالة اضطراب الشعور بالأمن  
ذلك الاضطراب الذى يشكل نوعا من الاحباط . فملاوة هل أن هناك  
دلالة وثيقة بين الاحباط والشعور المماضى أو العدوان<sup>(٢)</sup> ، فإنه قد  
أوضحت الدراسات أن الاحباط الحاجات أو الرغبات أو الدوافع  
أثر على بنية المجتمع ومدى تماسكه وعلاقات الافراد بعضهم ببعض ،  
وذلك أمر طبيعى ومتوقع ، فإذا كان وجود الجماعة مترتب على إشباع  
الحاجات أو الدوافع فإن عدم الإشباع لا بد وأن يكون له أثر سلبي ،  
وببدى ذلك الاثر فى مظاهر عدة تقصر حثيثا على أهمها .

(١) نفسك الجماعة : فكما زاد عدد الحاجات التى ترضيها الجماعة  
- والأمن كما رأينا على قمتها ومهيمن على مساحه واسعه منها - كلما  
هظم حظ تلك الجماعة من الاستقرار والتماسك والترايط . وذلك أمر

---

(١) هارولد لاسكى - الدولة نظريا وعمليا - الجزء الأول (رقم ٦١)  
مجموعة اختراعاتك .

(٢) د . د - زاد الهى السيد - السيدوان - دار الفكر العربى  
القاهرة ١٩٨٠ .

طبيعى فاقدم أجمع العلماء على أن أهم عوامل تماسك<sup>(١)</sup> الجماعة هو الشعور  
( بالانتماء ) المتمثل فى إشباع الحاجة للانتماء وكذا ( وحدة السلوك )  
أى توحده لدى الأفراد بمعنى تقارب أنماط السلوك بين الأفراد أو  
تطابقها . ثم ( وحدة الأهداف ) وهى معنى وجود قدر كبير من  
الحاجات الجماعية المشتركة بما يجمعهم — ل منها أهدافا مشتركة وموحدة  
— كذلك فإن من عوامل التماسك فى المجتمع أن تكون ( الأدوار  
الاجتماعية للأفراد محددة ) وبارزة ، والتحديد يعنى فى إحدى زواياه  
أن يعنى أفراد المجتمع قيمة الدور الذى تؤديه فئة أو طائفة بينة  
وأهمية هذا الدور ومدى مساهمته فى تحقيق أهدافها — ويذكرنا هذا  
العامل من عوامل التماسك بالمظهر المعنوى للدافع للأمن وهو  
إحساس الفرد بأن المجتمع يعطيه قدره — ويأتى فى نهاية هذه العوامل  
يسر ( الاتصال ) بين الأفراد وانعدام الحواجز — وعوامل التداخل  
فى شبكات العلاقات والاتصال بما يجعل التواصل بين الأفراد سلسا  
واتبادلا والتوافق الفكري والحضارى والثقافى فيما بينهم متدفقا  
ولا يجب أن نهمل قيمة ذلك الاتصال فى تكوين الروح العامة  
والرأى العام وغير ذلك من مظاهر التوحد والتماسك فى المجتمع —  
ولو تناولنا هذه العوامل الخمس بنظرة سريعة لوجدناها فى نهاية  
الامر ترتد إلى حاجات أو دوافع أو رغبات مشتركة للأفراد فى حالة

---

(١) د. أتيانار يونس — السلوك الانسانى — دار المعارف القاهرة ١٩٧٨

إشباع . وهذا ما يعطى الدليل على أن تماسك الجماعة مرهون بتحقيق رغبات وحاجات ودوافع الأفراد .

(ب) توتر العلاقات الاجتماعية ، والمعروف أن إحباط أى دافع يترتب عليه قدر من الانفعال يريد ويضعف تبعاً لقيمة ذلك الدافع بالنسبة للإنسان وتبعاً لقوة أو ضعف المائق الذى كرون الاحباط - واضطراب الأمن يترتب عليه شعور المجتمع بحرمانه من حاجة أساسية وهذا لا شك يؤدى إلى حالة جماعية من الاحباط المكون للانفعال والتوتر ، وهذا ان يطبعين العلاقات الاجتماعية بمسمة من التركز حول الذات فالفرد يبدأ فى التحليل من قيود المجتمع قيدا بعد الآخر تبعاً لمدى صلة هذه القيود بأمنه ومدى ما يعكسه تحمله من ذلك القيد من أضرار للجماعة عليه - وخلاصة القول ان الانانية تعلو مطمح العلاقات الاجتماعية وهذا من شأنه أن يقطع وشاح ( الاتصال ) فيزداد تبعاً لذلك قدر التوتر فى العلاقات وقد يصل الأمر فى تصاعد التوتر إلى حد استخدام العنف للحصول على ما يشبع بعض الحاجات الأساسية كالمدافع للأمن (١) . ويتجلى أثر تفكك المجتمع وتوتر العلاقات فى ذبول الحياة الاجتماعية وضعف قوى التقاليد والعرف التى تحكم

---

(١) يحضرنا هنا ذكر واقعة مدمرة هي أحداث اغتصب فى مدينة بيلو بمحافظه كفر الشيخ على أثر انضمام المواطنين إلتقادم الاحساس بالأمن نتيجة تفشى أعمال مصابة ( زعزعة والنظري ) ونعنى بها تلك الحوادث التى استهدفت فى مركز الشرطة . ( المؤلف )

سلوك الأفراد كما ينمكس ذلك على الإبداع الفكرى والفنى فيتم بالتساوم  
والفردية وهيو... المستوى والابتدال ، كما تتعثر الحياة الإقتصادية ...  
وتلك الصورة التى تعديم فيها المشاهر والفعال المشتركة بين الأفراد  
لا تحمل لنا سيلا فى الإدعاء بوجود مجتمع بمعنى هذه الكلمة<sup>(١)</sup>.

عما تقدم تنجلى لنا الركيزة الأولى الثانية فى فلسفة الأمن ... من أنه  
محور هام فى عملية التجميع البشرى ( فهو مطلب جماعى إنسانى ) .

---

(١) د. صلاح منخير وآخرو - المدخسل لعلم النفس الاجتماعى ( مرجع  
سابق ) ص ٩١ .



## المبحث الثاني

### المفهوم العام للأمن

الأمن مطلب إنساني للفرد والجماعة - مفرد من الفرد ومستدعي الجماعة - فهو بالنسبة للإنسان الفرد له موقع شعوري مزدوج الهوية - أولى تلك الهويتين تتمثل في أنه نوع من النزوع أو دافع ، وهو يبدو غير منطوق بإيجاب أو سلب فلا هو مائل في الشعور كاحساس بالأمن ولا هو مفتقد في صورة إحساس بالخوف وهذا الوجه من هوية الأمن تهتم به الدراسات النفسية من كاة زواياه . امكتنا نحتاجه في فلسفة الأمن كبداً أولى يفسر لنا اندفاع الإنسان نحو أداات سلوكية محددة أو إجراءات ، إذا ما تغيرت ظروف البيئة المحيطة به - إنسانية أو طبيعية أو حيوانية - فأوجدت حالة تهدده ، تلك هي الهوية الأولى للأمن الذي يفرزه الفرد - الدافع للأمن - مصدر الشعور بالأمن والخوف ومصدر السلوك الإنساني الذي يدفع الخوف ويجلب الأمن ، لذلك هو كقلنا ( محايد ) غير منطوق بإيجاب أو سلب ، أما الهوية الثانية للأمن الذي يفرزه الإنسان - فهي ذلك الإحساس الذي يحضر في شعور الفرد والذي نستطيع جميعاً أن نعبّر عنه ليس بطريق مباشر وإنما بإمكانات ذلك الإحساس على مجمرعات سلوكية مختلفة الاتجاه - فإذا ما توافر الإحساس بالأمن شعرنا وسلمنا سلوكيات تدل المشاهدة على آمنون وإذا ما افتقدنا ذلك الإحساس تولدت عندها مشاعر وسلمنا مسالك

وإنخذنا إجراءات تستهدف إستبعاد ذلك الشعور بالفتاد الأمن ، وإستجلاب حالة الشعور بتوافره ، وهذا يجعلنا نقرر ونحن مطمئنين أن الأصل في - حياة الإنسان أنه آمن - وأمان الإنسان - معناه توازنه شعوريا وواقعياً مع كافة للوجودات المحيطة ولكن موجودات البيئة لا تستقر أبداً في سكون فهي في حركة دائمة وهذه الحركة معرضة أن تتداخل مع حدود دائرة الاتزان الشعوري للفرد ، ذلك لأن حركة الحياة من شأنها أن تحدث إختلافاً في الظروف المحيطة بالإنسان وهذا الإختلاف قد يحدث إختلالاً في توازن حياة الفرد وهنا تبدو لنا قيمة الدوافع - ويعنيها منها الدافع للأمن - لأنها تتحرك في الفرد فتشعره بهذا الإختلال الذي يتجسد في ( هوية الأمن الثانية ) فيحس الإنسان بالخوف فيندفع نحو ما تعود أو ما تعلمه من أفعال تعيد إليه إحساسه بالأمن مرة أخرى كما كان .

وحياة الإنسان على ما عبر به الفيلسوف الأمريكى المماصر : جون ديوى عبارة عن سلسلة من فقدان ذلك التوازن واستعادته ومن خلال هذا التناغم المستمر تتكون خبرة الإنسان (١) . والكون كله في حركة سواء كانت حركة فيزيقية مسيرة بقوانين الطبيعة أم إرادية تسيرها قدرات الإنسان على طريق خبراته وعلومه المتراكمة ومواطناته مجتمعه ، والإنسان عندما يسكون في حالة ( شعور بالأمن ) فإن هذا الشعور ليس ( سكوناً ) إنما هو ( وجود ديناميكي ) متولد من حركة إرادية بدنها الإنسان بحثاً وراء استعادة التوازن ومبعث هذه الحركة

---

(١) جون ديوى - للفن خبرة ( ترجمه ذكرى ابراهيم ) - مؤسسة فرنكلين

(إمكان) أو نزوع) أشعلته (١) حركة خارجية تداخلت مع حياة الإنسان فأشعرت به بسلب في شعوره بالأمن . إذن فإن نزاعاً من استقرار وخلود السكينة في الفرد أو المجتمع الأمن ليس في حقيقته حالة سكون إنما هي أو وجود ديناميكي متفاعل أو في حركة دائمة لها نقطتين أحدهما كيانه أو هويته (شعور) والآخر هويته (سلوك) وإذا كان السلوك قد تكرر من قديم الزمن مع الإنسان لقدّم الدافع للأمن في الإنسان باعتباره فطري فلا بد لهذا السلوك أن يترقى لدرجة (الخبرة) وما دام قد دخل في دائرة الخبرة اصطلاحنا على تسميته (إجراء) .

ولتقدم لمدفنا من طريق آخر يريده وضوحاً فنحن إذا أمعنا النظر في ذلك (الأمن الديناميكي) أو الوجود المتفاعل ذو الحركة الدائمة ، وجدنا أننا نتحدث عن شيء (شعر) به ، وهذا الشعور في واقع الأمر لم يقذف به في وعي وجوف الإنسان هكذا دفعة واحدة - إنما هو قد تولد نتيجة سلوك ، تحرك به الإنسان فأحدث هذا الشعور ، ونحن بالطبع لا نتوى أن ندخل في دائرة أيهما سبق وجوداً فقد سبق تفسير علاقة الوجود - فالأمر الذي يعيننا ليس على النحو التالي فنقول أن في الإنسان (نزوع) إلى أن يعيش آمناً وهذا النزوع - أشبه بحارس يحس إحساس الإنسان بالأمن أو استدامه سكينة - هذا النزوع يتحرك في الإنسان إذا ما أمتز أحساسه بالأمن بفعل مؤثر يهدد أي مظهر من مظاهر أمنه مادية كانت أو معنوية ، وهذا الاهتزاز يدفع الإنسان إلى أن

---

(١) النزوع للأمن أهبة سود الثياب هو ليس النار لكن الحركة التي تحدثها في حركه بالمشعل نحوله إلى مبعث للنار (للؤان) .

إلى أن يسلك « سلوكاً » يستعيد به حالة الاحساس بالامن . . . وهنا  
توقف لتسائل !

ما طبيعة ذلك النزوع ؟ وهذا الاحساس ؟ وذلك السلوك ؟

فنقول . . . أن ذلك النزوع هو ( امان بالقوة )<sup>(١)</sup> يتحول إلى  
إحساس أى ( امان أو امن بالفعل ) — نتيجة ( إجراء ) هو سلوك  
موجه تجاه المصدر المثير للخوف الذى أدخل بالتوازن الأمن لدى  
الإنسان أو الذى قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بذلك  
التوازن ، ونعود مرة أخرى إلى ( النزوع ) لنقول إنه تبعاً لماهيته فهو  
ماثل فى وهى الإنسان ولكنه يظهر بصورة سلبية عندما يهدد أمنه أما  
الشعور بالامن أو ( الامن بالفعل ) فهو إحساس بالامن المكفول  
المتوافر الذى تراكم فى الشعور على أثر زوال مثير للخوف كنتيجة  
( للأجراء ) الذى استهدف إزالة ذلك الخوف . وفى الذكر أن نميد  
إلى النصور أن ( الامن المكفول ) هذا أو ( حالة الامن المستتب )  
هذه ليس هو الاحساس بزوال المخاوف بمفرده — وإلا لعدنا إلى

---

(١) الوجود بالقوة والوجود بالفعل — نودين لوجود عند أرسطو يعبر  
الوجود بالقوة عن الوجود الافتراضى وهو أقرب لاسورة الذهبية والوجود  
بالفعل وهو التحقق المادى لوجود والفرق بين ( القوة ) ( والفعل ) مثل الفرق  
بين النار فى رأس عود التئاب وبين النار الخارجة فيه بعد حكه فى المشعل  
( ومقارنه التبسيط الخديد ) .



تصور وجود (سكون) وهو تصور مستحيل - كذلك فهو ليس ذلك (الإجراء) لأن ماهيتهما مختلفة تماماً ومع ذلك فإننا نرى التلازم الدائم بين الاحساس بالأمن وبين الإجراء للأمن في كل حالة نرى فيها حالة الأمن (المكفول أو المستتب) والواقع أن هذا التلازم هو ما يعنيهنا بتعبيرنا السابق (الوجود الديناميكي) لأن ثمة تفاعل مستمر بين الشعور بالأمن والإجراء الأمن سنأتي إليه تفصيلاً - لكن ما يعنيهنا الآن هو أن نبرز هذه الحقيقة أن (حالة الأمن المستتب) هي صورة بخلافه لكل الشعور بالأمن والإجراء بالأمن . وهي في الوقت نفسه هما الاثنان معاً فكان حالة الأمن المستتب هي (ما صدق) أو هي مستوى الوجود الواقعي المتحقق الذي نعبّر عنه بثنائية فلسفة الأمن أن (الأمن شعور وإجراء) وعندما نقول ذلك نكون قد عبرنا عن المفهوم العام للأمن ونكون قد وصلنا إلى أساس فلسفتنا ذلك لارتباط هذه الثنائية (الأمن شعور وإجراء) بواقع مركبة أعمال الأمن المتحققة في النهاية الشهيرة بمقولي الأمن (المنع والضبط) فالمنع وثيق الصلة بالشعور وهو وإن كان إجراء إلا أنه موجه بالدرجة الأولى لأحداث الشعور بالأمن بل وحصاده الأول إحساس بالطمأنينة ، والضبط ملاحق لا هتزاز الشعور بالأمن فهو بالدرجة الأولى إجراء وموجه إلى فعل ضار بالمجتمع أكثر من توجيهه لأحداث الشعور بالأمن لأنه في كثير من الظروف قد يتم الضبط ويبقى الشعور في تارجه قائداً للأمن حتى يأتي إجراء المنع فيقرر قراره .

وعندما نريد أن نضع المفهوم العام للأمن تعريفاً أو أقل تفسيراً  
أو تحديداً مختصراً نقول أنه ليس إلا وصفاً لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة  
مجتمع قد حصل أفرادُه على قدر كافٍ من الإشباع لدافع الأمن فهو  
مجتمع شعر أفرادُه بالأمن نتيجة إجراء إتخاذوه وجهود بذلوه أدى بهم  
إلى استعادة حالة التوازن الأمني؛

## المبحث الثالث

### الأمن وشعور وإجراء

بعد ما تقدم من شرح نستطيع أن نتطرق بحرية أكثر لأن قواعدنا قد ثبتت ورسخت — لنقول أن المفهوم العام للأمن تعبير عن تلازم الأمن الشعوري والأمن الإجرائي — تلازماً يبدو عندما نصل إلى تحليل العلاقة المتبادلة بينهما .

فالأمن الشعوري : هو ذلك الوجه من الأمن الذي يفرزه الفرد ويتحقق في شعوره وقد عرفنا من قبل بأنه : إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها المادية والمعنوية وعلى نعمتها الدفع للأمن ،<sup>(١)</sup> .

ونحن لا نريد أن نكرر ما سبق أن تحدثنا عنه من سيطرة الدافع للأمن على كافة الدوافع وبالتالي فإن إشباع أى دافع يؤدي إلى إشباع الدافع للأمن لأنها معظمها من مكوناته . والأمن الشعوري هلامي الطبيعة لا يسهل الإمساك به أو حصره — ويتبدى في وضوح في حالته السلبية حيث يصعب دلي المختصين قياسه في حالته الإيجابية أى حالة توافره — أما الحالة السلبية حالة افتقاده فإن قياسها يتم بعد عدة طرق أوضحها

---

(١) محمد عبد الكريم نافع — أمن الدولة المصرية — مطبعة كلية الشرطة — القاهرة ١٩٨١ : الطبعة السادسة .

أثر انتقاده على المجتمع والفرد — كما سبق أن أوضحنا — وما يربق الإحصاء الجنائي بمسا يعطيه لنا من مؤشرات غير دقيقة عن مدى اضطرابه<sup>(١)</sup>.

والأمن الشعورى خصائص يوصف بها نعملها فيما يلي :

#### (١) التطور :

فهو شعور — لذا فهو يتطور بتطور الحياة الشعورية للفرد والجماعة من الطفولة للشيخوخة ومن البداءة إلى الحضارة ومن زمان لزمان — والتطور في الشعور ينصب على أسلوب الإستجابة والتعبير عنه كما ينصب أيضاً على كونه ونوعه .

#### (ب) الذاتية :

فهو تابع من النفس — يوصفه إنساناً يختلف في تكوينه ومشاعره وتراكباته النفسية عن الآخرين فهو إنطباع شعورى وكل إنطباع يتم بالذاتية .

#### (ج) النظرية :

الإحساس بالخوف نظرى وكما هو معروف بمستوى البديهيات الآن فى علم النفس أن الطفل الحديث الولادة تبدو عليه التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للإثقال إذا ما تعرض لانقذان السند أو الصوت العالى المفاجيء وهذا دليل على أن الشعور بالخوف ونقيضه ( الأمن ) شعور نظرى فى

---

(١) محمد عبد الكريم نافع — الأمن القومى — الجزء الأول — دار الشعب



الإنسان لم يتعلمه . والفطرة هنا كخصيصة لا تتعارض مع التطور .

### والآن الاجرائي :

هو ذلك الوجه من الأمن الذي تقوم على توافره الجماعات لأنه مصدر إشباع حاجاتهم الأمنية لذلك فقد عبرنا عنه فيما سبق بأنه مسندعى من الجماعة أى أنها تحتاجه إحتياج وجود وعدم وتمسك به فهو إحتياج إيجابي تقوم الجماعة فيه باستحضار ذلك الإجراء الذي يحفظ وجودها بإشباعه لرغباتها وحاجاتها الأمنية لذلك فإنه يعرف بأنه الجهد المنظم الذي يصدر عن المجتمع لإشباع دوائج أفراده أو لرد العدوان عنهم أو من كيان الجماعة ككل واضطلع به قيادة الجماعة في حدود مواضعها<sup>(١)</sup>

وفي هذا التعريف نقطتان جديرتان بالتعقيب عليهما .

### الأولى :

أنه جهد يصدر عن المجتمع وهذه إشارة إلى أن الأصل في إجراء الأمن أنه مسئولية جماعية لا يقتصر إسنادها إلى جهاز من أجهزة الدولة بل أنه واجب على كل فرد أن يأخذ نصيبه في عملية حفظ الأمن وأن كانت القيادة أو السلطة مسؤولة مباشرة إلا أن ذلك لا يفي الجماهير من واجبها لأنها في تناولها له تؤكد كثرة من المعاني أساسها الإلتواء إلى المجتمع الذي يدفع الفرد للمحافظة على ذلك المجتمع بالمشاركة في عملية إشباع حاجة أساسية من حاجاته وبالتالي المشاركة في الحفاظ على تماسكة بل ووجوده .

---

( ١ ) محمد عبد الكريم - أمن الدولة المصرية - مرجع سابق ( ص ٢١ )

## الثانية :

هي أن إطار ذلك الجهد المنظم لا يوقف عند حدود القانون فقط الذي يرسم أساليب حماية الأمن عن طريق تنظيم الضبط القضائي بأهدافها للضبط والمنع . إنما يمتد ذلك الإطار لتتكون حدوده هي حدود قيم وتقاليده وأعراف المجتمع أي ما تواضع المجتمع عليه من قواعد أخلاق وقيم متوارثة وقيم دينية وحضارية كل هذا لا شك يشكل إطاراً أوسع بكثير من إطار القانون وأن كان لا يتدخل بطريق مباشر في تنظيم عملية الأمن الإجرائي إلا أنه يحكمها في نطاق أداء العمل الشرطي في إطار السلطة التقديرية — تلك السلطة التي يقف دونها القانون لا يستطيع أن يدلف إليها إلا من خلال التصرف في استعمالها — أقول هذه السلطة التقديرية في واقع أمرها وهي بطبيعتها تنطلي غالبية عملية الضبط الإداري محكومة تماماً بمواضعات المجتمع من قيم وقواعد أخلاق وتقاليده وغير ذلك وهذا جانب آخر في فلسفة الأمن يبين لنا أنها ترتبط بأرض الواقع وإنها بعيدة عن أن تكون ترفاً عقلياً .

وللأمن الإجرائي خصائص يوصف بها نعملها فيما يلي : —

### (١) الثبات :

فالإجراء سلوك مجتمعي تواتر بإطباقه حتى يستقر في شكله نتيجة نجاحه في جلب التوازن الأمني حتى يصبح في شكله قواعد إجرائية بل وفوانين ولوائح — وكل هذه الأشكال لا بد لها من أن تتسم بدرجة عالية من الثبات وإن كانت ظروف المجتمعات تتعرض في بعض الجوانب

التغير بما يحمل تلك المجتمعات تعيد النظر في جوانب من تلك الإجراءات  
لذلك فهو ثبات نسبي وليس مطلقاً .

(ب) الموضوعية والتجريد :

وما دنا قد وصلنا إلى أن الإجراءات قاعدة سلوكية أو إجرائية فلا بد  
أنها تكون في شكل قالب عام ولا بد أن تتصف بما تتصف به القواعد  
والقوانين والإجرائية من موضوعية وتجريد .

(ج) الاختصاص :

هذا الإجراء الذي تواتر باطراد في شكل واحد حتى استقر ،  
لا بد أنه لم يبت من فراغ ولم يظهر في ذلك الشكل من المرة الأولى  
لقد يبحث الانسان في بداية تعرفه بالبيئة عن طرائق يشبع بها دوافعه فلا  
يهتدى إليها من أول محاولة فيكرر المحاولات المرة تلو الأخرى  
حتى يهتدى إلى الطريقة التي يشبع بها تلك الدوافع وقد تكون في أول  
إمتداده إليها مجلبة للشقة واسكنه مع الوقت يدخل عليها من التعديلات  
ما يجعلها تحتاج للجهد الأقل وهو بذلك يكتسب خبرات في طريقة  
الذي يسلكه . فالإجراء لا بد وأن يكون مكتسباً لا يهتدى إليه بالفطرة .

العلاقة بين الأمن الشعوري والأمن الاجرائي :

بعد أن استعرضنا كلا المفهومين وحدودناهما وبيننا خصائصهما حق  
قلنا إن استكمالاً لهذا الموقف الفلسفي أن نوضح روابط العلاقة بينهما وقد  
مررنا كثيراً خلال الحديث عنهما بما أشار إلى أن ثمة علاقة وطيدة  
بينهما عبرنا عنها تارة بالتلازم وأخرى بالتكامل وثالثة بأنه لا يمكن  
(م ٢ - الأمن القومي)

تصور أحدهما دون الآخر لكن ذلك لا يكفي لكي يوضع نوعية الرابطة  
والاثار المترتبة عليها و كليهما .

والواقع أن العلاقة بين الأمن الشعوري والأمن الاجرائي هي علاقة  
من ذلك النوع الذي يسميه المناطق علاقة ذات اتجاهين فهي علاقة  
تبادلية زاهما من أي زاوية نقف امامها وتتفرع الى ثلاثة زوايا :

#### ( أ ) علاقة التلازم في النشأة :

وهذا الجانب يعطى صورة صحيحة للعلاقة الدائرة او ذات الاتجاهين  
فهناك تلازم بين كلا الامنين من حيث النشأة إذ يعتبر الأمن الشعوري  
سبباً في إيجاد الأمن الاجرائي وهو في نفس الوقت ايضاً نتيجة له فلو لا  
الحاجة الى العيش في أمان ما برز الإجراء للوجود ولو لا الإجراء ما كان  
الشعور بالأمن ، وكذلك الحال بالنسبة للأمن الاجرائي هو نتيجة وسبب  
للأمن الشعوري أي أن كلاهما يدور وجوداً وعدمياً مع الآخر .

#### ( ب ) علاقة التأثير التبادلي :

ومضون هذه العلاقة أن التلازم والتكامل بينهما ( الشعور  
والإجراء ) يحتم أن يكونا في إطار توازن محسوب بما يؤدي في النهاية  
إلى تحقق المفهوم العام للأمن أي تحقق الاستتباب الأمني . وذلك  
التوازن ليس توازناً كميًا بالمعنى المطلقة المتداولة بمعنى أن أي زيادة  
في الكم في إحدى كفتي الميزان يمكن أن تعادلها زيادة في الكفة  
الأخرى - لا - إنما هو توازن ( ذو قيمة جدية ) بمعنى أنه يحدث  
التوازن بالزيادة أو النقص في أحدهما حسب زيادة أو نقص الآخر



إلى قيمة معينة فيختل التوازن وهذا أمر راجع للطبيعة البشرية . فلا يتصورن أحد أنه عندما يصاب الشعور بالأمن بالاضطراب يكون الحل دائما هو زيادة التدابير فإن ( القيمة الحدية ) التي تحكم هذه العلاقة العكسية تقف دون الاطراد في زيادة الحكم . ذلك أنه من المألوس واقعا أن زيادة التدابير تصيب الشعور بالأمن بنوع من الاضطراب فعندما يستيقظ أبناء حي أو منطقة معينة في الصباح ليفاجأوا بقوات من الشرطة تحول الحى في صورة أكثر مما اعتادوه فعندئذ يثور التساؤل عما حدث ، ماذا حدث ؟ هذا التساؤل بذاته دلالة على أن الشعور بالأمن قد اهتز في النفوس وسوف يظل هذا الاهتزاز في تأرجحه حتى يصل المواطنون إلى أن هذا الإجراء مناسب للحالة التي اتخذ من أجلها ومرجع هذه المناسبة - وليس هو الحفظ ذاتي المعيار متشعب الرواسب والتراكبات والاتجاهات لدى الأفراد والصورة العكسية لهذا الوضع لا تحتاج لتدليل فقله أو ضعف التدبير عن المعتاد من الشعور بالأمن - والحال كذلك بالنسبة للأمن الشعوري - فاضطراب الأمن الشعوري ينعكس بصورة سلبية على إجراء الأمن وأحداث بيلا وغيرها مما أطلق عليه لنترة ما ( الأحداث المؤسفة ) تقف وراءها هذه العلاقة الخفية للتأثير العكسي المتبادل بين الشعور والإجراء - فعندما يشعر مواطنوا بيلا بضعف قدرات الشرطة من مواجهة المجرمين الذين يروعون أمنهم كان الإنعكاس التافئ لا يحكمه منطق بل على عكس المنطق لأنهم اعتدوا على الشرطة التي من المفروض أن تتلقى منهم .

(٣) علاقة التكامل الجدلي ( التكامل الديالكتيكي ) :

حالة الأمن المستتب والتي تعبر عنها بالمفهوم العام للأمن هي حالة ناشئة من تكامل بين الأمن الشعوري والأمن الإجرائي ذلك التكامل الذي يحميه علاقتا تلازم النشأة والتأثير الالهي المتبادل . والأمن المستتب كما يتنا من قبل فهو يختلف في ماهيته وهويته عن الأمن الشعوري لكنه يحمل بعض ملامحه فهو مكون ثالث أو مركب منهما - ولكن إذا تمنا في خصائص الأمن الشعوري وجدناهما تتناضض تماماً مع خصائص الأمن الإجرائي فالأمن الشعوري متطور ، ذاتي ، فطري بينما الأمن الإجرائي ثابت ، موضوعي ، مكتسب فنصائص الأول الثلاثة تتناضض مع خصائص الثاني ومع ذلك ثمة علاقتان تربطاهما في تلازم وتأثير متبادل كما إننا لا نستر على أي منهما منفصل عن الآخر فنعن نجدهما دائماً في هذه الصورة من التكامل . وهذا النوع من العلاقة بين الضدين وما يترب من تلازم وقوعهما من نشأة مركب ثالث قد عرف باسم الجدلي أو الديالكتيك لذلك نطلق على هذه العلاقة (علاقة التكامل الجدلي أو التكامل الديالكتيكي) .

## الفصل الثاني

### الجدور الاجتماعية للامن القومي

- **المهيمه :** الامن القومي غاية الجمع البشرى
- **البحث الأول :** الامن القومي فى الجمع شبه الهائى :
- **البحث الثانى :** الامن القومي فى دراسات الجمع

## (الأمن القومي غاية المجتمع البشرى)

تمهيد :

ليست فكرة الأمن القومى فكرة مستحدثة أو طارئة على المجتمعات البشرية ، ولكنها قديمة قدم الاجتماع البشرى .

وهى إن لم تظهر بكامل مساحتها التى نعيشها اليوم ونضرب فى جنباتها دارسين ومحللين إلا أنها كانت موجودة فى كل وحدة اجتماعية بشرية بصورة أو بأخرى .

ذلك أن فكرة الأمن القومى تقوم على قاعدة تراوج بين الفرد والمجتمع وأبسط تعريف قدم به الباحثون الأمن القومى هو أنه أمن الوطن وأمن المواطن ، ،

ولا شك أن الإنسان لم يوجد قط فى حالة منفردة أى أن الفرد الإنسانى لم يمش بمفرده لفترة ما من الزمن فالاديان السماوية تدلنا على أن أول تجربة خاضها الإنسان فى شخص آدم لم يكن فيها بمفرده وإنما كانت زوجته معه ومع أن هناك بعض النداءات الخافتة تحاول أن تصور فترة التفرد التى عاشها ( إنسان ما ) فى حالة إنفرادية دون مجتمع إلا أن الغالبية العظمى من فلاسفة السياسة وعلماء الأنثروبولوجيا يؤكدون أن هذه الحالة ليست الاصل فى طبيعة الحياة الانسانية .

ويبرهن الفيلسوف ديفيد هيوم على أن الفرض الذاهب إلى أن الحالة الاولى للجنس البشرى هى حالة عزلة الفرد وإنطوائه لا تعدو



كونها مجرد طارئ، سريع لا يلبث أن يزول ليمود الإنسان إلى المجتمع . ذلك أن حاجات الإنسان تتخطى تخطياً بعيد المدى حاجات أى حيوان آخر . والبأسم الوحيد لهذا هو تشكيل المجتمع - فالإنسان قادر بالمجتمع وحده على أن ينفذ تقاتله ويقهر ضعفه ويتغلب على سائر أنواع الحيوان<sup>(١)</sup> .

فالإنسان بخلاف الكائنات جميعاً يخرج إلى الحياة ضعيفاً غير قادر على مواجهة متطلباتها وليس أدل على ذلك من أن أطول فترة للحضانه فى الثدييات قاطبة هى فترة حضانه الإنسان التى تطول إلى ما يراوح بين سنتين إلى أربع . بل إن الحياة المعقدة التى نعيشها تسحب من الحضانه إلى أضعاف هذا الرقم . فحينما يولد الإنسان لا يكون إلا كائن حياً معدوم القدرة على مواصلة الحياة خال تماماً من كل مهارة أو قدرة تعينه على الإستمرار فى الحياه أو الدفاع عن نفسه أو حتى التعبير عن ذاته . فهو يحتاج للكبار لكي يكملوا له متطلباته الأساسية التى تحفظ عليه سلامة بدنه وإكى يلقنوه تجاربهم ولعقمتهم وعاداتهم . وخلال سنوات طويلة يتدرب الفرد د لينمى قدراته ويكتسب يبطه مهاراته الإنسانية واحدة بعد الأخرى وعن طريق هذا التدريب الدائب المستمر يأخذ الإنسان طابعه الإجتماعى المسمى بالشخصية فينمىها على مراحل حتى يصل إلى أقصى ما يقدر له من نمىج وذلك هى ما يعرف بعملية التنشئة

---

(١) ،كتور - محمد فتحي الشنيطى - النظرية السياسية عند هبوم - دار  
للمرنة للتأهرة ١٩٦٢ ص ٨٩ .

الاجتماعية (١) التي يتحول خلالها الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي

الإنسان إذن فرد ومجتمع - والأمن كما أسلفنا لصيق بالوجود  
الإنساني بل هو متداخل مع حياة الإنسان فرداً ومجتمعاً في نسيج متماثل،  
وهو كما ذهبنا من قبل أفراد يفرزهم الإنسان الفرد ليصبح حاجة أساسية  
ومطلباً له والمجتمع .

لذلك ليس بغريب أن نجد المعنى المعاصر للأمن القومي كامن للوطن  
وأمن للمواطن متوافر بصورة أو بأخرى في الحياة البشرية منذ البداوة  
إلى الحضارة .

---

(١) عبد النعم هاشم - على سليمان - الجماعات والتنمية الاجتماعية - مكتبة  
القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٦٠ ص ٨٠

## المبحث الأول

### الأمن القومي في المجتمع شبه البدائي

إتينا فيما سبق إن كافة الدراسات التي تناولت حياة الإنسان سواء كانت إجتماعية أو اتروبولوجية<sup>(١)</sup> أو فلسفية لم تستطيع أن تقبل تصور وجود للإنسان في حالة تفرد .

وأبسط ما يمكن تصوره من المجتمع البشري هو أصغر الوحدات الاجتماعية وهي الأسرة . ولقد حدد شكل الحياة على الأرض طبيعة الحياة في هذه النواة الأولى للمجتمع ورسم لها خطاً سارت عليه في بدايتها ثم تطورت بها خبرة الإنسان شيئاً فشيئاً .

فالإنسان في حياته الأولى لم يكن يعرف الاستقرار في مكان معين فقد كان دائم التحول بحثاً عن الصيد والطعام وكان الرجل ( الأب ) يترك الزوجة والأولاد ويتغيب عنهم بالأسهر تطول وتقصر حسب ظروفه وإمكاناته في الصيد ، وكان كلا الطرفين - الرجل من جانب والأسرة من جانب آخر - يتعرض خلال هذه الفترة للبخاوي والأخطار ، ولا شك أن مصدر الخوف الرئيس في تلك الحقبة كان

---

(١) الاتروبولوجيا - هي علم الإنسان تدرس أجناس البشر وأحوالهم ومجتمعاتهم ووسائل إنصالحهم وإنتاجهم وعلاقاتهم الاجتماعية . ( دكتور عاطف وصفي - الاتروبولوجيا الاجتماعية - دار المعارف ١٩٦١ ص ٧٠٦ ) .

ظواهر طبيعية لا يدرك الانسان لها معنى ولا سبباً . والبيئة الانسانية في تلك الاحقاب كانت متوردة على اهتمامات لم تكن تجعل للتصادم بين البشر مدخلا فالكل يبحث عن صيد بعيداً أو قريباً عن الآخرين وليس ثمة ما يدعو للصراع إلا ما ندر - فالطبيعة كانت هي المصدر الاساسي للرعب والخوف - والانسان إذا ظواهرها لم يكن يملك تفسيراً إلا أن يردّها إلى القوى الغيبية القوة التي عرفها أبو البشر ومن بعده عن يقين ثم ما رحى إن ازوت في قاع النسيان تظل على الانسان في حالة هذه الكلى أمام القوى الحارقة فهو يغزو هذه الظواهر الطاغية إلى الغضب وإلى الشر وإلى الخطيئة فيتضرع للإله أن يرفع عنه هذا الخطر - ولما طال الزمن وإمتد الأمد بالانسان واستغرق في سعيه وراء قوته، ضل ونسى ولكن فكرة الإله الخالق القادر ترسبت مشوشة في أحماق اللاشعور عنده كطيف ويبقى على سطح الشعور الارتباط الشرطي بين الخطر والرعب وبين الخطيئة والشر لذلك ارتبط معنى الأمن بمعنى القداسة بل أصبح مختلطاً به بدرجة لا يسهل معها فصلهما .

فكرة الأمن بالمعنى الذي نستوعبه اليوم نجد ما متخالفة في تلك الحقب البعيدة بفكرة التقديس ومتمثلة فيها .

ولكن الانسان لم يستمر في حياة التجول هكذا فقد كان لا بد له في يوم من الأيام أن يقر له قرار وكان هذا الاستقرار مرتبطاً باكتشاف الزراعة وإستئناسه للحيون وظهور نزعة التملك لدية - وهنا بدأ طور جديد في حدود مسئوليات الأمن للرجل فنجد أنه قد أصبح مطالباً



بالدفاع عن أشياء استحدثت بالنسبة له وأصبحت تشكل قيمة في حياته الجديدة فلم تعد مسئوليته الأمنية تنتهي عند حدود بدنه أو أبدان زوجته وأولاده إنما امتدت إلى ما يمتلك - وكما يقول جان جاك روسو في رسالته المعنونة (عدم المساواة) أن بذور الشر قد نبتت عندما أحاط الإنسان ما قطعة من الأرض بسياج من الحجر أو الدوك وقال هذه ملكي ولئن كان تعبير روسوفيه شيء من المبالغة حينما وصف ذلك الإنسان بأنه - مؤسس كل حكومة جائزة<sup>(١)</sup> فإن ما يعنينا هنا هو أن مسئولية الإنسان قد إزدادت مساحتها وإزداد معها نطاق الأمن ومفهومه وإجراءاته .

فع الاستقرار اذن بدأ شكل المجتمع الانساني يختلف وإن بدأ مجتمعا صغير الحجم يعرف أفرادہ بعضهم البعض ويتمتع بشعور قوى بالتماسك ويعيش في عزلة أو شبه عزلة والمعرفة فيه متساوية في كافة النواحي والرضيات والحاجات النفسية والمادية متوحدة والخبرات متعادلة والأفراد متعاونون في الحصول على الطعام وتوفير المأوى والدفاع عن المجتمع أو عن أى فرد منه . ودوافع العمل تنشأ من التقاليد .

- 
- (١) هنرى توماس ترجمة منرى أمين - أعلام اللاسعة كيف تفهمهم - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة / نيويورك ١٩٦٤ ص ٢٥٤ .
- (٢) دكتور محمد طلعت عيسى - الاختراكية العربية والاختراكية العالمية - دار ومطابع الشعب - القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٢٦ .

والشعور بالمسئولية قائم على أساس مركز الفرد في المجتمع أو على أساس من علاقات قرايه أو إعتبارات دينية أو أخلاقية<sup>(١)</sup>.

وفكرة الأمن هنا تطل علينا من خلال عمليات الضبط الإجتماعي أو الرقابة الإجتماعية ، وينشأ الشعور بالخطأ والصواب من ظهور لا شعورية جماعية لذلك نراه شعوراً قوياً جارفاً ذو جبرية وفيه خاضع لمنطق الفرد .

والنظام الأساسي الذي يربط أفراد المجتمع معاً هو النظام الأخلاقي أي القائم على أساس مفاهيم أخلاقية خاصة بمبادئ الواجب والخير والقرى الطيبة ومصلحة الجماعة حسب فهم كل مجتمع - وتكون تلك للمفاهيم أقوى من المفاهيم القائمة على أساس المصلحة الشخصية والماديات<sup>(٢)</sup> .

فالقواعد التي تحكم المجتمع تثبت تدريجياً من التجربة والآلة وتتم وتطور ، لاحظ أن من مصلحة أن أترك للآخرين ما يملكون على أن يترك الآخرون لي ما أملك إذ يرون أن من مصلحةهم أن يسلكوا مثل ما أسلك<sup>(٣)</sup> .

---

(١) د. عاطف وصفي - الاثروبولوجيا الاجتماعية (مرجع سابق) (ص ٩٢) .

(٢) د. عاطف وصفي - المرجع السابق (ص ٩٤) .

(٣) د. محمد تقي النبطي - النظرية السياسية عند هيرم (مرجع سابق) (ص ٩١) .

ونلاحظ مما سبق أن ذلك النوع من المجتمعات يمتنع بقوى ضبط  
وهية لتسحق شخصية الفرد من طرادية تحت إقتناعه بمواضعات مجتمعه  
الخير وخوفه من القوى الطبيعية وهذا الخضوع والتسليم الجبرى ليس  
إلا استجابة لدافع الأمن الذى يسيطر على حياة الإنسان .

والفرد فى ظل هذا النظام - كما ألتنا من قبل - لا يجد تناقضاً  
مع الفرد الآخر بما يدفعه إلى العدوان عليه فالكمل متماثل متشابه والتعاون  
مع المجتمع . وهو لا يهدف إلى حماية مصلحة الشخصية لأن شخصيته  
ذاتية فى المجتمع غير بارزة ولا ظاهرة ولكنها فقط تبلور فى مركزه  
من الجماعة والحكم على هذا المركز فى يد الغير لذلك لم تكن الجريمة التى  
تستهدف الفرد حينئذ ظاهرة تذكر وعلى ذلك فقد كان العقاب عليها  
شدداً جداً .

تلك هى بذور فكرة الأمن بوجه عام فى المجتمع شبه البدائى لكن  
الامر يزداد وضوحاً بتطرقنا إلى الاشكال المورفولوجيه<sup>(١)</sup> بما يلقى  
المزيد من الضوء .

وفى المجتمع شبه البدائى تتحدد الصور المورفولوجيه فى ثلاث  
صورة :

١ - الاشارة : ومنها الامرة الامية ( دعاءتها الام ) والزواجية  
والاخرى .

---

(١) يقصد بالأشكال المورفولوجية - أعطاء الوحدات الاجتماعية التى يتكون  
منها المجتمع والتى يبنى عليها .

٢ - المدبرة : وتتكون من عدة أسر تربطها صلة قرابيه .

٣ - القبيلة : وتتكون من عدة عشائر غالباً ما توجد بينها صلة قرابيه أو رابطة طوطمية خرافية كأنحدار القبيلة من سلالة حيوان أو أكثر أو إنسان خارق للعادة .

### أولاً : الأمن في الأسرة :

يعرف مبردوك الأسرة بأنها جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادي ووظيفة تكاثرية ويوجد بين إثنين من أعضائها حل الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع .

والأسرة وظائف شائعة في كل المجتمعات على إختلاف تحضرها وهي الوظيفة الجنسية والوظيفة الاقتصادية والوظيفة التكاثرية والوظيفة التربوية لأن الإنسان من طريق هذه الوظيفة يلقى مع أول عهودات حرياته الفطرية وأول إرضاء لأمته الشعوري ، وذلك أن الأسرة — كأول بيئة إجتماعية للإنسان — تقوم من خلال عمليات التطبيع أو التنشئة بوضع مستويات سلوكية متدرجة تتوقع من الطفل أن يتبعها خلال مراحل نموه المختلفة وتشجعه على بلوغها . وتوضح له القيم والاحكام والمقاييس التي تعينه على إدراك موقفه قريباً أو بعداً من الأوضاع السليمة<sup>(١)</sup> في المجتمع وهي بذلك تعطيه الفرصة الأولى للتوافق والتوازن مع البيئة الانسانية والحيرانية بل والطبيعية أيضاً — وبمعنى

---

(١) عبد النعم هاشم وعدلي ملبان — الجماعات ... (مرجع سابق)



آخر هي تفرس فيه بذور الاحساس بالحاجة إلى التوازن مع تلك البيئات الثلاثة وهي بذلك تضع حجر الأساس للأمن بمفهومه العام لدى الانسان. ففي محيط الاسرة يتعلم الانسان مستلزمات الحياة الجماعية بتزوده بمختلف المهارات وأساسيات السلوك ليصبح قادراً على شق طريقه وسط المجتمع في أمان وتوافق وتكيف. وإذا كانت الاسرة المعاصرة تمارس هذه الوظائف فلا شك انها كانت موجودة ايضاً في المجتمع شبه البدائي ولكن بفارقين اولهما ان الاسرة المعاصرة وهي تمارس هذه الوظائف تعد اجهزة اخرى في المجتمع تساعد باليد الخفية بينما الاسرة البدائية كانت هي المصدر الوحيد لهذه الثقافة والمنهل المنفرد الذي يرشف منه الانسان آخر جرعاته وهو يستمد للملافة المجتمع — رثاى تلك الفوارق ان الاسرة المعاصرة تبذر البذور وترك الفرد بعد إنتهاء مرحلة التربية لباتى نتيجة سلوكه بينما الاسرة في المجتمع شبه البدائي قد ربطت مصير الفرد فيها بها في صورة ابدية ضاغطة تلاحقه بالعقاب وتظل ضاغطة عليه ساحقه شخصيته ويظهر لنا ذلك من مناجاة عجوز هندي احمر من قبيلة يومو بكاليفورنيا في قول الرجل لاثىء فهو بدون امرته يصبح اقل اهمية من بقه تافهة ل اقل من بصقة ... إذا كان الرجل بدون اهل فلن توافق امرأة على الزواج منه ، سيصبح افقر من طفل حديث الولادة وحتى افقر من دودة . اما عند الرجل الأبيض فالامر ليس بتلك الاهمية حيث يقوم البوايس والجيش بحماية الفرد ... اما هنا فتدوم الاسرة بكل تلك الاعمال (١).

---

(1) Angisky, AN Indian Soliloquy, The American Journal of Sociology, Vol. 46 1940 P. 44.

للمأ : الأمن في العشيرة : ( Class ) :

العشيرة وحدة إجتماعية تعتبر إمتداد للأسرة وتميز بتسلسل قرائي  
صين ( أبوي - قائم على القرابة الأبوية ) أو ( أمي قائم على القرابة الأمية  
يتفرع عنه عشيرة الحال ) ويتفق هذا التسلسل مع نظام سكني خاص.

ويختلف حجم العشيرة من مكان لآخر فقد يكبر حجمها فتشمل المجتمع  
المحل كله فتصبح وحدة سياسية وقد يصغر حجمها فتشمل على جزء من  
ذلك المجتمع .

وتقوم العشيرة بعدة وظائف إجتماعية منها التضامن الإجتماعي في  
مساعدة من يحتاج إلى العون ويرتب على هذا التضامن شعور الفرد  
بالأمن والاستقرار بصورة أقوى مما يشعر به الفرد في كنف الأسرة  
بسبب أن العشيرة أكبر حجماً وأقوى قوة .

ورثة وظيفة أخرى أكثر أهمية تضطلع بها العشيرة ونعني بها حفظ  
الأمن الداخلي والخارجي - وتتسع رقعة هذه الوظيفة وطبقتها ليظهر  
لنا من خلالها بوضوح وجللاء أصول الأمن القومي متبدية من أمن الفرد  
والجماعة أي أمن الوطن وللواطن .

ورئيس العشيرة أو شيخها وأعوانه يقومون بالإشراف على تطبيق  
الأعراف والتقاليد المتوارثة كذلك يشرفون على تنفيذ العقاب لمن يخالف  
تلك المراضعات وهم وإعوانه يضطلعون بالدفاع عن العشيرة وحماها .  
وبعض العشائر نجد أن رئيس العشيرة يوزع العمل على الأفراد ويوزع الأرض  
على الأسر كحق للإستغلال دون التملك ويشترط لذلك حسن سيرة

هؤلاء والا يكونوا قد سبق ارتكابهم لاي من الجرائم .

والعشيرة تحفظ لرئيسها هيئته حتى ان من يرد على رئيس العشيرة  
تقريبه أو يوجه إليه سباً يكون عقابه شديداً يبلغ حد الطرد من  
العشيرة .

كما تسمع معظم العشائر بالزواج الخارجى منعاً من تشاحن الشباب  
على فتياتها بما يوجد الانقسام فيها ومحافظة على وحدتها وتقوية لشوكتها  
مع القبائل الاخرى .

وهكذا نرى ان هذه الاشكال البدائية قد فطنت إلى الزواج الحتمى  
بين أمن العشيرة وأمن الفرد وأخضعت نظمها وتقاليدها لذلك الهدف .

ثالثاً : الأمن فى القبيلة : ( Tribe ) :

القبيلة وحدة إجتماعية تجمع عدة عشائر أو مجتمعات محلية أخرى  
وهى تتميز بمكان محدد ولغة واحدة وتطبق أفرادها أنماط حضارية  
مشتركة ، ووظائف القبيلة تختلف عن وظائف العشيرة فهى أشبه ما تكون  
بالحكومة ( الفيدرالية ) الاتحـدية - التى تضطلع بالشئون الخارجية  
للقبيلة فتقتصر وظيفتها على التنظيم السياسى وشئون الدفاع - لذلك تكون  
وحدة القبيلة وتماسكها واضحين زمن الحرب عنهما فى حالة السلم حيث  
تضعف تلك الوحدة وتنطوى كل عشيرة على نفسها حيث يباشر  
رؤساؤها الإشراف والرقابة على الاعراف والتقاليد وتدير الحياة  
الاقتصادية والاجتماعية للعشيرة .

هكذا مررنا بالصورة المورفولوجية للمجتمع الإنساني ولحنا من خلالها

( م ٤ - الأمن القومى )

علامات بارزة للمواجهة بين أمن الفرد وأمن مجتمعه أى بذور فكرة الأمن القومى - ولا شك ان حماية الأمن كانت تحتاج إلى تعميق في نفوس البشر بل وتدرج في ذلك العمق حسب قيمة الأمن .

ولقد ألمحنا فيما سبق إلى ارتباط فكرة الخطأ أو الانحراف عن قواعد سلوك الجماعة بفكرة القداسة ذلك لان إطارات السلوك وقواعده ومحدداته يرتبط بأصل عقائدى لدى المجتمعات البدائية ، ومن ثم كانت مخالفتها مرادفة تماماً للخطيئة - وتمثل القدسية المرتبطة بهذه الاطارات - فيما يلى :

١ - النواحي التى يقرر المجتمع ان على الفرد الابتعاد عنها .

٢ - ما يقرره العقل الجمعى للمجتمع من قيم رمزية .

٣ - المحرمات فى المجتمع أو ( التابو ) Taboo .

ولا شك ان أقوى هذه المحرمات أثراً - هو التابو - ذلك لانه يعتبر حجر الزاوية في فكرة القداسة ، وبعض من ( التابو ) يتخذ طابعاً خرافياً سحرياً تعزى إليه القوى الخارقة والغيبية - فهو إندكاس لطلال فكرة الآلة التى طواها الديان - كما يتخذ بعضها من التابو طابع التمجيد السلالى (١) .

---

(١) بعض المصادر شبه البدائية تعتقد أنها من سلالة حيوان نتيجة مباشرة ذكر الحيوان للأنثى البشرية ( أم العشيرة ) - لذلك تعبد العشيرة وتعبد وتقدس ذلك الحيوان الجدد وتطلق اسمه على نسلها من عشيرة الحصان أو الخنزير أو التين ... إلخ .



وعادة ما يصنع نصب أو وثن لذلك التابو سواء كان حيواناً أو  
جماداً . وعندما يقرر المجتمع عدم لمسه أو أكله أو حتى الاقتراب  
منه - كما تقدم له القرابين ويستخدم ( كخيال المآته عندنا ) للحراسة  
ويعتبر الاقتراب من الحقل أو المنزل أو المكان الذي يوضع فيه ذنباً  
لا يغتفر عقوبته الاعدام وكثيراً ما لا يقوى المخطيء على الانتظار  
لتربيع العقوبة إذ يموت خوفاً ورعباً .

## المبحث الثاني

### الأمن القومي في دراسات المجتمع

اولا : الأمن : نواة الاحتياج والاجتماع البشرى :

سبق أن مررنا مرورا سريعا بالمسئلة التي تربط بين اشباع الحاجات بصفة عامة وبين وجود الفرد واستمرار حياته وبين المجتمع ووجوده كجماعة من الناس لها صفات التماسك والترابط .

ولقد حفلت دراسات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى بالدراسات العملية الميدانية التي تثبت هذه الحقيقة - ونعني بها أن أساس تجمع البشر هو عملية اشباع الحاجات والرغبات والدوافع ، كما أننا سبق أن اتينا إلى أن الأمن بوصفه دافع أو حاجة أساسية يسيطر على كافة دوافع الانسان أما باحتوائه ايا ضمن مظاهره المادية والمعنوية أو بسيطرة آثار توافره أو عدم توافره على إقبال البشر على حاجاتهم الأخرى ومدى سعيهم لتحقيقها في ظل تحقق الأمن أو فقدانه .

ونحن نعترف بالخبرة الذاتية لكل منا أن الانسان إذا افتقد أمنه - بمظاهره الخمسة ، لا يكاد يقبل على شيء من احتياجاته الأخرى بل لا يكاد يذكرها حتى وأن كانت تلك الحاجات من النوع الملح المرتبط بدوام الحياة الجسدية أو باستمرارية النوع الانساني وليس ادل على ذلك أنه في ساعات الخطر الشديد وعندما تتعرض حياة الانسان لخطر داهم

ينبغي فيها كل شيء إلا نفسه — في الحروب وخلال المارك التي تستمر  
افتراض طويلة خاصة في الحروب الحديثة كمارك الدبابات والاقترام  
الأرضي للمدافع في المقاتل طعامه بالآبار ولا يسكنه يشعر بالجوع  
إلا عندما يستقر لئمه ويستعيدته وتنتهي المعركة بنتيجة ترضيه وتضيع  
خايمته للأمن وما يصدق على الدافع لاطعام يصدق على غيره من الدوافع  
البيولوجية والحاجات الجسمية المادية كالدافع الجنسي الذي ينزوي بصورة  
أعمق في حالات اضطراب الأمن وليس الأمر قاصراً على الحاجات  
أو الدوافع المادية البيولوجية بل هو أعمق أثراً على الحاجات والدوافع  
النفسية أو المعنوية .

وتنصاري القول أننا سوف لا نعدم إثبات أن الأمن يتوج كافة  
الحاجات ويهيمن عليها أما إحترام أو سيطرة، سواء كان مصدر الإثبات  
علمياً إنسانية كالفن والاجتماع أو لستبطاناً ذاتياً يستخرجه كل منا  
من قاع أحماق إحساساته وخبراته .

وإذا أضفنا لكل ذلك حقيقة العالم المعاصر الذي تداخلت فيه  
الأمور وتعددت سواء على مستوى تخالط الشعوب ثقافياً وانفعالياً أو من  
ناحية تداخل مناهط الحياة المختلفة خلاصتنا إلى ما اتفقنا عليه سابقاً من أن  
للأمن مضموناً مدامراً يختلف كاية عما تناوله الباحثون فهو يختلف  
مضموناً وسمه — وهو يؤدي هذا أن الأمن الذي نشعر بسيطرته على كافة  
الحاجات والذي أثبت العلم حقيقة هيئته عليها أصبح في واقع المعالجة  
يعمل من نفس المنطلق ، فنحن نحاشي واقعاً يدفع في كل قضية نشاطية

متغيراً أمنياً حتى شارك رجال الأمن غالبية المختصين في مسئوليات إنفاذ أعمالهم وأصبحت مساحة النشاط اليومي للدولة على صعيد العمل الحكومي والعمل الخاص نسبياً متلاحماً عنداته الأمن. ولحمته النشاط النوصي المختص. ولا جدال في أن المستقبل سوف يحمل لنا معه مزيداً من التداخل والتساع المسئولية وكأن التاريخ يعيد نفسه عندما كانت ولاية الشرطة في الدولة الإسلامية في القرون الوسطى أول ما نشأ من أجهزة الدولة بعد ولاية القضاء وكانت تضطلع بإدارة الحياة خارج نطاق القضاء وإداره بيت المال.

وعلى ما تقدم نستطيع أن نقرر ونحن مطمئنون أن هناك صلة عضوية بين الأمن بمطاق مفهومه (أمناً للإنسان وأمناً للمجتمع) وبين وجود المجتمع وركائزنا في هذا السبيل ثلاث ركائز.

١ - أن الأمن حاجة ودافع مادي ومعنوي ذو مساحة واسعة تشمل دوائع وحاجات ثانوية كثيرة.

٢ - أن الأمن بتأثيره العميق في توافق وانزان الإنسان مع البيئة المحيطة به يتحكم في بقية الدوافع والحاجات الأخرى التي لا تدخل ضمن مكرناته.

٣ - أن التغير الذي طرأ على الظروف الدولية وتداخل العلاقات الدولية وتعمق المشكلات بين الشعوب والدول وظهور الدماري الأيديولوجية المتصارعة والتخالف الشعوري بين بني الإنسان تنطياً للحواجز الدولية والعرقية والثقافية وتلامي الحواجز الزمانية للمساكنات



بين أطراف الكرة الأرضية بفعل تقدم وسائل "نقل - بالإضافة إلى  
الساع قدرة الإنسان على المعرفة وزيادة قوته الإدراكية بفعل التكنولوجيا  
الحديثة وزيادة قدرته الاستنتاجية والتحليلية بفعل الحاسبات الالكترونية،  
كل هذه الظروف وغيرها مما يعسر على الحصر قد جعل الأمن مفهوماً  
راسماً فضفاضاً مغايراً لما درج عليه الباحثون والعاملون في نطاقه -  
ذلك المفهوم الذي «برنا عنه» فيما سبق بأنه توافر كل ما من شأنه أن يعسر  
الفرد والمجتمع بالاستقرار ونقني به مصطلح المفهوم المعصري للأمن .

ويأتى بنا الحديث إلى منطلق جديد لنرى كيف تعمل الحاجات  
الإنسانية وعلى قتها الأمن وبمفهومه المعاصر حملها في المجتمع .

قلنا وأقننا وكررنا أن إشباع الحاجات يمثل الخطى الذى ينتظم  
عليه عقد الجماعة البشرية وأنه لا معنى للحديث عن وجود مجتمع مالم تكن  
حاجة أفراده مشبعة من خلاله ، فالمجتمع إذن يدور وجوداً وهدماً مع  
حماية إشباع الحاجات وأنه كلما زاد القدر الذى ترضيه الجماعة من حاجات  
الأفراد كلما زاد حفظها من التناكس .

ولكن كيف يتأتى لتلك الحاجات أن تكون على هذا القدر  
من الأهمية ؟

لكي نجيب على هذا السؤال لابد لنا من جولة مناسبة خلال علوم  
الإنسان التي تناولت هذا الجانب من حياته .

### كيف يتكون المجتمع :

لقد أطنب العلماء والباحثون في الحديث عن المجتمع الإنساني وكيف  
يتكون وشروط بقاءه وأسباب التجمع البشرى وغيرها من القوامير

الاجتماعية الانسانية التي تحيط بالمجتمع . واقد كانت هناك اختلافات بينهم في بعض الامور إلا أنها في الواقع تهم الباحث في تلك العلوم أكثر مما تهم المذاهب بفرض معرفة آثار الحاجات في تجمع البشر وكيف أنها هي الغرض الفعال الأول في التجمع والتفرق . ودون أن تتورط في التداخل مع اختلاف رؤى الباحثين نمر على مجموعة من تعريفات علماء الاجتماع المجتمع ولما تعلقنا في النهاية عليها .

فترى العالم توماس ألبوت يعرف المجتمع بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع<sup>(١)</sup> .

ويعرفه بيسانز أنه تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون في ثقافة مشتركة ويتقاسمون الاحساس بالمشابهة<sup>(٢)</sup> .

ويرى أرنولد جرين أن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمى إليها الفرد وأن عناصره هي السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح وأن الحياة الاجتماعية هي في المحل الأول تقسيم عمل في إقليم مشترك على أساس دائم في الزمن . والأفراد يشتركون في مصالح مشتركة وأن المصالح العام منها والخاص تحدد بطريقة تجعل الحياة مكثفة بذاتها بين الأفراد<sup>(٣)</sup> .

ويكاد كل من كنجسلي ديفيز وسوروكين أن يوافقا جرين في تعريفه المجتمع مع تأكيديهما على ضرورة وضع العلاقات الثقافية في الاعتبار وأن علم الاجتماع يضع في اعتباره دراسة الظواهر الاجتماعية الثقافية وليس الاجتماعية وحدها .

---

( ١ ، ٢ ، ٣ ) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - الجزء الأول - دار المعارف - الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢١٥ وبجدها .

أما العالمين ما كيفر ، يبيح فيعرفان المجتمع بأنه تعبير الناس عن طبيعتهم محتاج ثم معاودة خلق تنظيم يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة . وأن المجتمع نسق من العادات والإجراءات والساطة والمعونة المتبادلة ، ومن تجمعات وأقسام عديدة ، ومن ضوابط السلوك الإنساني والحريات . وباختصار هو نسج العلاقات الاجتماعية الذي يتغير باستمرار<sup>(١)</sup> .

وإذا كنا نريد تليقاً عاماً على هذه الطائفة من التعريفات سوف يبرز لنا لأول وهلة عدة عناصر مشتركة فيها هي في واقع الأمر الجوانب الرئيسية في بناء المجتمع وهي أيضاً ما تسعى إلى استظهاره منها . وأبرزها عنصران هما :

١ - التنظيم ، فأول ما نشترك فيه تلك التعريفات معنى ( التنظيم ) فالأول يعبر عنه بلفظ التعاون وينصر عليه يسانز وجرين وما كوفروبيج باللفظ الصريح . ولا شك أن للتنظيم لم يوضع في تعريف المجتمع اعتباراً إنما هو تنظيم لشيء ما ومادام معنى التنظيم متوافر في هذه التعريفات فإن ذلك الشيء الذي يتناوله التنظيم لابد وأن يكون عاماً في جميع التعريفات ولأن اختلفت الفاظ التعبير عنه تبعاً لرؤية العالم الذي وضع التعريف .

٢ - إشباع الحاجات المشتركة : ذلك هو العنصر المشترك الثاني ذلك العنصر هو الهدف من التنظيم وهو إشباع الحاجات . وقد جاء إشباع

---

(١) دكتور محمد عاطف حيت (عالم الاجتماع) — مرجع سابق ص ٢١٨

الحاجات في التعاريف بالفاظ مختلفة أحياناً وصريحه أحياناً فعند اليوت جاء في تعبير المصالح الكبرى التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع - وهو منصب بالدرجة الأولى على حاجة الأمن - أما يدانز فقد عبر عن إشباع الحاجات بالعلاقات الاجتماعية وهي مظهر عملية الإشباع لأن نشأة المجتمع عنده لا تتقرر بالتواجد المكاني للأفراد أى أنه لا يكفي أن توجد مجموعة من الناس في مكان واحد متعاورين لكي ينشأ منهم مجتمع إنما لابد من حدوث تفاعل بينهم وهذا التفاعل في جوهره نوع من الاتصال المباشر وغير المباشر - والاتصال لابد أن يكون لغاية والغاية لابد أن تكون لإشباع حاجة أو رغبة - ويرى بيسانز أن الاتصال يترتب عليه تعديل في سلوك الفرد وسلوك الآخرين أى نأثر وتأثير متبادل وذلك هو التفاعل الاجتماعي عنده ، وهو يرى أن تكرار وقائع التفاعل لفترة يؤدي إلى قيام نمط من السلوك وهو ما نعتبره بتسمية (العلاقة الاجتماعية<sup>(١)</sup>) وبذلك نرى بوضوح اتفاق بيسانز مع اليوت في أن إشباع الحاجات هو المحور الرئيس الذي يتناوله (التنظيم) لكي يقوم المجتمع البشرى ، وعندما تأتي إلى جرين ثم كيجلي ديفيز وسوروكن نجد أن الأمر أكثر وضوحاً منه عند بيسانز إذ يبيرون بالمصالح المشتركة عن الحاجات التي يتجمع الناس لإشباعها . أما ما كيفر وبيج فقد كانا أكثر تفصيلاً عندما تطرقا للحديث عن العادات والإجراءات والسمات والمعنونة المتبادلة ثم نسبوا العلاقات الاجتماعية وجميع هذه المسميات هي مظاهر سلوكية لعملية إشباع الحاجات المشتركة بين الناس .

---

(١) دكتور محمد عاطف فيث (عام الاجتماع) - مرجع سابق ص: ٤١



والقضية إذن أصبحت لا تحتاج إلى مزيد من الوضوح فالحاجات  
المعرضة هي المحور الذي تدور عليه حركة التجمع البشري وهو  
الذي تستهدفه الجماهير من التجمع وسبيلها إليه خلق التنظيم وتحديد ذلك  
الحاق مع تطور واختلاف الحاجات . ومع تسليمنا المطلق بتطور حاجات  
المجتمع من زمان إلى آخر ومن مكان إلى غير . نجد أن هناك حاجة  
مستمرة دائمة لا تتبدل ولا تتغير تلك هي حاجة الإنسان الفرد والمجتمع  
إلى الأمن - بل أننا نشير إشارة ذات مغزى إلى تعريف توماس ألبرت  
الذي تحدث فيه عن أن تعاون الناس يكون لقضاء عدد من مصالحهم  
الكبرى ولم يعن بذكر أى منها إلا حفظ الذات ودوام النوع وهما يبينان  
عن معنى حاجة الأمن ضمنا وتصريحا - نعرف أن البعض قد يعترض  
على ذلك باعتبار تداخل حاجات عديدة في هذين الإطارين ، ونحن نسلم  
لهم بكل ذلك ونقول أن هذه الحاجات التي تدخل تحت إطار حفظ  
الذات ودوام النوع ترتد في النهاية إلى الدافع للأمن - سواء عن طريق  
طريق احتواء الدافع للأمن لتلك الحاجات وهذا الجانب من تلك الحاجات  
يشكل المساحة الأكبر فيها - أو عن طريقة تأثيره العميق عليها ، كما  
سبق أن أوضحنا في مستهل هذا البحث ، وبذلك نقول مطمئنين أنه  
قد ثبت لدينا بالدليل العلمي أن الأمن نواة الاحتياجات الانسانية وأنه  
بالتالي نواة الاجتماع البشري الذي ينتظم عليه عقد المجتمع .

### ثانيا : تنظيم إشباع الاحتياجات ،

يجدر بنا قبل أن نقرر إلى أعماق هذا الموضوع أن يكون مائلا

في أذهاننا أن الحاجات البشرية نحتاج لتقسيمات عديدة ومتغيرة وأنها جميعا ليست بدرجة مساوية من حيث الأهمية بالنسبة للأرد والمجتمع وأن منها حاجات جماعية أى مشتركة بين الأفراد وهذه أيضا تتدرج من حيث أهميتها وقيمتها بالنسبة للمجموعة وهي حيز الزاوية في تماسك المجتمع أو تماسكه وتفككه كما أن هناك حاجات فردية خاصة بالأفراد أو بشرية من المجتمع سواء أكانت أقلية أو أغلبية .

ومن هنا كانت عملية إشباع هذه الحاجات بحاجة بالضرورة إلى قدر من التنظيم . ذلك أن الفرد سبيله إلى تحقيق أو إشباع حاجة أو رغبة خاصة قد يسلك سلوكا يتصادم مع رغبة الآخرين بسبب الأسلوب الذى نهجه في إشباع رغبته وقد لا يكون هذا تصادم أصلا بين رغبته هذه ورغبات الآخرين . كذلك فإن تحقيق أو إشباع الحاجات والرغبات الجماعية يحتاج لجهود منظمة حتى يمكن أن يتوفر لكل فرد في المجتمع القدر المناسب له من هذه الرغبة أو تلك الحاجة ، وهناك بعض الجماعات التى لا ترضى حاجة أفرادها بدرجة مساوية فتضحي بحاجات الأقلية في سبيل إرضاء حاجات الأقلية وهنا نشأ الصراع في تلك الجماعات وتعرض وحدتها للتفريق وتماسكها إلى الأضعف والتفريق . ذلك لأن التنظيم الذى يحدث منه علماء الاجتماع يعتبره والطريق الأساسى لإشباع هذه الحاجات ودعامة ل تماسك واستمرارية المجتمع .

ويرى فيرث أنه لكي تدير الحياة الاجتماعية في طريقها ولكي تقوم

يقوم البناء الاجتماعي على أسس قوية لا بد أن يكون لدى أعضاء المجتمع فكرة واضحة مما يجب عليهم أن يتفهموه بعضهم من بعض حتى يتمكنوا أن يربوا حياتهم على هذا الأساس<sup>(١)</sup>.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن مفهومين في مجال الدراسات الاجتماعية يؤيدان بنا إلى تصور الكيفية التي يتم عن طريقها تحقيق حاجات المجتمع وهما ( البناء الاجتماعي ) و ( المفهوم الاجتماعي للمجتمع ) .

#### ١ - البناء الاجتماعي :

يرى معظم العلماء وهم يكتبون عن البناء الاجتماعي أنه عبارة عن نسق العلاقات القائمة والدائمة بين الجماعات التي يتقدم إليها المجتمع فبينما يرى اتجاه آخر أن مفهوم البناء الاجتماعي لا بد أن يهتم إلى جانب العلاقات القائمة ، العلاقات المتوقعة أو حتى المستقبلية على أساس أن الذي يعطى المجتمع صورته ويحمل الأفراد يؤدون أدوارهم الاجتماعية هو ما يترقاه المرد من غيره من الناس أن يفعلوه من أجله أو هو ما يستند إليه ولجب أن يصدر من هؤلاء . وهذا الفريق ومن ينسب إليه فيرون رد ذلك يعود إلى تركيز على أن يشمل مفهوم البناء الاجتماعي جانبا من نسق المعايير والقيم السائدة في المجتمع فلا يمكن أن يكون البناء الاجتماعي قاصرا على العلاقات والروابط القائمة فعلا بين الناس . إنما يجب أن تدخل في

(١) دكتور أحمد أبو زيد - البناء الاجتماعي - مدخل لدراسة المجتمع - الجزء الأول - الطبعة الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب والنشر ١٩٧٠ ص

اعتبارنا ما توقعه الناس من بعضهم - والملاقة بين ما أتوقعه من الغير وبين القيم والمعايير السائدة في المجتمع علاقة وثيقة فإن توقعى يسنزم أننى أنتظر منه عملاً معيناً ولن أنتظر ذلك العمل منه إلا إذا كان ثمة قيمة أو معيار يعال به بأداء ذلك العمل فمكأن البناء الاجتماعى فى نظر هؤلاء العلماء بمجموعة د من المقدر ( أى الناس ) التى تضمها جميعاً خيوط النسج الاجتماعى ( أى العلاقات الاجتماعية ) . . . . . وأنه - مجموع الحالات الذهنية<sup>(١)</sup> الأساسية المترابطة التى تتعلق بسلوك الأفراد بعضهم إزاء بعض<sup>(٢)</sup> .

ولما كنا قد انتهينا من قبل من بيان حقيقة العلاقات الاجتماعية باعتبارها المظاهر المادية لعملية تبادل لإشباع الرغبات والحاجات فى مجتمع ما ، فإن فكرة البناء الاجتماعى توضح لنا أن عملية التحقيق ذات أثر فعال فى قيام المجتمع وهو أمر سبق ثبوته يقيناً - إلا أن فكرة البناء الاجتماعى تصنيف جديد فى تعطينا الصورة الحركية الشاملة لعملية تحقيق الرغبات وهى بالتالى ترسم لنا الطريق إلى التصور التنظيمى لعملية تحقيق حاجات المجتمع - إذ حددت لنا العلاقات الاجتماعية القائمة والمتوقعة كقنوات تسرى فيها حاجات المجتمع الجماعية والفردية على السواء وهى فى طريقها من مصدر تحقيقها إلى من يحتاجها .

(١) يقصد بالحالات الذهنية هنا - الحالة التى يكون عليها الفرد عندما يتولم من الغير عملاً ما .

(٢) دكتور أحمد أبوزيد - البناء الاجتماعى - المرجع السابق ص ٣٩ .



## ٢ - المفهوم الاجتماعي للمجتمع :

وتلك فكرة أخرى تظهر لنا أن عملية تحقيق الرغبات والحاجات إنما تقوم بطريقة تبادلية تشبه التعاقد التلقائي بين الفرد والمجتمع - وهذه فكرة مضادة عن فكرة العقد الاجتماعي التي تفلسف نشأة السلطة - أما التعاقد التلقائي فهي تشرح واقعاً مدوساً يوضح صورة المجتمع وهو وهو يقوم في دأب بعملية إشباع الحاجات المختلفة - فردية أو جماعية - فالإنسان بموجب هذه الفكرة أو المفهوم - يحصل على فرص إشباع حاجاته الإنسانية كلها في نظير قيامه بأداء سلسلة متعاقبة من الواجبات التي رسمها له المجتمع . وهذا المفهوم التعاقدى يحمل من عملية إشباع الحاجات الإنسانية ( غاية ووسيلة ) فهي غاية لأن الفرد لا يستطيع أن يحيا بدونها وهي وسيلة ، لأن المجتمع يتخذ منها منطلقاً لنمائه ورواحته بأن يجعل كل إنسان فيه مواطناً متديماً معه خاضعاً لأحكامه ونظمه وقيمه ومعاييره . ولا شك أن هذا كله نتيجة ، لأن التعاقد لا يتم بين كل إنسان بمفرده وبين المجتمع ولكن هذا التعاقد يتم بين جميع أفراد المجتمع منفردين بصفاتهم ذوات منفردة وبينهم أي بين ذواتهم في صورة مجتمع مكون منهم جميعاً - لذلك فإن إبراز حقوق الفرد بمثابة ضرورة لإشباع حاجاته الفردية كلها يحتم من ناحية أخرى إبراز حقوق المجتمع بمثابة ضرورة قيام الفرد بالإسهام من غيره من المواطنين في تحقيق حاجات المجتمع - ويتوقف مستوى الرفاهية والسعادة في إشباع حاجات أفراد المجتمع جميعهم ، على مستوى ومدى قيام كل منهم بما يتطلبه أو يشترطه المجتمع منهم ومن هنا ظهرت في الوجود الاجتماعي - المصلحة

العامة - مثله لمصلحة المجموع ، (١) .

بهذا يبين لنا المفهوم الاجتماعي للمجتمع - إلى جانب إبراز النبادلية كما أبرزتها فكرة البناء الاجتماعي - المدى والحدود التي تذهب إليها عملية إشباع الرغبات فهي ليست عملية مطلقة وإنما مرتبطة بجوانب اجتماعية أقرب هذه الجوانب أنها تستهدف الوصول إلى المواطن الذي يتوافق مع المجتمع كما أنها أيضا تستهدف أن تدفعه من خلال توافقه وتكيفه مع المجتمع إلى أن تحصل منه على عائد لهذا الإشباع الذي حصل عليه في صورة قيامه بعملية إشباع للآخرين أي أداء وإشباع للحاجات للمجتمع .

وهل ذلك نستطيع أن نعقب على هاتين الفكرتين أو المفهومين بأن البناء الاجتماعي رسم لنا كيفية حدوث عملية إشباع الحاجات بينما المفهوم الاجتماعي للمجتمع حدد لنا كمية هذا الإشباع والقيمة المدفوعة فيه .

وبذلك يكون هذين المفهومين قد أبانا لنا ماهية التنظيم الذي به يتم للمجتمع تحقيق وإشباع رغبات وحاجات أفرادهِ وتحقيق وجوده وتماسكه ويبقى أمامنا لتقف على الصورة الكاملة لعملية تحقيق الرغبات أن نتحدث عن الإطار الذي تجرى فيه هذه العملية أو بتعبير أدق الصورة التطبيقية أو التحقق المادي لعملية إشباع الرغبات والحاجات . ونعني بها الحديث عن النظم الاجتماعية .

---

(١) عبد النعم هاشم وعدلى سليمان - الجماعات والتنشئة الاجتماعية (مرجع

### ثالثاً : النظم الاجتماعية :

لنظم الاجتماعية تعريفات عدة تختلف . حسب رؤية واضعها -  
في تعبيراتها اللفظية أو صيغاً واتساعاً - إلا أنها جميعاً تلتقي  
في مضمونها .

فيعرفها بارنز أنها أجزاء البناء الاجتماعي والأداة التي عن طريقها  
ينظم المجتمع الإنساني ويوجد وينفذ نواحي النشاط المنسببة اللازمة  
لإشباع الحاجات الانسانية<sup>(١)</sup> .

ويقول ( ميد ) أن النظم ليست إلا نماذج - منظمة - للسلوك توجه  
أعمالنا ومواقفنا . أما لتدبرج فيقول أنها ليست في الغالب إلا التنظيم  
الرسمي أو الشكلى للنماذج الاجتماعية . بينما يتفق دور كايم وموس  
وفوكنيه على أن النظم هي جميع طرق التفكير والعمل السابقة على الفرد  
والتي ليس عليه إلا الخضوع لها<sup>(٢)</sup> .

ومنها يمكن من شأن الاختلاف اللفظي في صياغة التعاريف  
أو الاتجاه إلى التضييق والتوسع في إطار المفهوم فإن المجتمع عليه كما هو  
ظاهر من هذه التعريفات أنها طرق تنظيم إشباع حاجات المجتمع فنحن  
عندما ندرس النظم الاجتماعية نحاول أن نفهم أحد الميكانيزمات الأساسية

---

( ١ ) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - مرجع سابق ص ٢٤٤ .

( ٢ ) دكتور حسن شحاتة عثمان - أمتى علم الاجتماع - دار النهضة العربية

القاهرة ١٩٦٤ الطبعة السادسة ص ٧٩ .

التي من طريقها يتوصل الإنسان إلى التناغم في السلوك الاجتماعي -  
وبمعنى آخر أننا ندرس من خلال النظم الاجتماعية ، أنماط السلوك  
الاجتماعي<sup>(١)</sup> ، وليس السلوك الاجتماعي في واقع الأمر إلا حركة غائية  
تستهدف إشباع الحاجات الفردية والجماعية - ومن الأمور المتفق عليها  
بين علماء الاجتماع أن لكل نظام من النظم الاجتماعية دوراً محدداً  
للمحافظة على نمط الحياة السائدة في هذا المجتمع وثقافته ووجود هذا النظام  
لإدارتها فالنظم البشرية وكذلك المناشط الجزئية التي تدخل في هذه  
النظم ترتبط بالحاجات الأولية أو البيولوجية أو بالحاجات المشتقة  
أو الثقافية باعتبار أن الثقافة تعني دائماً إشباع إحدى الحاجات<sup>(٢)</sup> .

والنظام الاجتماعي ليس مجرد ظاهرة بسيطة في تكوينها فإن معظم  
النظم الاجتماعية تبلغ درجة من التعقيد عالية - ويدخل في تكوينها  
عدد كبير من العناصر المتشابكة - بل أن الكثير منها يتشابك ويتداخل  
بصورة يصعب الفصل بينها فأى نظام اجتماعي ليس في حقيقته إلا شبكة  
معقدة من العلاقات تحتاج إلى جهد لتحليلها وفهمها - فالزواج مثلاً  
وهو نظام اجتماعي بسيط ظاهرياً يضم عدداً من النظم الاجتماعية أقل  
تعقيداً - مثل مراسم الخطوبة ونظام المهر ونظام ليلة الزفاف ونظام  
العلاقة بين الخطيبين والعلاقة بين أمرة على منهما قبل الزواج وبعد الزواج

(١) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - مرجع سابق ص ٢١٦ .

(٢) دكتور أحمد أبو زيد للبناء الاجتماعي - مرجع سابق ص ١٠٤ .

عن (مالينوفسكي)



وغير ذلك . والاسرة كذلك رغم بساطتها الظاهرية إلا أنها تنطوى على مجموعة معقدة من النظم أو الانماط السلوكية يراها البعض تصل إلى ثمانية أنماط<sup>(١)</sup> وهي كما يلي :

١ - علاقة الزوج بالزوجة وتقوم على أساس الحقوق الزوجية والجنسية والمستولية المشتركة نحو البيت والأولاد وحقوق ملكية كل والسلطة والطلاق . . الخ .

٢ - علاقة الأب بالإبن تقوم على أساس مسئولية الأب نحوه من تعليم وتاديب وما يقابلها من وجوب الطاعة والاحترام من جانب الإبن ثم علاقات التعاون الاقتصادي التي يضطلع بها الذكور عندما يكبرون ويقدررون على الكسب .

٣ - علاقة الأم بالبنات ونماثل علاقة الأب بالإبن .

٤ - علاقة الأب بالإبنة من حيث مسئولية عن حمايتها ومساعدتها مادياً حتى بعد الزواج وموقفه منها وطريقة تدليله لها .

٥ - علاقة الأم بالإبن .

٦ - علاقة الأخوين من إرشاد الكبير للصغير ومسئوليته عنهم عند وفاة الأب . . الخ .

٧ - علاقة الأخت بالأخت .

٨ - علاقة الأخ بالأخت .

---

(٢) أحمد أبو زيد - البناء الاجتماعي - مرجع سابق ص ١٢٩ وما بعدها .

لك أمثلة أردنا بها أن نوضح معنى النظام الاجتماعي وكيف أنه مهما بدا بسيطاً في مظهره يمكن أن يحتوي على طائفة هائلة من النظم والنماذج كذلك قد نرى من المثالين السابقين أن كثيراً من التشابك يمكن استظهاره وتخليه بين نظام الزواج ونظام الأسرة وهكذا تكون شبكة النظم الاجتماعية متداخلة لا فصل بينها إلا لأغراض الدراسة .

### نشأة النظم الاجتماعية :

قبل أن نترسل في حديثنا نود أن نشير إلى أمرين هامين أولهما أن النظم - كما سبق أن رأينا في أحد التعريفات - تكون سابقة على الفرد فالإنسان يتوارثها بالتعلم . وثانيها أنها تتمتع بقدر وافر من الثبات والاستقرار - وليس معنى ذلك أننا سوف نجهز عن تبين كيفية نشأتها وقيامها . إنما نستطيع أن نصل إلى ذلك بمثال مبسط .

هـب أن مصنعاً أقيم في مكان مقفر خال من السكان وهو في طوره الأول لم يستطع صاحبه أن يوفر لعماله الغذاء بداخله وإنما أعطاهم فسحة من الوقت يتدبرون فيها أمورهم ، فلا شك أن هؤلاء العمال يحتاجون للطعام الذي يمينهم في الاستمرار في العمل ومنهم من سيحتاج بجانب الطعام إلى كوب من الشاي يبتلع به أوجاعه مياه غازية أو قدح من القهوة فإن الأمر بهذه الصورة سوف لا يستمر فترة طويلة - فاحتياج هؤلاء الناس لطعام يمكن أن يدبر بأن يأتي كل منهم بغذائه معه لكن ما بقي من احتياجات لا بد من وسيلة لتدبيره وليس في مكانة صاحب المصنع أن يدبرها ، وهنا ننظر ماذا يمكن أن يحدث لأشباع هذه الحاجات .

- قد يتطوع فرد أو أكثر باحضار معدات لصناعة الشاي والقهوة وتقديم المشروبات وقد يترضى صاحب العمل على ذلك ويرى أن القائمين بهذا العمل يقتطعون من نشاطهم ووقتهم ما هو أولى به وقد يحتاج العمال على ذلك ليرضخ لمشبتهم ويفرغ العاملين لهذا العمل أو يسمح لهم بأدائه فترة مناسبة ويترتب على ذلك أنه نجد أن نظاماً قسداً لنما لسد رغبات هؤلاء العمال .

- وقد يرفض صاحب المصنع كلية الفكرة من أساسها وعندئذ سوف يوحى أحد العمال لأى من أقاربه أو أصدقائه بأن يأتى بعربة عليها معدات لكي يوفر للعمال ما يحتاجونه وقد يتطور الأمر بهذه العربة إلى أن يحضر صاحبها أنواعاً من الأطعمة الجاهزة ثم يتطور إلى صناعة أطعمة شعبية وفي النهاية سوف نجهد مطعماً منتقلاً قد وجد في هذا المكان الفقير .

والسؤال الآن هو - هل كان ذلك الوضع متصوراً حدوثه لولا احتياج الناس إلى ما يقدمه صاحب العربة والإجابة أنه لم يكن ليحدث .

ومثال آخر من نظم الزواج في مصر - فالعروف بالنسبة لقدد الزواج على الشريعة الإسلامية أنه يعتمد بالإيجاب والقبول وشهادة العدود وأنه يعتمد شهادة فائس في شروطه الشرعية أن يوثق ولا أن يقوم به شخص ثالث أو أن يدفع له رسوم ولا أن يتأكد الموثق من عدم وجود زوجة أخرى الزوج - لكن ما دعى ذلك زيادة العمران وضعف الوازع الدينى الذى يمنع من إنكار الزواج والبنوة لحاجة

الزوجة الجديدة إلى ضمان أن زوجها ان ينكر صلته بها أو أبوته لابنائها وكذلك حاجتها إلى معرفة إذا كان زوجها متزوجاً بأخرى ما زالت في دمهته وحاجة الزوجة الأولى إلى ان تعيش مطمئنة ولا تفاجأ حين وفاة زوجها بأخرى تقاسمها ميراثها — كل تلك الحاجات استلزمت ان يصبح شكل عقد الزواج بالصورة التي نراها اليوم واصح للنظام الاجتماعي لقد الزواج بهذه الصورة التي زادت فيها مشروطاته اضعاف ما اشترطه الشرع لنظام الزواج .

وبعد هذين المثالين نعتقد ان الصورة قد وضحت تماماً وعلينا ان نحكي ثمارها .

فالنظام الاجتماعي ينشأ لتحقيق إشباع رغبة او حاجة ، وغلبية التحقيق هذه تحتاج لمن يقوم بها ، ولكي يقوم بها لا بد وان يسير حسب اصول تحقق الهدف والغاية منه ، وبمعنى آخر . ان كل نظام من النظام الاجتماعية يوجد عندما يكون هناك احتياج معين في زاوية مزدوايا الحياة وهذا الاحتياج لا بد لكي يشبع ويتحقق ان يكون هناك عمل يؤدي به الى ان — الاحتياج سوف يفرض تلقائياً وظيفة وهذه الوظيفة تحتاج لمن يقوم بها ويحقق الاحتياج الذي افترضنا وهنا تفرض الوظيفة جهاز بشرياً يقوم بأعمال من شأنها تحقيق المتطلبات التي تتطلبها الوظيفة ولكي ينضبط عمل هذا الجهاز البشري ويسير في خطى ثابتة دون خطأ لدى اداائه وتكراره للعمل لا بد ان توجد قواعد واصول وتعليمات وتعليمات ومعايير تضمن ان يكون ناتج النشاط هو تحقق الاحتياج . ذلك بتبسيط شديد التسلسل الذي ينشأ به النظام الاجتماعي .



ويرى بعض علماء الاجتماع أن النظام الاجتماعي مجموعة معقدة من المكونات تتألف من أن لكل نظام ميثاق عبارة عن التزامات والواجبات التي يخضع لها المجتمع في هذه الناحية من نشاط المجتمع ( في نظام عقد الزواج - بالشرعية وقانون الأحوال الشخصية ) ولكل نظام أيضاً هيئة من الأشخاص يعمرون على تنفيذه ( مآذونوا الشرع في عقد الزواج ) وله معايير وقواعد فنية ( كيفية الجلوس والحطبة السابقة على العقد ... وكتابة المسودة ... والتوقيع على القسائم ) وله أنواع من النشاط تميزه عن أنواع النشاط التي تختص بها الأنظمة الأخرى ( الشربات ، حلب المابس ) وله جهاز مادي يؤدي المهمة التي وجد من أجلها ( موظفو السجل المدني وسلكة الأحوال الشخصية ) (١) .

ونعود مرة أخرى إلى تسلسل نشأة النظام فنقول أن أهم مكون للنظام الاجتماعي هو الوظيفة التي هي التعبير المادي عن عملية تحقيق الاحتياج . وهي المهمة التي وجد النظام من أجل تحقيقها . وتنبثق أهمية الوظيفة من أنها أساس وجوده وأساس نموه المجتمع به فالنظام باق ما بقيت الوظيفة وإن زالت أدى هذا إلى سقوط النظام من خريطة النظام التي تحكم علاقات الأفراد . ولا شك أن بقاء الوظيفة ودوامها مرهون باستمرار الاحتياج الذي نشأت الوظيفة من أجله ، ودل هذا فإن دوام النظام مرتبط بدوام الاحتياج بالمثال الذي محضرتنا هنا هو

---

(١) د . حسن محمد سلطان - أسس علم الاجتماع - مرجع سابق

وظيفة ( الطرايش ) حينما كانت الطرايش رداءً مطلوباً لأنها تضم  
لابسها في درجة مرموقة من المجتمع شكل الطربوش احتياجاً معنوياً  
مرتبطاً بقيمة الفرد وجوداً وعدماً . ونشأت وظيفة أو صنعة الطرايش  
ولها أدواتها الخاصة المميزة لها وتمايزت أنواع من الطرايش هل بعضها  
واكتسب الطرايش ذاته قيمة تضاف على قمة الحرفيين في مجتمع طبق  
النزعة احقر العمل البدوي . وعندما زالت الطرايش ونزعها ذوى  
المكانة الاجتماعية المتميزة سقطت كل المظاهر المادية التي نشأت من  
احتياج الناس للطربوش وكان أول السقوط ( صنعة الطرايش ) أو  
الوظيفة وتلاها من بعد كل الجهاز الذي قام على تحقيق ذلك المطلب أو  
الاحتياج المعنوي .

وتعتبر النظام الاجتماعية من عناصر الثقافة (١) وصورها الأساسية  
وهي في الواقع عبارة عن تنظيم يشتمل على عدد من العادات وحوائج  
متعددة من العرف والقانون في بعض الأحيان ، وتندمج جميعاً في وحدة  
القيام بعدد من الوظائف الاجتماعية (٢) .

نملائة الثقافة بالنظام الاجتماعي دلالة وطيدة باعتبار أن مجموع

---

(١) يعرف الفيلسوف والعلامة الأخلاقي والاجتماعي ( تالور ) الثقافة أنها  
( ذلك الكل المتعدد الذي يشتمل على المعرفة والمقيدة والفن والأخلاقيات والقانون  
والعادات والقدرات الأخوي التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع ) عاطف عيث  
علم الاجتماع ص ٢٧٥

(٢) د . محمد عاطف عيث — علم الاجتماع ومرجع سابق ( ص ٢٨٠ ) .

الوظائف التي تؤديها النظم الاجتماعية وأساليب أداء هذه الوظائف والمعايير التي تحكم سير هذه الأساليب . وبإطلاق القول حركة النظم الاجتماعية جميعها . تمثل الثقافة العامة للشعب أو التراث الثقافي (١) . الذي يتمثل في أشكال السلوك والتفكير في المجتمع والصور التي تهرى عليها العلاقات بين أفراد المجتمع وغير ذلك من وسائل الاتصال التي اصطلاح عليها أفراد المجتمع ما وتلقاها عبر الأجيال من طريق عمليات الاتصال القوي والثقافي الاجتماعي . فالنظم الاجتماعية يمكن أن تظهر إليها على أنها نوع من تليق عتريات الثقافة أو هي من زاوية أخرى التجسيد المادي لثقافة مجتمع - يجب باجبا من يريد أن يتعرف على ثقافة شعب ما إلى دراسة نظمه الاجتماعية .

والنظم الاجتماعية كالسلفنا عديدة متدرجة الأهمية بينها طائفة يحددها علماء الاجتماع نظما رئيسية : فالبعض يراها منثلة في سبعة نظم (٢) هي :

النظام الاقتصادي . النظام الإداري . النظام التعليمي . النظام الصحي .  
النظام الديني . النظام الترويجي . النظام السياسي .

(١) يستخدم هذا المصطلح عند الكثير من التلمذيين بصورة دارجة غير مدية الإدارة إلى أن التماثل من صفات الشخص العام وهي غير ذلك تماماً .  
[ (المؤلف) .

(٢) عبد النعم هاشم وعبدل جابان - الجماعات والتأدية الاجتماعية - مرجع سابق ص ٣٠

بينما يرى البعض<sup>(١)</sup> أن إجماع علماء الاجتماع قد استقر على أنها ستة نظم هي :

الزواج - الأسرة - الدين - التربية - الاقتصاد - السياسة .

رابعا : الضبط الاجتماعي ( الرقابة الاجتماعية ) Social Control

تكلمنا فيما سبق عن دعام قيام المجتمع ووسائله لتحقيق غاياته وحاجاته الأساسية وكيف يصل إليها وكيف ينظمها في نسج متداخل من النظم الاجتماعية - ولكن لكي يضمن المجتمع بلوغ هذه الغايات ونعته تلك الحاجات والرغبات حتى يحفظ على نفسه وحدته وبالتالي يضمن استمراره وبقائه - لا بد له من وسائل يحفظها يستعين عن طريقها أن يضمن امتثال أفرادها وخضوعهم للمدينة العامة وسيرهم على نهج موحد . وتعرف هذه الوسائل بالضبط الاجتماعي أو المراقبة الاجتماعية .

ويرجع تاريخ الاهتمام بالضبط الاجتماعي إلى دراسات ( روس ) في بدايات هذا القرن ( ١٩٠١ ) . ويعرف الضبط الاجتماعي أنه - الوسائل التي تعطي الجماعة الاشراف على سلوك الأفراد والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم والنظم التي رسمتها لهم<sup>(٢)</sup> . فهو طرائق رسمها المجتمعات لكي تقرب عن طريقها بين الأفراد وبين المعايير السائدة فيها بما يجعلهم يسهرون ويتصرفون على هديها في يسر وسهولة .

(١) دكتور محمد عاتق حيث - علم الاجتماع مرجع سابق (ص ٢٨٠)

(٢) دكتور حسن شعاعه - معان - أسس علم الاجتماع - مرجع سابق



ويعرف العالمان (جلن) الضبط الاجتماعي بأنه - مجموعة من الإجراءات أو الوسائل - كالإيحاء والاغراء والضغط والإلزام أو كآية وسيلة أخرى بما في ذلك القوة المادية - والتي بواسطتها يحمل المجتمع جماعة فرعية منه تسير وفق الأنماط السلوكية المتعارف عليها أو التي بواسطتها تحمل جماعة من المجتمع أفرادها على أن يسيروا وفق هذه الأنماط<sup>(١)</sup>.

ويعرفه لتدرج بأنه - عبارة نستخدمها لئلا نشير إلى المسالك الاجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات نحو الإمتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة<sup>(٢)</sup>.

أما أوجبرن ونيمكوف فيعرفانه بأن عبارة عن العمليات والوسائل التي نستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الانحرافات عن المعايير<sup>(٣)</sup>.

وبلاحظ بعض العلماء إن المجتمع الإنساني في حلقاته الأولى البدائية لم يكن مدفوعاً بمسألة الضبط الاجتماعي ذلك لأن الحدود بين أوضاع الأفراد بعضهم البعض كانت واضحة وأن القواعد التي كان المجتمع البدائي يسير عليها ثابتة نسبياً ومحدودة - ففي المجتمعات البدائية والصغيرة يضعف التسامح من الخروج على المستويات السلوكية المتفق عليها لأن المعايير الاجتماعية فيها تكون واحدة تفرض التشابه على أعضاء

(١) دكتور حسن شعاعه سلطان - أسس علم الاجتماع - مرجع سابق

ص ٢٦٠ .

(٢) ، (٣) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - مرجع سابق

ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

المجتمع ومن ثم كان الانحراف أمراً يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالباً ما يعاقب عليه بصراحة . وليس الأمر كذلك عندما تتسع المجتمعات ويزداد عدم التجانس وتتقدم حضارياً . فتقبل المجتمعات في هذه الأحوال إلى توسيع نطاق التسامح لكنها بجانب ذلك تلجأ إلى زيادة وسائل الضبط الرسمية ( الحكومية ) على حساب وسائل الضبط التقليدية التي تعتمد إلى العادات والعرف<sup>(١)</sup> ونحن نلاحظ ذلك في رد الفعل اتجاه الانحرافات التي تفسر اشرف فيينا المجتمع الريفي ( في الصعيد والوجه البحري ) يقابلها بالعنف الشديد الذي يصل لحصد قتل الطرفين ( الذكر والأنثى ) ويشق على رجال الأمن الوصول إلى الحقيقة ويتقبل مجتمع القرية الواقعة في هدوء وارتياح . فإتينا نجد في المدينة وحسب بين الذين يتحدرون من الريف ( صعيداً أو بحرياً ) ولو كان عهدهم بها قريب يضمف عندهم هذا الاتجاه بشكل ملحوظ .

ولقد تناول الكتاب والعلماء الضبط الاجتماعي من حيث تسيبته فهدى البعض أننا يمكن أن ننظر إليه من خلال ثلاثة أنواع<sup>(٢)</sup> .

#### ١ - الضبط أو الرقابة الاجتماعية الرسمية :

تمثلة في السلطة القضائية وأجهزة الشرطة المختلفة وهم يرون أنه رغم أهميته وضرورته وحيويته بالنسبة للمجتمعات إلا أنه وحده لا يكفي

(١) دكتور محمد عاطف غيث - عام الاجتماع - مرجع سابق ص ٤٠٩

(٢) سيد المنعم هاشم - عدلي سليمان - الجامعات والنشئة الاجتماعية - مرجع

خصوصاً مع تفنيد المجتمعات بما يسهل خروج الفرد من نطاق تمكن السلطة وهذا ما يشير إلى ضرورة وجود نوع آخر منه وهو النوع الثاني .

## ٢ - الضبط أو الرقابة الاجتماعية غير الرسمية :

وهي الوسائل التي تمارسها الجماعات الفرعية كالأسرة وجماعة الأصدقاء وزملاء العمل وهي تمارس رقابتها على الأفراد من منطلق العلاقات الناشئة بين أفرادها معتمدة على ما توفره لهم من إشباع لحاجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية بما يضبط على سلوكهم ويجعلهم يخضعون لرقابتها .

## ٣ - الضبط أو الرقابة الذاتية : INTERNAL CONTROL

وهو الذي يراه البعض قوة الخصائص الإنمائية - ويمارسه هيرز الفريد عليه الذي يعرفونه بأنه ما أمكن للمجتمع أن يرسبه خلال عمليات التنشئة الاجتماعية في النفس البشرية من قيم ومبادئ وأحكام ومقاييس للسلوك والتعامل مع المجتمع .

والتقنيات الشائعة والمجمع عليها هي تلك التي تتناول وسائل الضبط الاجتماعي من حيث نوعية الوسيلة وشكلها فمن الوسائل ما يتخذ شكل القوة المادية أو الممنوعة كالقوانين بمختلف أنواعها - ومنها ما يتخذ شكل الإيحاء والإغراء كالنون المختلفة فالمرح يعتبر مدرسة الذوق والقيم وغيرها والسينما والفنون الجميلة كالرسم وغيرها تفرس في نفوس الأفراد حب الناس والترفع عن الصغار والرسم الكاريكاتيري يعتبر عنصراً هاماً من عناصر الضبط وكذلك الصحافة ووسائل الإعلام جميعها . ومن وسائل الإيحاء والإغراء الأوسمة التي تمنحها الدولة والجوائز والترقيات وشهادات التقدير .

ومن وسائل الضبط المدرسة والرفاق والأسرة والقيم والتقاليد والعرف والعادات والرأى العام والنسكت الهادفة أو التهمك والحكم الشعبية والأمثال ويأتى على قمة هذه الضوابط الدين .

ومن هنا زى أن المجتمع لم يدخر وسعاً فى إبتداع الطرق والوسائل التى تحافظ على كيانه وتدفعه للتقدم والرقى وتخلصه أولاً بأول من مواطن الزلل ومن مواقف الانحراف والخروج على مواضعه .

وبعد . . . هذا هو المجتمع البشرى فى حركته التلقائية التى لم يتعرض لها أحد بالتنظيم فكل ما أدى إلى نشوئه وارتقائه وتماسكه واستمرار تماسكه ومؤاخذه من يخرج عليه كل ذلك نشأ تلقائياً وبفطرة الإنسان التى فطر الله تعالى الناس عليها .

ونظرة شاملة وقاحصة لهذه الحركة الطبيعية للمجتمع الإنسانى تدلنا إلى حقيقة هامة نود أن نسجلها هنا . ألا وهى أن الإنسان عندما تجمع ، قادته فطرته إلى أن يبني حياته بتنظيم وتدبر فبنى بناءه الاجتماعى من منطلق أن يحقق لأفراده منفردين ومجتمعين كل ما يحتاجونه من حاجات عضوية بيولوجية ونفسية ، فطرية ومكتسبة ودولة الفطرة السليمة إلى أودعها فيه الخالق إلى السبيل الذى يحفظ به عملية إشباع هذه الحاجات فكانت عملية انظم الاجتماعى ولدى يحفظ على نفسه هذا التنظيم ابتدع وسائل الضبط الاجتماعى ، كل ذلك عمل تلقائى موجه نحو غاية مثل للحياة البشرية هى حفظ الحياة واستمرار النوع الإنسانى ولقد رأينا من قبل كيف أن هاتين الغايتين تتضمنان تحقيق أمن الإنسان الفرد



وتحقيق أمن المجتمع إلى جانب ما توفره عملية إشباع الحاجات الأخرى من ضمان لأمن الفرد وأمن المجتمع .

ومن هنا نستطيع أن نعلق ملاحظتين أن معنى الأمن القومى المتمثل فى أمن الوطن وأمن المواطن معنى اجتماعى تلقائى متوافر فى كل صورة من صور التجمع الإنسانى وعلى مستوى كل وحدة من وحدات الاجتماع البشرى . وهذا ما عنيناه عندما تحدثنا عن الجذور الاجتماعية للأمن القومى وإن الأمن القومى غايه للمجتمع البشرى - بمعنى أن الحركة الطبيعية للمجتمع الإنسانى وبدون أدنى تدخل متصور تستهدف تحقيق أمن الفرد ( المواطن ) بتحقيق توازنه وتكيفه مع البيئة الثلاثة كما تستهدف أمن المجتمع ( الوطن ) بتحقيق تماسكه لتحقيق قوته .



## الفصل الثالث

### منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون

لدهي محمد

- البحث الأول : الصالح المزمع والأمن القومي .
- البحث الثاني : السلطة والولاء والأمن القومي .
- البحث الثالث : الركائز القانونية للأمن القومي .

## مقدمة

خلصنا في الفصل السابق الى ان الامن القومي ظاهرة اجتماعية من طبيعة الاجتماع الانساني - أي أنها عملية يفرضها مجرد تكتجمع البشرية . وراينا كيف أن ذلك يمكن ليدل لنا على حق وتواصل فكرة أمن الوطن والمواطن وقدمها فقدم تاريخ التجمع الانساني . حقيقة نحن لا ندعي أن المجتمعات البشرية شبه البدائية قد عالجوا القضية من نفس الزاوية ونفس الدعاوى التي نعالجها بها اليوم - إلا أننا لا نستطيع التنازل قيد أنملة عن أن ما عنته الجماعة البشرية من أمن الوطن وأمن المواطن - أو أمن الجماعة وأمن الفرد - هو ذاته المعنى الذي يدور في إطاره الأمن القومي المحاصر بل لعلنا في عودتنا للمجتمع شبه البدائي والحركة التنظيمية في المجتمع مما هو مجتمع ، قد أيدنا ما ذهبنا اليه من قبل من اتساع معنى أمن المواطن ليشمل توافر كل ما من شأنه أن يشعره بالاستقرار ، كما أكدنا توافر أمن الوطن بتوافر تماسكه .

وإذا كنا قد اتهمنا فيما سبق إلى ان أمن الفرد الانساني وأمن المجتمع - أي أمن المواطن والوطن - أي الأمن القومي يتحققان من خلال عملية اشباع حاجات ورغبات ودوافع المجتمع فنحن في هذا الجزء من دراستنا نخصي على نفس المنهج والأسلوب الذي سرنا عليه من قبل باحثين وراء تأهيل فكرة الأمن القومي ومنقبين على الأسس



التي تنطلق عليها الفكرة في الزمن المعاصر وهل أساس جديد في محاولة فلسفة السياسة وعليها وفي مجال القانون والدول والدستور .

وقبل أن تتوغل في مجال البحث يه من أن تلفت النظر إلى أن قضية الأمن القومي باعتبارها تعنى المراسمة بين أمن الانسان وأمن مجتمعه أو أمن المواطن والوطن تتطلب دائماً وأبداً إلى جانب أساسها المجتمعي . وهو عملية إشباع الحاجات البشرية — أن تكون واعين للاعتبارات التالية :

١ - أن هناك علاقة عليا ( علة بمعلول ) بين القيادة في أي مجتمع وبين عملية تحقق حاجات وأهداف ذلك المجتمع . بمعنى أن يكون للقيادة منبثق وحيد هو عملية تحقيق الاحتياجات الانسانية . وسندنا في ذلك أن نرجع إلى فكرة النظام الاجتماعي<sup>(١)</sup> وعلاته بتحقيق الحاجات والرغبات فالعلاقة بين الجهاز الذي يضطلع بوظيفة النظام الاجتماعي وبين تلك الوظيفة — التي تنبثق دائماً من الاحتياج — هي علاقة عليا — بمعنى أن أي نظام يدر وجوداً وعدم — مع وظيفته — أي أن بقاء مرهون بدوام الوظيفة والوظيفة منبثقة عن حاجات المجتمع — فبقاء الجهاز مرهون ببقاء الاحتياج في دائرة اهتمام المجتمع ، وهذا يوصلنا إلى نتيجتين :

---

(١) أرجو أن يبقى تصور بناء النظام الاجتماعي دائماً مائلاً في الأذهان — احتياج يرى يفرز وظيفة تفرز جهاز ( إداريا ) يفرز قواعد وأصول للعمل أو الحرفة يخرج للناس من جهة الجهاز إشباع الاحتياج ( المزايا ) .

(أ) أنه لابد أن يكون هناك تطابق تام بين جهود أى قيادة وبين أهداف وحاجات وغايات المجتمع — فلا يتصور أن يؤدي مثلا عمل الشرطة إلى إحداث الرعب أو حمل المأذون إلى تنفيذ الناس من الزواج لأن تصور وفزع التناقض من نتائج عمل أى جهاز والهدف الذى أدى إلى إنشائه — يؤدي إلى التسليم بجوار تناقض النتائج مع المقدمات وهو تصور قاسد منطقياً .

(ب) ألا يكون هناك تباين أو اختلاف فى درجة إشباع الحاجات بين الأفراد أو الفئات أو الطبقات فيحصل البعض على قدر من الحاجات أوى مما يحصل عليه الآخرون أو أنه توجه جهود القيادة لرفاء بحاجة فئة قليلة دون بقية أفراد المجتمع — لأن ذلك يؤدي إلى قيام الصراع ومن ثم تصدع وحدة المجتمع بينما تقوم كل هذه الجهود لإشباع الحاجات للحفاظ على تماسكه — وبذلك يكون اختلاف درجة الإشباع بين الأفراد أو الطبقات عاملاً هداماً للمجتمع وما يحسنه أو يبرزه من النظم يصبح قاسداً لأنه يؤدي إلى تقيس الهدف الذى قام من أجله .

٢ — أن منطق التدرج بين أمن الوطن وأمن المواطن وملازمة العملية بين اتباع القيادة وإشباع حاجات المجتمع — يقتضيان انتقاء أى شبهة للتناقض بين القيادة والمجتمع وهذا معناه أن أمننا للأمن الفردى لابد وأن ينطلق من توحيد مصلحة الطرفين ( الفرد والمجتمع ) فى إطار واحد بمعنى أنه إذا كانت جهود القيادة لحماية الأمن الفردى قد وجهت بحيث تحدث خللاً فى احساس المجتمع بإشباع حاجاته أو تنهوا عنه

الأمورى -- إتقى تماماً مفهوم الأمن القومى منها استتبع الأمور لتلك  
القيادة وهذا يوصلنا إلى حقيقة هوداهما أن تحقق الأمن القومى معناه  
دوال أى مجال للتناظر بين الشعب والسلطة .

٣ - إذا كانت عملية إشباع الحاجات هى أساس قيام المجتمع فإن  
دفاعهم عام الاجتماع تدعوننا لأن نقرر بأنه لا بد وأن تقوم وظيفة  
أو شبكة من الوظائف لتحقيق هذه الحاجات وهذه الوظائف سوف  
تتصدى لها من يستطيع القيام بها أى أن تلك الوظائف الناشئة عن  
الاحتياجات سوف تفرز جهازاً يقوم على أداء الوظائف وينسق بين  
الأجهزة الفرعية المنظمة لتحقيق الحاجات المختلفة وعلى ذلك فإننا  
نقرر بأن الدولة هى النظام الاجتماعى الأكبر وجهازها ، وهو السلطة  
بمظالم بتحقيق الرغبات والحاجات الإنسانية -- ونستطيع أن نقرر  
مفاهيم أن ما ينطبق على النظام الاجتماعية المختلفة ينطبق تماماً على الدولة  
باعتبارها أكبر صورة للنظام الاجتماعى كما أوضحنا من حيث أن بقاءها  
ودوامها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدوام الوظيفة التى قامت لتحقيقها وبمعنى  
أكثر وضوحاً أن وجود الدولة مرتبط بقيادتها بتحقيق احتياجات الجماهير .

وحيث أن وجود الدولة يعنى تأمين حياة المجتمع كأفراد مجتمعين  
لتحقيق مصالحهم الكبرى وعلى قمتها حفظ الحياة واستمرار النوع --  
أى أنه بوجود الدولة يتحقق أمن الوطن .

ومن حيث أن تحقيق الاحتياجات يعنى تأمين الأفراد كل بصفته  
فرداً منفرداً أى يعنى تحقيق أمن المواطن .

فإننا نستطيع بناء على ذلك أن نقول أن الأمن القومي مرتبط  
بارتباط عضويا بوجود الدولة بل لا نكون مباهين إذا قلنا أن الأمن  
القومي يساوي تماما كيان الدولة .

ومن خلال جريتنا التالية سوف نحاول أن نصل إلى جذور في هام  
السياسة وفلسفتها وفي القانون نثبت لنا بالدليل العلمي هذه المسلمات  
الأربعة الآتية :

١ - أن أعمال السلطة ... والتي يفترض أنها جهود موجهة لتحقيق  
احتياجات المجتمع لا يمكن أن تتناقض مع غايات ومخاضات المجتمع .

٢ - إن نتائج جهود السلطة ونظام المجتمع يجب أن يشبع حاجات  
الأفراد جميعا بقدر متساو والالتزام من غير فئة عن أخرى .

٣ - إن تحقيق الأمن القومي معناه زوال أي مجال للتناقض بين  
السلطة والشعب .

٤ - إن كيان الدولة مرتبط بتحقيق تماسك المجتمع بها يؤمنه —  
وتعبر عن تحقيق احتياجات الفرد بها يشعره بالاستقرار أي يحقق أمنه .



# المبحث الأول

## الصالح المشترك والأمن القومي

لكل مجتمع مجموعة من الخدمات والرفاهيات أغلبها متفق عليه فيما بين الناس - والبعض منها فردى يتغير بتغير الافراد وظروفهم المعيشية وإختلاقاتهم في المصلحة وكونياتها ورواسبها - ولا شك أن هذه المجموعة المصنوعة من الحاجات المشتركة بين الناس أى المتفق عليها فيما بينهم - فيها نوع من التدرج من حيث الأهمية بالنسبة للناس فقيرها ما هو ضرورى داح وحىوى وتدرج بها الضرورة والإلحاح والحبوية حتى نصل إلى ما يمكن أن يعتبر من قبيل الرفاهية بل أن هناك فى هذه الحاجات يمكننا أن نرى إليها من خلال مجموعتين - فالمجموعة الأولى - تضم ضرراً مستتابة وردية لمطالبات جماعية عامة متساوية هى أقرب إلى أحلام ذلك المجتمع - أما المجموعة الثانية فتضم ضرورات ذلك المجتمع الصورة المثل التي يتفق أن تتحقق دأبها إحتياجاته الحبوية<sup>(١)</sup> فكل هاتين المجموعتين يدخل فى إطار الحاجات المرفقة أو التي ليست

---

(١) يمكن أن نفهم مثالا المجموعة الأولى أن يتطام المجتمع أن يصل فى مداوج الرقى إلى نوافذ وسائل الانتقال بحيث يصبح لكل إنسان وسيلته الخاصة به وأن يجد المسكن فى الخارج قدير بها ولوضعا فى الانتظار أو المأوى - والمجموعة الثانية أن يتفق المجتمع أن تحتوى المدارس جميعها مثلاً على الوسائل المتقدمة المستخدمة فى تدريس العلوم كالوسائل التعليمية والبيئية (الزراف).

كاملة أو التي يرى المجتمع أنها ينبغي أن تكون فهي تسبر عن تعاليم مثالي  
لدى الجماهير .

وهذه المساحة الواسعة من الحاجات والتطلعات المشتركة في المجتمع  
والتي رأينا من قبل أنها تطفو وراء كل حركة منتظمة في المجتمع فهو وراء  
تكوينه أو تماسكه ونظمه الاجتماعية فقد إشتركت الإنسان أو أعتدى إلى  
هذه الوسائل لتحقيق هذه الحاجات ، ولذا يحافظ عليها اصطنع وسائل  
الضبط الاجتماعية لكي يضمن استمراره تدفق عملية التحقق هذه . . .  
تقول أن هذه العمليات وأشكال التصرف التي يتبناها المجتمع تبرز لنا  
الحاجات المشتركة في صورة الغاية التي تدفع الإنسان إلى تحقيق الممكنات  
للأزمة لحياته والغاية بهذا المعنى تكتسب ( قيمة اجتماعية ) - وتندم  
هذه القيمة وتكتسب وزنها وقوتها الفاعلة من أنها تدفع السلوك  
الجسمي للمجتمع في اتجاه الذي يؤدي إلى تحقيق ( الغاية ) التي يتبناها  
المجتمع .

وهذه الغاية الاجتماعية هي التعبير الصحيح عن مصالح المشترك  
للمجتمع فهي جماع الأهداف التي يستهدفها المجتمع وهي مجموع ما يريد  
المجتمع تحقيقه من حاجات ورغبات وأمنيات مشتركة ( وهكذا فإن قيم  
السلوك الانساني التي هي في الأصل ذاتية الصفة عندما ينظر إليها من  
خلال النظم الاجتماعية تتحول إلى قيم ذات صفة موضوعية باعتبار  
أنها قد أصبحت مقومات تنظيم ذلك المجتمع <sup>(١)</sup> .

---

(١) دكتور / نعم عطية في النظريات الاجتماعية الفردية - الدار القومية

الطبعة والثاني . القاهرة ١٩١٥ - هامش ص ١٣ .

والصالح المشترك - الذى هو تعبير عن مجموع مطالب وتطلعات وأمنيات المجتمع أو بتعبير آخر ألفى تعبير عن الحاجات المشتركة للأفراد . نقول ان الصالح المشترك من هذه الزاوية يكون ذو مضمون متغير لأن العناصر التى يتألف منها دائرة التغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر - إلا أننا يجب ان نلاحظ انه رغم تغير مضمون الصالح المشترك بتغير عناصره فإن مفهومه بالمعنى السابق يظل ثابتاً .

والواقع ان التغير الذى يتسم به مضمون الصالح المشترك ليس مطلقاً فإن ذلك المضمون يمكن رده إلى اصول ثلاثة ثابتة ( تعتبر المتومات الاصولية لفكرة الصالح المشترك التى بدورها لا يعتبر صالحاً مشتركاً )<sup>(١)</sup> وهذه العناصر الثلاثة هى العدالة والعكبة والتقدم الاجتماعى .

وسوف تتبع هذه الانكار الثلاثة رابعين بينها وبين الأمن القومى ونقضى بها :

### أولاً : العدالة

يرى الفلاسفة التجريبي ديفيد هوم ان العدالة شىء من إبتكار الانسان صنعها لكي يفرض حدوداً لازمة على الأفراد بغية تحقيق الأمن المجتمع . وان هذا التحديد طاريات الأفراد لا يتعارض مع الانفعالات الفردية - التى فى رأيه انها اصل جميع وجوه النشاط الانسانى<sup>(٢)</sup> - وإنما

---

(١) دكتور نعيم عطية - المرجع السابق ٣٥ .

(٢) الاتعمال هو تلك العملية البيولوجية النفسية التى تاتى بها الإنسان نتيجة

للحاجة أو الدافع أو رغبة - ومن الثابت علمياً فى

يكون هذا التحديد بمثابة ضابط لجميع جماعات الإنفعال — وإن حركة الضبط هذه تؤدي إلى قيام التوازن بين المنفعة الشخصية والمنفعة الجماعية وبذلك تكون هي الطريق إلى حياة وحدة المجتمع الضرورية لحفظ حياة الأفراد ورفاهيتهم<sup>(١)</sup> ويرى هيوم أن قواعد العدالة هي القدرة على تأكيد الأمن وتدريب السلام للمجتمع وبالتالي تحقيق أمن الفرد وسلامته.

ورأى هيوم هنا يلتقي إلى حد كبير مع الآراء الحديثة من حيث فهم العدالة باعتبارها من مضمون اجتماعي. فالنظرة للعدالة من خلال المصالح المشترك — باعتبارها أحد عناصره — يجعلها تبدو في حقيقتها كصاحبة اجتماعية هادئة ذات صلة وطيدة بالأخلاق... فهو تعبير يطلق دائماً على عدد معين من المطالب الأخلاقية التي ينظر إليها اجتماعياً على أنها أعلى مقاماً في مراتب المصالح الاجتماعية فالإحساس بالعدالة إنما هو الرغبة المتأصلة لدى الفرد في رد الإيذاء عنه أو عن غيره من الناس، ويرتبطون معه بالمشاركة الوجدانية — فهو لا يرون — أن الفرد عندما يتصور أنه يضر نفسه إنما ينيث مصدر ثورته هذه من أنه يضر نفسه أولاً هو هل هذا التصرف يحل بقواعد السلوك التي يعتبر كل فرد حائلاً أن اتباعها متفق

---

هذه الأيام أن هذه الخاصية هي القوة الحركية لبلوغ الغايات وحفظ حياة الإنسان (المؤلف).

(١) دكتور / محمد فتحي الشنطي — النظرية السياسية عند ديفيد هيوم —

مرجع سابق ص ٤٥



## مع صالح الجماعة (١) .

و يرد بنا هذا الفهم للمضمون الإجتماعى للمدالة إلى ما سبق ان أشرنا إليه من ان دلالة العاية يز نداء القيادة وتحقق الاحتياجات للمجتمع تتطلب ضرورة الا يكون هناك تباين أو اختلاف فى درجة اشباع الحاجات بين الافراد أو الفئات أو الطبقات . فيحصل البعض على قدر من الحاجات اوفى مما يحصل عليه الباقون أى ان يكون ناتج جهود السلطة ونظام المجتمع مشبعا لإحتياجات الافراد جميعا بقدر متساو والا يتميز فرد أو فئة أو طبقة عن الأخرى .

وؤكد هذا المضمون الاجتماعى للمدالة ارتباط المساواة بفكرة المدالة (٢) . والمساواة لا تعنى وحدة المعاملة . ولكنها تعنى الا يكون هناك اختلاف بين تحقق مطالب الناس فى ( السعادة ) ، فالتساوى سواء فى المطالبة بها ولذلك وجب الا يقيم المجتمع أية هوائى فى وجه تلك المطالب او يحدها . المطالب - أقرب منالا لبعض دون البعض الآخر .

وهنا نصل للمعنى المطلق ( المدالة الاجتماعية ) التى يعبر عنها بأنها خلل المجتمع من النظام الفاسد وتوضيح هذا المفهوم علينا ان نستظهر فكرة النظام الاجتماعى التى سبق الإشتارة إليها . فالنظام الاجتماعى عبارة عن نوع من التكامل أو تنظيم الجهود فى المجتمع لتحقيق حاجة

---

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - مرجع سابق

ص ٣٧ ، ٣٦ .

(٢) دكتور / نعيم عطية - المرجع السابق ص ٣٦ .

أو هدف إجتماعى - وهو فى هذا أن كل نظام اجتماعى لابد وبالضرورة أن يقدم جميع الأفراد بنفس الدرجة أى أنه لا يجوز أن يحقق أى نظام من نظام المجتمع رفقات طائفة من طوائف ذلك المجتمع ويحرم الآخرين - وبقدر إشباع أو تحقيق القاعدة الجماهيرية التى ينطوى النظام الاجتماعى تحته، وإشباع حاجاتها تكون درجة الحكماء، فى أنه صالح أو ذير صالح . . فإذا ما وجد نظام يكرس التفرقة بين أفراد المجتمع فى شكل نمطى يلتزم به ذلك المجتمع فى سبله لتضاء احتياجات أفراده يكون هذا النظام الاجتماعى نظام فاسد لأنه أدى إلى نتيجة تمارض وتناقض مع الأساس الذى تقوم عليه النظام الاجتماعية . ولأنه ومن زاوية أخرى يقدم المنفردون الاجتماعى العدالة التى تتطلب أن يكون كل أداء أو جهد أو عمل فى المجتمع متفق مع صالح ذلك المجتمع . فلا شك أن التباين بين الأنس راد أو الفئات أو الطبقات - وفى يضى إلى إحساس بالمرارة والاحباط لدى الذين حرروا من تحقيق رغباتهم أو هوانهم جردهم نتيجة لها . وهذا الاحباط يؤكد لدى هؤلاء البعض إتهاماً مضاداً للقوة التى فرضت ذلك الوضع الظالم أو النظام الاجتماعى الفاسد . ولا يثبت هذا الانحياز العدائى - تحت حجة أن الجماهير لا تستطيع أن تماشى التوتر والاحباط لفترات طويلة - أن يتحول إلى انفجار تلقائى هام أى إلى ثورة أو تمرد حسب حجم الدرجة البشرية المحرومة . ( فالمرارع بأشكاله المختلفة ليس إلا أمراً طارضاً تستتبعه النظام الفاسد ، وفساد النظام من ينبأ من توجيهها إلى غير الصالح

## الاجتماعي (١).

فالمدالة ( كعنى مجرد ) أو المدالة بالمضمون الاجتماعي ذات صلة  
عضوية بأمن الوطن والمواطن . فمن الطريق الوحيد إلى صيانة وحدة  
المجتمع وحفظ حياة الأفراد ورفاهيتهم وهذه هي أولى الدعاوى التي  
تهديها دراسات السياسة ( فلسفة وعلم ) لتقوم عليها فكرة الأمن القومي .

إن مجتمعاً تسوده المدالة هو مجتمع يجد فيه الفرد ما ينبغي من حاجات  
ورغبات . ولأننا بالطبع نتصور فكرة الألاطونية - فالمدينة العاضدة -  
ولمكتنا نذكر أن ما كل ما يتعدى المرء يدركه - ومع ذلك نحرف تكل  
هناك مساحة من الحاجات تتطلب الإرضاء ولا تقبل التأجيل أو التماقشة  
وبحاجاتها مساحة يمكن أن يتقبل المجتمع برعى وإبراك تصور إشتباها  
على فترات أو بعد حين من الزمن . فالهم أن تكون عملية إرضاء هذه  
الحاجات ( متروكة ) وأن تكون هناك - لا نقول جوداً - بل يمكن  
توافر النوايا الصادقة على العمل على إرضائها . أما إذا كانت طبيعة  
المجتمع . ونعني بها تركيبته من نظم وفيم - نفت حجر عثرة في تعديل  
عملية الإرضاء فإن ذلك هو الميار الذي نرى تحديد الظلم الاجتماعي  
على أساسه . وذلك الظلم الاجتماعي الذي يبعث الشعور - بالحرمان  
هو منبع الاضطرابات التي تصيب المجتمعات بالتأخر عنها أن الحرمان  
يوصفه مصدر الاضطراب يعتبر البيئة الصالحة لتحرر الشعور بالعدالة بل

---

(١) دكتور / محمد طلعت عيسى - الأعزاذكية لدرسيه . . . مرجع سابق .

وبالعدوان المادى . ونظرة سريعة إلى المجتمعات التى تسودها نوهيات من هذه الصور الظلمة كالتفرقة العنصرية مثلاً تصادق على ما ذهبنا إليه . وعلم النفس يحدثنا كثيراً عن عدوانية الأقليات المضطربة كما يحدثنا فى ذلك علم الاجتماع السياسى فى فلسفته لأصول الحركات السياسية المضادة . ولا شك أن مجتمعاً تسوده السلوكيات العدوانية فى شكل تحديات ثورية أو طبقية أو عنصرية -- إنما هو مجتمع أول ما يقال فيه أنه مجتمع يفتقد التماسك ويفتقد إلى الأمن وبهذا نكون قد وصلنا إلى حقيقة أن العدالة الاجتماعية معنى مرادف ومتطابق مع معنى الأمن القومى بوصفه أمن للوطن والمواطن .

ونحن على وعى بأن ( فكرة العدالة الاجتماعية ) على إطلاقها قد تعرضت بفعل التطبيق والنظرة الأيديولوجية فى المجتمع الماص إلى الكثير من التحريف -- فكل معسكر يتذوقها بالطعم الذى تستضيفه أيديولوجيته ، وذلك وحده كاف أن يبعدها عن أصلها -- وليس معنى ذلك أنها فكرة ( يوتوبية ) أو أوهامية -- إنما يعمد لذلك القول أصحاب الأفكار الذين يرون أنها تمارض فلسفاتهم . فالعدالة الاجتماعية واقع حى تطبق دليل إنطباقها فى مجتمع الدولة الإسلامية وبذلك قيام الثورات على الطام الإسلامية التى أحرفها بها عن مضمونها الأصلى -- وأصدق مثال على ذلك ثورة الزنج على الحكم العباسى -- وإلى استمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً ( ١٢٥٠ - ١٢٦٠ هـ ) وإلى أجمع المؤرخون أن دعوى صاحبها قد قام على مجتمع من عبيد إفريقية ومن انضم إليهم



من جماعات العبيد الخارجين من القرى والمدن المجاورة لمحتشمات البصرة  
 وواسط - تخلصاً من حالتهم وكانوا لا يتقاضون من الأجر شيئاً  
 بل كانوا يقتاتون بقليل من الدقيق والتمر والسويق مما جمعهم إزاء هذه  
 الحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة على أنهم الاستعداد للخروج على  
 ولاية الأسر فيهم،<sup>(١)</sup> - لقد كانت تلك الدعوى على ما أورده  
 (قطبري) المؤرخ المعاصر لها - خروج لوجه الله لما رآه صاحبها مما  
 عليه الناس من الفساد في الدين - فهي ثورة في جملتها ذات مبادئ تقدمية  
 - اقتصادية في مواجهة المقرر الذي كان يعاني منه العبيد الزوج وهي  
 ذات مبادئ تقدمية اجتماعية في مواجهة المكانة الهابطة التي وضع للمادة  
 فيها العبيد<sup>(٢)</sup> . ولا شك أن المتنبع لحال الدولة العباسية في ذلك العصر  
 يشعر بسيادة الظلم الاجتماعي في صورة حقيقة الأسر الذي شذت قواها  
 ودفع حكام وولاة الأقاليم إلى الاستقلال عن قيادتها دفماً للمخارم التي  
 كانت تقع عليهم . وإن كان ذلك محققاً لأطماع سياسية إلا أن الواجهة  
 التي كانت ترضى الشعوب ونمطت الانسلاخ عن الخلافة الإسلامية  
 لم تكن تعتمد كثيراً على الضرب على هذا الوتر .

---

(١) دكتور حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام الحديث والديني وثقافته  
 والاجتماعي الجزء الثالث - ط ٤ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٦  
 ص ٢٩١ .

(٢) دكتور / حامد غنيم أبو سعيد - عصر الدول الإقليمية - الجزء الأول  
 مجل العرب - القاهرة ١٩٧٠ ص ١٦٠ وما بعدها .

ولستطيع بعد ما تقدم أن نضع بعض العلامات التي يمكن أن نرى  
من خلالها فكرة العدالة الاجتماعية فكرة تطبيقية :

١ - أن يتحقق التوازن بين حقوق وواجبات الفرد وبين حقوق  
وواجبات الجماعة في صورة الدولة .

٢ - أن تكون الأمان والغايات المنشروعة مطروحة على مستوى  
يخلق نوعاً من القناعة الحقة لدى الجميع بإمكان تحقيقها لكل منهم .

٣ - ألا يتحقق تمايز افراد أو لفئة أو طبقة على الآخرين إلا على  
أسس من قيم وقواعد يؤمن بها المجتمع ككل بما يحل الرضا على  
العدالة - وأن يكون من طبيعة إلتباع هذه القيم وتلك القواعد أن  
توصل من يعتقها إلى هذا المستوى أو ذلك الغير من التأثير المتحقق  
للآخرين .

هنا وهنا فقط - تتحقق العدالة الاجتماعية ويتطابق معناها مع معنى  
الأمن القوي كامن الموطن وأمن المواطن .

### ثانياً : السكينة

وهي المكون الثاني من مكونات الصالح المشترك الثلاث .  
والسكينة كما ندل عليها اللغة العربية من فعل ( سكن ) بمعنى فر ونبأ  
وهذا بعد حرية - فممكن إليه أي اطمأن إليه وما - و ( السكينة )

الهدوء وطمانينة القلب وطمأنينة وهو الثبات<sup>(١)</sup> .

والبعض<sup>(٢)</sup> يرى أن السكينة تقوم على اعتراف متبادل من كل فرد بوجود الآخرين ( الغير ) في المجتمع - وهم يرون - أن هذا الفهم يستتبع بالضرورة وضع الحدود لكل السكينة فرد من حقوق ولما عليه من واجبات . وأن هذه الضرورة تقوم على منطقتين .

أولها الضمير وثانيها أوضاع الحياة الاجتماعية :

وليس السكينة في نظر كتاب السياسة مدلول يخرج بها عن أصل منبها الغري بمعنى الاستقرار والطمأنينة والهدوء ومن هنا كانت رؤيتهم لها أنها تنبعث من قيام تصرفات الأفراد داخل حدود مصنوعة من حدود حريات الغير فإن إحساس الإنسان بأن حريته لا تتهدد على حريات الآخرين ولا سلطانه المطلق إزاءهم - يجعله يتقبل هذه الحرية محسورة في احترام شخصيته الإنسانية وعدها رابطة بالمجتمع وعلاقته بها يقلل من إمكانية إطلائها تحقيقاً لأثره على حجاب الآخرين ودون ما لمس من طبيعته كإحسان والاهتمام إلى أنه إليها إنسانيته وذلك بطبيعة الأمر - مهما كانت رقابة المجتمع - أمر

(١) معجم الفاظ القرآن الكريم - مجمع اللغة العربية - دار الكتب باب سكن ص ٤٧٨ .

(٢) دكتور نعيم ضيف - النظرية العامة للحريات الفردية - مرجع سابق ص ٢٩ .

راجع لقوة النفسية الداخلية التي نسميها الضمير والتي هي خليط من التراكبات الذاتية النفسية والثقافية التي نشأ في ظلها الفرد . أما الاوضاع الاجتماعية باعتبارها المنشأ الضروري الثاني لتعيين الحدود بين الناس . فإن لها أثر سب من خلال إحساس الإنسان بالفرد وخبرته بأن تعيين الحدود ( لما لكل وما عليه ) إنما هو امر لازم لتهيئة البيئة الصالحة للحياة .

وإذا كانت السكينة تقوم على اعتراف كل بوجود الآخرين - فإن مضمون هذا الاعتراف أن يؤدي كل ما عليه تجاه الآخرين ويتلقى كل ما له عند الآخرين . أي أن السكينة - وهي تعنى الهدوء والاستقرار - إنما هي عبارة عن المظهر الخارجي لعلاقة تبادلية بين أفراد المجتمع - علاقة أخذ وعطاء - علاقة الحاجة إلى إشباع رغبة أو تحقيق مطلب وإداء الواجب ( الذي يتم به الإشباع ) أي عملية تقوم على إشباع رغبات الأفراد من خلال قيام الآخرين بإجراءات أو سلوكيات تحقق هذه الرغبات وهي من هنا تعود بنا إلى معنى ( المفهوم العام للأمن ) من حيث أنه إحساس بإشباع وإجراء الإشباع - أو ( شعور وإجراء ) - وهي بالرغم من كونها عملية حركية تبادلية ترى ان مظهرها الخارجي هو الاستقرار والهدوء والطمأنينة أي أنها مظهر ساكن لحركة دائبة فكونها ( ديناميكي متحرك ) ومن ثم فإنها لا تخرج عن معنى ( المفهوم العام للأمن ) الذي نحد ثنا عنه من قبل في حديثنا عن السكينة الأمن من أن الشعور بالأمن ليس سكوناً ولكنه وجود ديناميكي متولد من حركة



أرادية بذاتها الإنسان بحثاً وراء استمادة توازنه مع البيئة - نتيجة اعتدال  
توافقه بفعل مشير خارجي .

فالسكينة إذن ليست إلا تعبيراً عن المفهوم العام للأمن وهي صورة  
المتحققة مادياً وهي الواقع الذي يصادق على المفهوم العام للأمن من  
حيث أنه حالة وجود ديناميكي متفاعل أو حركة دائبة لها مطلبين أحدهما  
— كيانه أو هويته ( شعور ) والآخر هويته ( إجراء ) .

وبذلك نأتي للدعامة الثانية من دعائم الأمن القومي في عالم السياسة .

### ثالثاً : التقدم الاجتماعي

ويتمثل في التقدم الاجتماعي الركن الثالث للمصالح المشتركة . والتقدم  
الاجتماعي نوع من عمليات التغيير الاجتماعي وهذا يجرنا للحديث عن  
التغير الاجتماعي ، فالتغير سنة من سن أو مجرد والمجتمع الإنساني شأنه  
في ذلك شأن الأفراد . ومظاهر الطبيعة الأخرى في تغير دائم<sup>(١)</sup> .  
وذلك التغير الذي يطرا على المجتمع له مسببات عديدة كتنغير عدد  
السكان بالزيادة أو النقص وبالهجرة الجماعية منه وإليه وبالفزوال الأجنبي  
وبمساحة الأرض وبأنماط الحياة الاجتماعية في الصناعة أو الزراعة  
أو التجارة وبانتشار التعليم وبتغير القيم والتقاليد والعادات - فداخِل التغير  
على المجتمع كثيره ومتشعبة ومتباينة الأثر عمقا وسطحية ومختلفة الزمن .

---

(١) دكتور / حسن محمد هاشم - أسس علم الاجتماع (مرجع سابق )

ولقد اهتم علم الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعى تحت مسمى  
ديناميات المجتمع Social Dynamics أو ميكانيكية أو آلية المجتمع  
Social Mechanism وهي دراسات التحول والتغير الاجتماعى .

وفى مجال الحديث عن التغير الاجتماعى بهما أن نفرق بين مفهومين  
أساسية ثلاثين هي : التطور الاجتماعى ، والحركة الاجتماعية ثم الحراك  
الاجتماعى - وبين هذه الثلاثة مفاهيم وبين مفهوم التقدم الاجتماعى -  
معاً الخلط بينهما .

كما يجب علينا أن نفرق بين كل من التقدم والتنمية وسبكون حديثنا  
على ضوء هذه التفرقة .

#### ١ - التطور الاجتماعى : Social Evolution

يعرف التطور الاجتماعى بأنه التغير التدريجى المادى، المجتمع فهو  
الحالة الطبيعية العادية للجماعة الإنسانية والمجتمع الذى لا يتطور يكون  
شاذاً بل هو لا وجود له تقريباً ومع ذلك فهو يختلف فى مكوناته  
ومراحته من مجتمع إلى آخر - فالمجتمعات الحديثة اوسع تطوراً من  
المجتمعات القديمة - كما يختلف التطور فى مرحلته وإيقاعه من نظام اجتماعى  
إلى آخر فالنظام الدينى تابع تقريباً بينها القيم والعادات والتقاليد تعرض  
لنوع من التطور لكنه يكون أبطأ مثلاً من تطور النظام الأخرى  
أو التبرى أو الاقتصادى والتطور فى الحياة المادية بمسافة عامة اوسع  
لإقامة من التطور فى الحياة الروحية .

والتطور رغم أنه حركة تلقائية من طبيعة الاجتماع البشرى فقد يكون في بعض الأحوال منبهاً للمشكلات الاجتماعية فن المقروض أن التطور إذا لحق بنظام من النظم الاجتماعية فلا بد أن يتطور النظم الأخرى المرتبطة معه فزيادة السكان ومجتمع يتطلب تغيراً في أساليب الإنتاج وزيادة في مده لاته وإلا تسبب ذلك في أن تنفعا المشكلات المترتبة على عدم وقاء النائج القوي بمحاجات الأفراد ، وإذا ما حدث تطور في الناحية الثقافية من جهة انتشار التعليم مثلاً أو طرود تغيرات على أنماط سلوكية معينة فإن عدم مسايرة باقي النظم المرتبطة بالناحية الثقافية يتسبب في حدوث الموانع الاجتماعية Social-Lag التي هي منها المشكلات الاجتماعية .

## ٢ — الحركة الاجتماعية : Social Movement

ويطلق مصطلح الحركة الاجتماعية على جزء من التطور العام للمجتمع إذا كان محصوراً في زمان معين وفي نظام معين من النظم الاجتماعية السائدة في ذلك الزمن . فإذا كان المجتمع في تطور دائم فإننا لو حصرنا أحد نظامه مثلاً وليكن نظام تعليم المرأة وكيف تطور في فترة زمنية معينة لغبرنا عن تدرج تعليم المرأة والنهاسها في الحياة الاجتماعية بأنه (الحركة الاجتماعية النسائية) .

## ٣ — الحراك الاجتماعي : Social Mobility

وهو ذلك التغير الذي يطرأ على الفرد صعوداً أو هبوطاً على السلم

الاجتماعى نتيجة تغير وضعه الاجتماعى ويبتدئ الحراك الاجتماعى نوع  
من الانقلاب فى الطبقات الاجتماعية وفى السلم الاجتماعى .

والحراك الاجتماعى حركة - احدى حركتين ايرلاهما حركة الإنسان  
لفرد فى الحياة وثانيهما انطروف الاجتماعى ، قالة وقد يسمى بذاته  
اترفة وضعه من طريق التمايم أو المشاركة الإيجابية فى الحياة الاجتماعية  
أو السياسية وبذلك يتدرج كل درجات السلم الاجتماعى . وقد تكون  
انطروف التي يمر بها مجتمع ما . فى نظر البعض<sup>(١)</sup> . وهى الحرك  
الثانى الحراك الاجتماعى فالجروب والازمات الاقتصادية والثورات  
الاجتماعية كلها يترتب عليها تغير فى أوضاع الناس فتتربى طبقة فى الجروب  
أو الازمات بينما تضيع ثروات آخرين ويترتب على ذلك صعود المومنين  
حديثاً على السلم الاجتماعى وهبوط الآخرين .

هذه الأنواع الثلاثة من التغير فى المجتمع أول ما نلاحظه فيها أنها  
تتصف بالصفات الآتية :

- ١ - أنها حركات طبيعية نابعة من الطبيعة المتغيرة للمجتمع أو هى  
بمعنى آخر المور التي يتم بها التغير وهو من سمات المجتمعات .
- ٢ - أنها تتخذ سرعة إيقاعها وبطء من ظروف المجتمع ذاته .
- ٣ - أنها محدودة بمعنى أنها لا تشمل المجتمع ككل دفعة واحدة

---

( ) دكتور / حسن شحاته - معان - أسس علم الاجتماع - مرجع سابق [



ولكنها تظاًر أن بعض النظام السائدة في المجتمع استجابة لظروف بيئية أو إنسانية تفس تلك النظام ثم ينتقل هذا التغير رويداً رويداً إلى النظام التي ماراً عليها التغير وهذا ما يجعلها أحياناً منشأ لثورات الاجتماعية .

٤ - أنها غالباً ما تكون عنوية إلا في حالات نادرة كحالات التدخل الإنساني لإحداث حركة في مجال معين وحتى في هذه لا تكون النتيجة محددة أو مرسومة مسبقاً إنما يقتصر أثر المحرك أو المصالح في دفع حركة التغير نحو هذا النظام أو ذاك بينما تعمل ظروف المجتمع الأخرى عاملاً في تعديل النتيجة . - حركة تحرير المرأة التي قادها قائم أدبي في مطلع هذا القرن لم تكن مستمدّة بالذات ما وصلت إليه المرأة اليوم من أوضاع اجتماعية - فكل ما فعله قائم أدبي أنه صرخ في وجه المجتمع وتابع مطالبه حتى دبت الحركة في أوصال البناء الإنساني الاجتماعي ، ثم أخذت تتحرك في مراحل مختلفة حسب ظروف المجتمع حتى وصلت المرأة إلى الصورة التي هي عليها اليوم - وكذلك الأمر في حماية الحراك الاجتماعي إذا أخذ الفرد متعلقاً من ذاته وأهله بيده قراره كما سبق أن مثلنا بحالة التعلّم - فإن النتائج التي قد يصل إليها الفرد لا تكون في حسبانته وإن كانت كذلك فهي بالقطع ليست تحت سيطرته .

٥ - أنها تدبر من القوة الطبيعية الدائمة في المجتمع خلال مدته لتحقيق أهدافه في تلبية هو استجابة لظروف البيئة والإنسانية المحركة للإنسان في تلبية الذات نحو تحقيق حاجاته ورغباته .

ولكن هذه النقطة يتضح لنا أن هذه الصورة من التعبير وإن بدت لنا أنها حركة ضمنية إلا أنها عندما تترسخها عواقب من أوضاع المجتمع كمنطقة جائرة أو تنظيم طبقى متدهجر فسرطان ما يتحول هذه الحركة العملية الطبيعية الباعثة المفوعة إلى طوفان يحرف أمامه تلك العواقب في شكل الثورات الاجتماعية وهي الصورة الأخيرة من صور التدهور الاجتماعي. ولكنها تغير وتطور هتيف فالثورة وليدة كبت التطور الاجتماعي وعدم السماح له باتخاذ مجراه بقدر شدة الظلم الاجتماعي يكون رد الفعل الثوري وشدة وما أشبه التطور الاجتماعي بنهر يسير سيرا عادياً فإذا أنت قررة ووضعت حاجزاً يعوق النهر عن سيره فإن المياه تتجمع ويأتى وقت نفث في الحاجر وتسير في طريقها<sup>(١)</sup>.

ونعود بعد ذلك لنقطة المقارنة بين التقدم الاجتماعي — وهو مقصدنا — وبين هذه الصور من التغير.

### التقدم الاجتماعي :

هو صورة من صور ( التغير الاجتماعي ) ويتضح الفرق بينه وبين التطور والحركة والحراك في أول خطرائنا من هنا — فالتغير الاجتماعي شيء يحمل معنى تدخل عنصر خارجي عن الطبيعة المتعمية فالتطور والحركة والحراك هي صور ( التغير ) والتغير تلقائي . بينما التقدم ( تغير اجتماعي ) همدى .

---

(١) دكتور / حسن فحانة عطان — الرجوع السابق — ص ٢١٤ .

والتقدم الاجتماعي يعني السير بالاجتمع إلى الأمام مكافحة لتذلل  
أصحاب المادية التي تدوق حركة المجتمع فهو حمائية ( مساهمة  
axeleration ) بهجة الطور . فالتقدم لا يتأتى في الأصل على نحو  
ثلاثي بل يحتاج إلى جهد يبذل للوصول إلى تحقيقه — وهذا مما زاد من  
أهمية التدخل في نظر الفكر الديالي المعاصر<sup>(١)</sup> وقد لا يتطلب التقدم  
تدخلا إيجابيا إنما يكفي الامتناع عن التدخل متى كان ذلك الامتناع  
مدرسا ، كما يتضمن معنى التقدم أيضا إلى جانب دفع المجتمع للأمام  
— الحلولة دون تراجعه .

وهل ذلك نستطيع أن نستخلص صور التقدم في ثلاث - التدخل  
بالعمل الإيجابي أو الاحكام المدروس عن التدخل . أو رفع موانع  
التطور والحلولة دون تراجع المجتمع .

والتقدم مادام شيئا متهددا لابد وأن يدخل شبكة النظام الاجتماعية  
في المجتمع . وذلك حتى لا تنمو نظاما وتبقى غيرها هل حالما فتع الحركة  
الاجتماعية وتنتج المشكلات ويصبح التدخل معولا للهدم بدلا من أن  
يكون أساسا للبناء . وقد يكون التقدم في صورة التدخل إصلاح بجمرة  
من النظم الاجتماعية أو فك عقلا وإعلانها برفع العوائق التي تعوقها  
وهو في ذلك يهدف إلى أن تتوارى هذه النظم المختلفة مع نظم أخرى  
تقدم تلقائيا وحتى يبقى المجتمع ثمر المشكلات الاجتماعية .

وثمة نتيجة نستخلصها من الطبيعة المادية للتقدم وهو أنه لابد وأن

---

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية الدائمة الحريات الفردية - ص ٤٣ .

يكون هو صميم قوة تلك فرضه دل خريطة الواقع الاجتماعي أو تلك  
من المقادير ما يمكن من المصدى اوراق التطور دل أنل تقدير . ومن  
هذا أن التقدم لا بد أن تسنده السلطة المالكة لزام الامور في المجتمع .

والتقدم بهذه الصورة يعتبر متصراً هاماً في إقرار التوازن في المجتمع  
وتحقيق توافق الأفراد بعضهم بالبعض شحذا لهم وإعلاناً لتبوي  
المساهمة إلى بلوغ غايات المجتمع . ومن هنا تظهر لنا صانعة الوثيقة بحماية  
تحتق رغبات المجتمع بالصورة التي للتوازن التي تحقق أمن الوطن  
وأمن المواطن .

وبتحقق التدخل لاجتادات التقدم بوسائل جديدة تختلف من مجتمع  
إلى آخر تبعاً لدرجة تفرجه الاجتماعي وتقدمه ومكانها في النهاية  
الديبولوجية الاقتصادية التي تسبح بهذه الأيديولوجية من التدخل .  
وتتأرجح درجة ذلك التدخل بين إدارة النشاط الذي يحقق التقدم في قطاع  
من القطاعات وبين للرؤية الحكومية بالتشريع عناصر التقدم .

### التقدم والتنمية :

التنمية معنى أشمل من التقدم - فالتنمية فترة بالاجتماع - فترة  
مدرومة عنيفة وعدودة الزمن تستهدف الوصول إلى مستوى محدد -  
والتنمية لا بد وأن تقع في حداتها كاتة نواحي النشاط في المجتمع فهي  
لذلك شاملة - ويتألف البعض عندما يتحدث من تنمية اقتصادية فقط  
أو تنمية اجتماعية فقط ، لأن ذلك مناه تقدم في أنماط الحياة الاقتصادية  
وبعد الأنماط الاجتماعية دل تخلفها رة ودرجتي المواد الاجتماعية



والعكس كذلك صحيح . كذلك لا يقل بعض العلماء مصطلح ( التنمية ) إشادة . ويقولون أن ذلك تعبير يتكرر فيه المعنى دون مبرر لأن لفظة التنمية تحمل في طياتها معنى المحلول .

هذه هي عناصر المصالح المشتركة لمساها من قرب وتمسق وحلنا فيها جوانب كشفت أبعاداً بعيداً يصل بنا إلى معنى واقعي مادي مدرك من الأمن القومي ، فأبرزته في صورة متعة رامية من التوافق بين أمن الوطن وأمن المواطن . وجمعت منها كلا واحداً لا يتحرأ بل وربطت بينهما برابط مقدس لا تكاد تفك عقدة إلا وينهار المجتمع من أساسه .

ولكن . . . ما ينبغي أن نلاحظه امر غاية في الحساسية وهو أن تحقق المصالح المشتركة وإحداثه أثره في المجتمع لا يتم من جمع هذه العناصر الثلاثة هكذا . فالهدف الذي للمصالح المشتركة تريد مساحته من حاصل جمع هذه العناصر الثلاثة . والشرط الأساسي لتحقيق المصالح المشتركة يتفق من حتمية التوازن بين عناصره الثلاثة ( امداد والمكبنة والتقدم ) .

وهذا امرأ ليس بعيداً عن تصورنا بعد ما قدمناه . لأن التركيب دلي واحد من هذه العناصر الثلاثة يجعل معنى اختلال التوازن المطلوب بين النظام الإجتماعية ، وقد قدمنا أثر اختلال التوازن النظام وكيف يكون ذلك الاختلال ماداً للمخاطر الإجتماعية . وهذا وحده كاف لأن ينهار المصالح المشتركة بما يحمله من معنى رغبات وأمنيات وأهداف ونظامات المجتمع .

ولم أثار دنا أن ناس بمواسنا شيئاً من ذلك الأمر النازل على مجتمع  
مركز فيه الدولة على تحقّق السكينة بأسلوب يعادل مفهوم العدالة أو بطرق،  
على حدود التقدم، ولتصور حال ذلك المجتمع وما يدب فيه من عوامل  
التيك وما يعتبره من مظاهر العدوان. وكذلك الحال إذا ما أساءت  
الأيديولوجية تطبيق العدالة الاجتماعية وفستها في أوافرها بامتلاك  
طبقة من الطبقات لمقدّرات الأمور وفاسفت شكل هذه الطبقة لتراها  
في شكل تنظيم حربي وانتظر بعد ذلك ما تخبئه هذه النظرة وذلك التفسير  
للمدالة على السكينة في ذلك المجتمع وانتظر إذا ما ضربت أيديولوجية  
ما بالمدالة الاجتماعية عرض الحائط واعتبرتها معنى يتبلور في الإحسان  
أو الأريحية (Charity) وتعذفت الدولة تطبيقاً لأيديولوجيتها من أن  
تدبها نحوها بالمعاملة فلا شك أننا سنجد مجتمعاً مضطرب بالحرية  
والعنف ويتراحم منعدراً نحو أحماق الضياع.

وبعد... أن نظارة متاهة الشرق والغفلة متاهة الغرب سوف  
تؤدي بنا إلى أن نرى ههنا هذه الدعاوى. وكف أن الصالح المشترك  
مفتقد في كلا هذين الموضعين. (أنا لنعتقد أن الفهم الحسن لمقومات  
الصالح المشترك بين الفرد والدولة يضع حداً لذلك الهد والجذب الذي  
يأمره على تلك النظرية ذلك التناحر بين الاتهامات اليسارية واليمنية،  
إذ ينتهي بها إلى إحتبارها مجرد اختلافات في التفسير لحسب لا صراماً  
بين هذين من مذهبين متناقضين) (١).

---

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - مرجع سابق

## المبحث الثاني

### السلطة والولاء والأمن القومي

#### ١ - مبرر وجود السلطة

السلطة ظاهرة إجتماعية . بمعنى أنه متى وجدت الجماعة البشرية فلا بد من أن تنشأ السلطة القادرة على إدارة شئونها . وذلك أمر لا حظه حتى في أقدم صور التجمع الإنساني . ولقد تناول الفلاسفة على مدى تاريخ الفكر الإنساني ظاهرة السلطة وحاولوا تفسيرها ووردها إلى مبدئها الأصل الأول أي فاضتها . ومن هنا فقد تعددت نظريات نشوء السلطة وتنوعت الآراء فيها حسب اتجاه كل فيلسوف وحسب المناخ السياسي الذي يحاط به سواء كان يفت موقفاً المعارض أو المدافع عنه . فلقد قدم لنا الفكر السياسي طائفة من النظريات السياسية التي ترد نشوء السلطة إلى أصول مختلفة . ولقد توارثت هذه النظريات في العصور الحديثة منذ عصر النهضة إلى كل مكثف عن ذي قبل .

والحقيقة أنه لا يعني كثيراً أن نقتني أثر نظريات نشوء السلطة خاصة تلك التي إنقضت وتلاشت بعد ثبوت بطلان ركائزها ومعنى بها ذلك . فمن كانت تربط بين الملوك والآله - إما يعني أن اقتراب بالقدس إلى كل من النظريات السياسية التي يحمل في ثناياها إعرافاً بوانح المجتمعات وإن إعرافاً أحياناً في تصوراتها ولم تستطع أن تصل إلى المبدأ الأول

السلطة أى للاصل الحقيقى الذى يمكننا أن نورد ظاهرة السلطة إليه .

أما منهجنا الأساسى فهو الرجوع لأرض الواقع مستلهمين العلم الحديث . فنحن فى زمان يستهدى بالعلم فى أدق أموره وليس شئ أقرب للإنسان من السلطة فى هذا الزمن الذى تتألفه إجراءاتها من المهد وتراقبه حتى آخر لحظات وجوده . فالإنسان فى هذا العصر يعايش السلطة ويتصادم ويتعامل معها فى كل شأن من شئون حياته . ولذا كان من الواجب علينا أن نتناول هذه الظاهرة بنفس العناية ونفس المنهج الذى نتناول به باقى أمورنا وهو المنهج العلمى بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تفاصيل .

ونحن مادامنا لا نشعر بالسلطة إلا من خلال ممارستها فى ظل الدولة فلنرجع إلى ما رأاه الفقهاء من تعريف لها لعلنا نلتقط منها المحيط الذى يوصلنا إلى بغيتنا .

يعرف فروي<sup>(١)</sup> الدولة بأنها مجموعة دائمة مستقرة من أفراد يملكون إقليماً معيناً وتخضعهم سلطة مشتركة منظمة يفرض أن يذعن لأوامرها جملة ، ولكن واحد منهم ، يتمتع بحريته ومباشرة حاققه . ويرى ديفو<sup>(٢)</sup> أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة فى إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبه سيادة ، مكملة بأن يحق صالح المجموعة ، ملتزمة فى ذلك مبادئ القانون

(١) و (٢) دكتور بطرس بطرس غالى وعمود خبرى عيسى - المدخل إلى

السياسة الدولية الاجلو المصرية الطبعة الثالثة ١٩١٩ ص ٢٠١ .



والمتمرض لغالبية تعريفات الدولة يستطيع أن يبين صراحة - كما فند  
ديفسو - أو بين السطور أن هناك نوع من الارتباط بين السلطة في  
الدولة وبين مبرر وجودها ؛ ذلك أن أساس وجود السلطة في الدولة هو  
خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفرادها إلى الحد الأقصى لإشباع  
رغباتهم (١) .

ونحن لو استعرضنا روى الفلاسفة السياسيين في هذه الزاوية بالذات  
- زادية ارتباط نشوء السلطة بإشباع حاجات الأفراد - فسوف  
نجد ، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم على ما نثار بينهم من جدل  
صاخب ، ملتفين حول هذه النقطة بما يجعلنا نصل إلى يقين - يدعمه الواقع  
والعلم المعاصر - بأن المبرر الوحيد لوجود السلطة في أى مجتمع إنما  
يليه من اضطلاعها بتحقق رغبات الأفراد . فالعالمسوف ديفيد هيوم  
يتساءل عن الدافع لقيام حكومة ويجيب بقوله أن الناس بعد تجربة غايبة  
في المشقة في مجتمع غير منظم اكتشفوا أن أمنهم وهو الهدف الأساس  
لكل مجتمع لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بقيام نوع من الإشراف  
وما لم يكن الإشراف قائماً راحت المنافع الجماعية ضحية المنافع الانانية  
العارضة الزائلة (٢) ومع أن هيوم كان يحس رفضوا تصور فكرة العقد

(١) هارولد لاسكس - الدولة نظرياً وعملياً - الجزء الأول - دار المعارف

ترجمة مجموعة اختراكت مسلسل ٦١ ص ١٠١ .

(٢) دكتور محمد فتحي الخطيب - النظرية السياسية عند هيوم - مرجع

سابق ص ٤٨ .

الاجتماعى بما قامت عليه من اقتراض مرحلتين للمجتمع - مرحلة العصر  
الطبيعى ومرحلة الدولة - فإتينا نجد برغم اضطلاعنا بمهاجمة هذه النظرية  
- عند توماس هوبز وبوفندروف والتوسياس وجون لوك - قد اتفق  
معهم من حيث لا يدري فى هذه النتيجة وهى الربط بين قيام السلطة  
وتحقيق الرغبات بل لقد ذهب إلى أن هناك عقد أصلى رلكه بين الناس  
بعضهما بعضاً يقوم على فكرة العدالة التى ابتكروها من أجل احترام  
الملكية - وهو يعبر عن طبيعة ذلك العقد الأصلى بقوله ( أن شخصين  
يمجدان بمجدان زورق بفعلان ذلك طيفاً لأفعان بينهما أو اصطلاح  
اصطلاحاً عليه وإن كان كل منهما لم يعد الآخر أبداً بذلك ) .

فلذا ما أدرنا النظر تجاه فكرة أو نظرية العقد الاجتماعى على اختلاف  
الرؤىات الفلسفية فى توجيهها بل وفى منطقتها - فإتينا نستطيع أن نلح  
بوضوح حقيقة اعتراض المكار السياسى بأن لا يرى أوحيد لوجود  
السلطة فى أى مجتمع ينبع من أنها تقوم بتحقيق حاجاته ورغباته وأهدافه .  
فهما يمكن عدد المقود المفترضة ، واحد أو اثنين بما عند التوسياس -  
ومهما تكن البواعث إلى ذلك التعاقب سواء ذات النفس من ظلمات  
المرحلة الطبيعية للمجتمع هروباً إلى ظلمة المدة وخيرها ونيلها وهو  
منطلق النظرية خلال القرن السادس عشر<sup>(١)</sup> أو كان المبدأ فى الرؤية  
تجاه المرحلتين - نقول مهما يكن من أمر النظرية فى كل هذه الأحوال  
فإن ما يهمنا هو أننا عندما نبحث عما استهدته طرنا العقد وما حواه ذلك

(١) د. بطرس بطرس غالى / د. محمود خيرى عيسى - المدخل ... (مراجع

التعاقد من تعهدات - نجد أنه بغير بلا أدنى مواربة إلى أن السلطة ما  
أشأت ولا وجدت إلا لتحقيق وإشباع رغبات وحاجات الأفراد الذين  
تعاقدوا معها . أي أن الطرف الأول وهو السلطة كان حضوره في عالم  
العقد وتراب على تعهده بتحقيق رغبات وحاجات الطرف الثاني . وهكذا  
ومن خلال موقف التضاد بين فكر هيسوم ونظرية العقد الإجتماعي  
تكتسب هذه الحقيقة حجتها وأصالتها وثباتها في مجال الفكر السياسي .  
ويرداد الأمر وضوحاً إذا مددنا الطرف نحو الطرف الثاني من العقد  
وهو الشعب أو المجتمع .

## ٢ - الولاء

الولاء يحمل معاني الرضا والانسجام والخضوع - ويرى بعض علماء  
السياسة وفي مقدمتهم بيردوني ( مطول علم السياسة )<sup>(١)</sup> أن الناس يقبلون  
السلطة ويخضعون لها بل - ويخلفونها لأنها بحسب أصلها وسيلة لبوغ  
المستقبل وإرضاءه لمطالب المجتمع وهي وعد بفتحان لمستقبل أفضل ،  
مستقبل تتحقق فيه أهداف وحاجات المجتمع فالأشخاص الأول للسلطة  
هو الهدف الإجتماعي فإن اهتمام الناس بأنهم كاس الصالح المستترك على  
مستقبلهم يهيئ الجو المناسب لسكون السلطة - وبذلك يردو إلى  
أن العنف والقوة المادية لا يكفيان لإقيام السلطة ، وإنما لابد من الرضا  
النام الذي بدونه لا توجد تلك السلطة . فالقد ذات التجارب التاريخية

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة ... مرجع سابق - ص ٥٨  
وما بعدها .

على أن أم المواقف على الخضوع للسلطة ليس الخوف من الجراء، بل قد  
 جعلت الطبيعة الإنسانية على عدم الخضوع لإرادة أخرى طوعية إلا إذا  
 كانت تلك الإرادة الأخرى تمثل قيمة عليا تنبشور في صلاحية قاعدة ما  
 للبلوغ إلى خير مرغوب فيه وهذا ية دى بنا إلى القول بأن الخضوع من  
 قبل الرعية لسلطة الحاكمين ليس له مبرر إلا أن السلطة هى التى ستحقق  
 الصالح المشترك على أكل وجه . ويريه يردو أن يزيل اللبس من  
 عباراته حتى لا يفهم منها خطأ — أن الرضا أو الولاء هو الذى يمنع  
 السلطة الشرعية ذلك لأن السلطة توجد منذ إرسائها — مبررة ومحددة به  
 باعتبارات الصالح المشترك وهو هنا يلتقى على ما سبق أن قد مناه من أن  
 مبرر وجود السلطة هو قيامها بتحقيق حاجات ورغبات وأهداف المجتمع  
 فالسلطة عنده تنشأ من الإنسجام الوثيق بين مآصدها وبين الصالح  
 المشترك ، فالرضاء يثبت السلطة ويبررها فهو فى الواقع إقرار لها أكثر  
 منه مصدراً لها (١) .

ولقد كان هارولد لاسكى أكثر وضوحاً وتصريحاً نحو هدفه عندما  
 أحان أن الأفراد لا يقرمون إطاعة السلطة من أجل الطاعة ذاتها  
 وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستحقق عندما تؤدى السلطة  
 عملها فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من  
 معنى وهم يفهمون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذى يسعون إلى تحقيقه

---

(١) دكتور / نعيم عطية — النظرية العامة . . . مرجع سابق ص ١١٠ وما بعدها .



## في هذه الحياة (١) .

وإذا أردنا أن نصل إلى إقناع تام بهذه الفكرة فلنرشد إلى فكرة هندروود . و اعتمدها كأساس لفكرة العقد الاجتماعي (٢) وهي أن الأفراد قد تنازلوا عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي . حيث تستخدم فيه السلطة الجماعية لحماية الفرد وأهله ، ومضنون ما نرى في إبراز هذه السلطة التي تلتحق بها فكرة ( القانون )

فالقانون يوجد في المجتمع ليضع حدوداً فاصلة بين الأفراد بعضهم البعض وبأنهم وبين السلطة ، وبين الدولة والدول الأخرى مستهدفاً تنظيم الحياة . وهذه الحدود التي يضمها القانون إن لم تكن واقعة داخل نطاق الحريات المختلفة لهذه ( الكيانات ) (٣) فإنها على الأقل تقع حيث تقسم نطاقات الحريات وإلّا فكأن هذا الافتراض الأخير . أن الحدود تقع على نهايات نطاقات الحرية فكرة لا تلزم عدم التصادم بين ما أريده وبين ما يريد غيري أو بين ما أعتقد أنني حر في عمله وبين ما يعتقد غيري كذلك . وهذا الافتراض كاذب غير منطقي وغير واقعي لأنه لو كان الأمر كذلك لما احتاج المجتمع البشري ولما لجأ منذ عصور بداوته إلى قواعد تحكم سلوكه ولاتنبت الحكمة من القانون .

يبقى لنا إذن القانون ( كحد ) يقع داخل إطار حريتي وهو بذلك

(١) هارولد لاسكي القدرة نظرياً وعملياً . . . مرجع سابق ص ١٢ .  
(٢) دكتور / بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى - المدخل . . . مرجع سابق ص ٣٠٥ .

(٣) أعني بالكيانات الأفراد والدولة .

يقتطع منها جزء أراه من حق ومع ذلك فأنا أشارك بالرضا الإيجابي أو  
الضمني في صياغة هذا القانون وإخراجه لحيد الوجود ، هل الأول  
برضائي بأن أعيش في هذا المجتمع بالذات . وما فعله القانون معي يفعله  
مع غيره من بقية أفراد المجتمع وما أدله أنا يقبله غيره — فالتانون  
لذلك في حقيقته عبارة عن أجزاء مقتطعة من حريات الناس تهمهم  
ولتدفع عليهم في شكل حدود لتلك الحريات — وما دام ملك  
الأجزاء مقتطعة من حريات المجتمع طراعية وعن رضا فإن مجموع  
(رضاءات) الناس يظهر في شكل طاعة القانون . ولكن هذا القانون  
لم ينفأ لمجرد الحد من الحريات وإنما يستهدف تنظيم السلوك الإنساني  
في جانب من جوانب الحياة تحقيقاً لغاية أو مطلب أو احتياج<sup>(١)</sup> ولو لم  
يكن كذلك هو الهدف من القانون لفقد معناه . وإلا فلأي شيء كان  
ذلك القانون الذي لا يعمل في طياته هدفاً مهماً ضوئاً . كيف كان له أن  
يوجد إذا لم يكن وراءه محرك أخرجه من العدم إلى الوجود . ولما كان  
القانون نتاج إنساني فهو لا بد وأن يكن مستهدفاً غاية معينة ، فليس  
للإنسان سلوك بلا غاية إلا بين طائفة المرضى بعقولهم من بين البشر .  
وهل ذلك نستطيع أن نرى الأمر في النهاية هكذا — أن هذا المجتمع  
قد صاغ من أجزاء حرياته وسيلة حقق بها غاية أو حاجة من غاياته

---

(١) نحن نخرج من حيواننا أي قانون يوجد يعمل بقوة تنبذل شعورياً من  
المجتمع فلا يستهدف غاية أو مصلحة إجتماعية — فذلك من وجهة نظرنا نحن  
مواطني الخطر على الأمن القومي (للألماني) .

وحاجاته فإذا ما قابل المجتمع هذه الوسيلة ( القانون ) بالرضا فإن  
الرضا هنا لا يكون مبرره أو منشؤه إلا عن طريق واحد هو تحقيق غايته  
أو حاجته ، لأن المجتمع إذا لم يرض بما يفرضه القانون فالنتيجة إذن  
إن ذلك القانون أن يحقق الغاية التي وضع من أجلها ومن زاوية أخرى  
فإن عدم الرضا معناه أن المجتمع قد استرد أجراء حرمانه التي انطعمها  
منه القانون .

ولما كان القانون حسب ما وصلنا إليه جامع من الأجراء المقننة من  
الحرمان فإن لذلك معنى واحد وهو سقوط القانون وسقوط القانون  
معناه تعارض المصالح والإرادات واضطراب الحياة وشيوع الإحباط  
وظهور الشعور بالعداوة والدوان وهذا مؤد لا محالة كما سبق أن أوضحنا  
إلى تفكك المجتمع وذبول الحياة الاجتماعية ، من هنا نستطيع أن نصل  
إلى حتمية منطقية مؤداها ثلاث ركائز :

أولها : أن الولاء هو الطريق الأوضح لتحقيق الغايات والحاجات .

وثانيها : أن الولاء في معناه مرادف للامن القوي .

وثالثهما : أن الولاء هو التعبير الحى عن وجود القانون .

ولكى تبدو فلسفتنا القانون واضحة . تمالوا بنا تطبق ما قلناه على  
قانون المرور .

إن هدف هذا القانون : أن يستخدم الناس الطرق العامة بالأسلوب  
الذي يؤدي إلى وصول كل منهم إلى المكان الذى يبغيه فى أقصر وقت  
يسمح به الظروف الطبيعية وفى أعلا درجة من الأمان .

يقطع هذا القانون من حريات الناس : رغبتهم في السير في الطريق بالطريقة التي يفضلونها أو استخدام وسائل النقل بالهجرة التي يرونها محقة لأهدافهم الخاصة - فيدفع من يريد وبسرعة عكس الاتجاه ولا يقف عند إشارة نارور الحمراء ولا يعنى تنبيه المارة بالخطر . . الخ .  
أمامنا حالتين النور :

(أ) لو أمانع الناس مانع عليه القانون من أصول لاستخدام الطرق . فلا شك أن ذلك سوف يوصل إلى الهدف المنشود .

(ب) إذا استرد الناس ما إقتطعه منهم القانون . وهنا تظهر لنا النتائج الثلاث التي أسلفنا الحديث عنها .

أولاً : أن بعض أحد وصوله لحيته في أعمار وقت ممكن .  
ثانياً : لن يأن أحد دلي نفسه أو ممتلكاته أو ممتلكات الدولة أو يتحقق ناتج مذكور من النشاط في المجتمع .

ثالثاً : سوف نصل جميعاً إلى قناعه بأنه ( لا قانون ) .

ملاحظة :

وانعود من حيث بدأنا حديثنا ليقول أنه قد بدأ لنا واضحاً أن هناك ارتباط وثيق بين كل من السلطة والولاء وبين الأمن القومي .

قد بدأ واضحاً لنا من خلال حديثنا عن مبرر وجود السلطة مدى ارتباط هذه الظاهرة الاجتماعية السياسية ( أي السلطة ) بأمن الوطن والمواطن . يتضح لنا ذلك أكثر جلاء من خلال واجبهاتجاه الصالح المشترك . فلو أننا ما تمتع به من ثقل في حياة الفرد والمجتمع وكيف أن محقة يستلزم إقامة التوازن بين عناصره الثلاثة لذلك كان من أول



واجبات السلطة أن تحقق ذلك التوازن . بل أن هذه العملية تعتبر من  
أخص اختصاصات السلطة فالصالح المشترك يتحول من خلال السلطة  
من مجرد امان بسيطة إلى خطة أو برنامج عمل بما يجعل تصوره قابلاً  
للتطبيق . فهي التي تعنى هل فكرة الصالح المشترك التماسك والنبات وهي  
التي تكشف عن مظهره ، وهي ممثلة في الحاكم كما يرى ( هوريو ) ذات  
أهمية في تشييد التصور القانوني للصالح المشترك وهي بما تملكه من  
وسائل الإلزام قادرة على أن تفرض السلوك المتفق مع الصالح المشترك  
كما أنها هي القادرة على أن تسهل تكيف مواطني الأفراد مع ذلك  
الصالح المشترك<sup>(١)</sup> .

فاذا كانت السلطة تفقد مبرر وجودها في حالة عجزها عن تحقيق  
حاجات المجتمع وهي التي يخدمها تقريباً الصالح المشترك فإن العلاقة  
بينها وبين الأمن القوي تصبح مزدوجة . أولاً من حيث أن تحقيق  
الصالح المشترك يتضمن تحقيق الحاجات والرغبات للأفراد والمجتمع  
وهو تحقيق أمن الوطن والمواطن وثانياً ومن حيث أن نشأة السلطة ذاتها  
لازمة لتحقيق ضرورة الوطن الأمن والأفراد المستقر .

أما الولاء فيمكننا وصلنا إليه من خلال لتقف على أن الأمن  
القوي يدور مع الولاء وجوداً وعدماً .

---

(١) دكتور / نعيم عطيه - النظرية العامة . . . مرجع سابق ص ٥٠ وما  
بعدها .

## المبحث الثالث

### الركائز القانونية للأمن القومي

#### أولاً : الأمن القومي ووظائف الدولة

لقد أشبهت وظائف الدولة وتمددت وسائل تدخلها في حياة الفرد في هذه الأيام بصورة لم يسبق لها مثيل. ويصدق هذا القول على الدول الأخذة بالنظام الجماعية - كالدبلوماسية أو الاشتراكية بتطبيقاتها المختلفة كما يصدق على الدول التي تتخذ من النظام الفردي أساساً لسياساتها - فال مواطن الحديث في كل حركة يديها يتعرض لاختصاصات الدولة فإذا خطر لسانه أن يهين تلك الاختصاصات سيقام بان يمسد نشاطها يستغرق مقام مساعدات النشاط الإنساني فن اختصاصها، المسائل المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي والإشراف على الصناعة ووضع التشريعات الاجتماعية بما في ذلك اختصاصات واسعة النطاق مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة... إلخ<sup>(١)</sup> ولا شك أن الدولة أو بمعنى أدق السلطة في معيها إلى حد تلك الاختصاصات إلى هذه الأدوار تصبو إلى تحقيق الهدف الذي من أجله تدير الدولة - ألا وهو خناق الظروف التي يمكن أن يعل فيها أفراد الدولة إلى الحد الذي لا يفي لأشباع رغباتهم<sup>(٢)</sup>

---

(١) هارولد لاسكي - الدولة نظرياً وعملياً - مرجع ص ١٩

(٢) هارولد لاسكي - مرجع سابق ص ٢٩

ولستطيع بعد استقرار كالة الآراء في شأن وظائف الدولة أن نضمها  
في أطر ثلاثة :

١ - حماية الاستقلال .

٢ - حفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع بما يشمل ما يستكمل به  
الأمن وجوده من ( قضاء ) .

٣ - تحقيق الحياة الأفضل أو تحقيق الرفاهية أو إشباع رغبات  
الأفراد في كافة النواحي .

ولا تختلف دولة عن أخرى مهما تباعدت أيدولوجياتها في مدى فهم  
وتطبيق الوظائفتين . ولكن عندما نأني إلى الوظيفة الثالثة تبدو لنا  
الحلاقات المتشعبة من تباين الأنظمة .

فمحقق الحياة الأفضل أو المجتمع الكريم أو الرفاهية أو العدالة  
الاجتماعية إلى آخر هذه المسألة من أمانات المتداخلة تعني في النهاية تدخل  
الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ، ونحن بالطبع  
لا نرى أن نعرض هذا صلب زائد لوجهات النظر المتباينة إلا بالقدر الذي  
يخدم الهدف لتلك الوظيفة .

نعل جانب نجد مجموعة من الدول أو سمها كلة من الدول نأخذ  
بما يسمى المذهب الفردي أو مذهب عدم التدخل الذي يحصر وظيفة  
الدولة في أضيق نطاق ويعتق فكرة الاقتصاد الحر القائم على أساس  
القوانين الطبيعية التي يجب ألا تعوقها الدولة بتدخلها فتعطل مفعولها بما  
يعود بالضرر على الجماعة كقانون العرض والطلب والمصلحة الشخصية .

البحر ولقد ساد هذا المذهب في أواخر القرنين المذكورين لإسراف الحكومات في التدخل قبل ذلك ولكل ذلك هي الروح التي صاحبت الثورة الفرنسية في نشأتها<sup>(١)</sup>.

وهي جانب آخر نجد كثرة أخرى من الدول تأخذ بالنظم الاشتراكية المختلفة التطبيق التي تتدرج من أهمية في أقصى اليسار إلى الغاية<sup>(٢)</sup> واشتراكية حزب العمال البريطاني واتعاونية في السويد في أقصى اليمين حيث يوسع نطاق اختصاص الدولة أو تتوسع الفعالية إلى مصلحة الجماعة لتعمل مصلحة الفرد في ذات الوقت.

والذي نحب أن نوضحه أن الثورة الحالية للمجتمع الدولي تشهد بداية تحول الدول الآخذة بالنظام "فردى" من حرفة هذا النظام الذي بدأ يتحدر عنه في معظم دول العالم حتى أن اصطلاح دولة الخدمات أو دولة الرفاهية قد أصبح يستعمل في جميع الدول ولا تكاد توجد دولة واحدة في العالم تقصر نشاطها على القدر الأقل. إن جميع الدول مهما اختلفت مشاربها تحاول الآن أن تقدم للأفراد خدمات عدة بعيدة عن وظيفة الأمن بمعناها الضيق<sup>(٣)</sup>.

ومصادق هذا القول يظهر لكل مطلع على أحوال تلك الدول فهدم

- (١) سليمان محمد الطماوى - دكتور - المحاضرات لثلاث في الدساتير العربية والسكراتية الإسلامية - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية ١٩٧٩، ص ١١٠  
(٢) الاشتراكية الإصلاحية.  
(٣) سليمان محمد الطماوى - دكتور - المرجع السابق ص ١٥.



بريانيا تعتمد إلى تأمين السكك الحديدية وصناعة الصلب وتؤم، وخرأ جانب كيرا من صناعة الفحم وفرنسا أيضاً أخذت تتجه إلى هذا الطريق — حتى أمريكا التي تسمى بزعيمه العالم الحر نجد فيها أنواراً حتى من التدخل في الحياة الاجتماعية كضمانات البطالة وفـيرها وفي الحياة الاقتصادية حيث يفرض القانون مثلاً على ملاك الأراضي عدم زراعة القمح في أكثر من نصف المساحة المملوكة محافظة على مستوى أسعاره وهناك — مثلاً — حد أعلى للاستثمار لا تستطيع الاحتكارات بد الوصول إليه أن تستثمر أموالها داخل البلاد وعليها أن تتجه إلى الخارج .. الخ فالنظام الفردي لا وجود له بالصورة التي وضعها فلاسفته .

إذن فلا شك أن وظيفة الدولة التي يمكن أن تقوم بها مظهرتين إليها — محصورة في الصور الثلاث التي استعملناها هذا المبحث .

فكيف إذن تقوم الدولة بهذه الوظائف ؟

الدولة في سبيلها إلى تحقيق الهدف من وجودها تؤدي هذه الوظائف الثلاث من خلال الأنشطة الرئيسية لها وهي :

- ١ — النشاط السياسي .
- ٢ — النشاط العسكري .
- ٣ — النشاط الاقتصادي .
- ٤ — النشاط الاجتماعي .

هذه الأنشطة تتداخل في كانه أجهزة السلطة تؤدي من خلالها

وظائفها ولزيادة الأمر وضوحاً نستعرض كل وظيفة وتتناولها بالتعاقب حتى يبين لنا مدى هذا التداخل .

#### (أ) حماية الاستقلال :

تحتاج هذه الوظيفة أول ما يحتاج إليه — جهداً سياسياً يتجلى في جانب اعتراف المجتمع الدولي — بالدولة — وبإقامة العلاقات المختلفة بينها وبين الدول الأخرى والمفاهيم الدوائية والإنليبية وتوضح أهدافها وتعاليمها وأمانها القومية وتشرح سياستها في الوصول إلى تلك الأهداف وهذه التعاليم والأمان القومية ، إلى آخر ما يمكن أن يدعم الاستقلال من جهد سياسي — وإلى جانب ذلك فهناك جهد عسكري متمثل في إعداد الجيوش القوية القادرة على حماية حدود الدولة ودعم سياستها وما يتعلق به ذلك من — عدد كاتبة المكتبات المتنامية من أسلحة وتسلح لها وتدريب وإعداد الأفراد والخطط الدفاعية والمعدومية وهذا من ناحية أخرى يحتاج إلى نشاط اقتصادي يتمثل في تهيئة الظروف الاقتصادية المختلفة التي تتبع العمل على هذه المطالبات — ثم هناك نشاط اجتماعي يتمثل في تنمية القيم التي من شأنها أن تلي في أفراد الشعوب بالانتماء للوطن وما يترتب عليه من قيم انفرادية والنضحية والذخيرة التي لا تنسى إلا من خلال النشاط الاجتماعي .

#### (ب) حفظ الأمن الداخلي :

ويطالب وضوح رؤية تحديد ما لكل وما عليه من واجبات وحقوق وأصايب وماله الأفراد بعضهم لبعض ووسائل تهيئهم من آرائهم

ويعتقد أنهم وعلاقاتهم بالسلطة وحدود السلطة قبلهم وذلك ولا شك  
جهد سياسي .

ووظيفة حماية الأمن تحتاج بالضرورة إلى القوة العسكرية من أفراد  
وأسلحة وإمكانات أخرى تعين الدولة على تنفيذ القوانين والضرب  
على أيدي الماينين بأمنها أو بأمن الأفراد وذلك جهد أو نشاط عسكري .

وكذلك فإن هذا يحتاج إلى جهد أو نشاط إقتصادي يتمثل في تدبير  
الوسائل المالية التي تعين على القيام بتلك الجهد — وود كما يحتاج إلى نشاط  
اجتماعي في الحث على السلوك القويم المطابق لمواضعات الجماعة وقيمها  
وتقاليدها .

### ( ج ) تحقيق الرفاهية :

وتلك وظيفة تشترك في مظهرها وبخبرها مع الوظائفيتين السابقتين  
وتدور وجهوداً وعدمها معها من الناحيتين السياسية والعسكرية، إلى جانب  
أنها في ذاتها قائمة على مفهومين هما التدخل في النشاطين الاقتصادي  
والاجتماعي للأفراد .

وهكذا تتداخل الوظائف في الأنشطة . تلك الأنشطة التي تضطلع  
بها أجهزة الدولة المختلفة النوعيات الموزعة على رفعتها من عاصمتها إلى  
أدنى مستوى حضارى فيها .

ولو أننا للمرة الأخيرة أمعنا النظر في هذه الشبكة من وظائف  
التدخل في الأنشطة لوجدنا أنه يمكننا النظر إليها من خلال زاويتين :

( أ ) إن تلك الوظائف بالأنشطة المزدية إليها هي عبارة عن صياغة لكل حاجات المجتمع المختلفة المتشعبة في كل نواحي الحياة بمعنى أنها تمس صالح الجماعة مساساً مباشراً بل أنها هي في ذاتها صالح الجماعة أو إذا شئنا تعبيراً عنياً هي الصالح المشترك للأفراد أو هي جماع حاجات المجتمع.

( ب ) إن تلك الوظائف وما يؤدي إليها من أنشطة هي في مجموعها المظهر المادي للسلوك الوظيفي للسلطة - فهي والسلطة شيء لا يمكن التفريق فيه .

ومن هاتين الزاويتين تتبع فكرة الأمن القومي بالمفهوم الشامل الحديث .

### ثانياً : الأمن القومي وكيان الدولة

لو أننا عدنا إلى المفهوم المعاصر للأمن حسبما ظهر في تعاليمه في الباب الأول من هذا المزام وطبيعة هذا المفهوم وانقسامه إلى أمن شعوري وأمن إجرائي واستظهرنا مكوناتها لوجدنا أن وظيفة الدولة - على انساع المفهوم الحديث لها في خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها الأفراد إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم - متضمنة تماماً ومائلة بوضوح في المعاني التي ظهرت خلال هذين المفهومين . وذلك لأننا انتهينا إلى أن الأمن الشعوري هو إحساس الفرد بأن دوافعه ( حاجاته ) المختلفة غير معرضة للاحباط وأن الأمن الإجرائي هو الجهد الذي تبذله السلطة لإشباع تلك الدوافع ورد العدوان .

ونود بعد هذا التقريب بين مفهوم الأمن ووظيفة الدولة أن نخطر



خطارة فهو توضيح مفهوم الأمن القومي فلقد ذكرنا فيما تقدم أن الدولة تؤدي وظائفها من خلال الأنشطة الأربعة الرئيسية التي تراوحتها أجهزة الدولة على اختلاف ترميزها وأما كلها .

والآن . . هل لنا أن نتصور كيف يتسنى لسكان ما أن يوقع ضررا بدولة ما ؟

ولا شك أن صور الضرر التي عرفت على مدار التاريخ وإلى ما زالت معروفة لا تخرج كلها عن عبارات - نجحت أو فشلت - فتجتمع كاملا في وجه السلطة لمنعها من أداء وظائفها . . أن تعطيل هذه الوظيفة بصورة كاملة أو جزئية في أي جانب من جوانبها .

فإذا كانت هذه الوظيفة عبارة عن معان ليس لها واقع مادي فإن تعديها في أنشطة الدولة ذات الوجود المادي الملموس يحقق المصلحة التي تتبع لمن يريد - أن يلحق بالدولة ضررا .

ولا يحظر بيان أي منا ولو للحظة أن ما نتخلم عنه هو تعرض السلطة وحدها للمدون . فإن ذلك أمر لا يستقيم مع الفهم الذي وصلنا إليه من أن وظيفة الدولة وعدها يتمثلان من خلال تحقيقها المصالح المشتركة للجماعة بأشباعها لحاجات الأفراد . ومن جانب آخر فإن تلك الوظيفة هي التي تجعل الدولة فاعلا للهدف من وجودها .

ومن هنا تبلور فكرة الأمن القومي في أنه أمن الوطن والمواطن .

وتفسير ذلك يظهر في أن أي أضرار بأية ناحية من النواحي المرعية في أي نشاط من الأنشطة الرئيسية للدولة لا بد وأن يعود بالضرر في وقت واحد على الفرد والدولة .

وإذا كان من السهل علينا ان تبين صورة الضرر الذى يلحق بالفرد  
فتوجه هذا المدوان من عدم إشباع حاجته فى الناحية التى وقع عليها ذلك  
المدوان ، فإن الصورة بالنسبة للدولة او السلطة قد تبدو بحاجة  
لإلغاء بعض الضوء عليها لبيان المنادى الذى يتسلل منها الضرر إلى سكان  
الدولة .

### ١ ( ا ) بالنسبة للشكل القانونى فى الدولة :

تملك صورة خطيرة تنزب على المدوان على أنشطة الدولة المختلفة .  
نحن نعرف انه من المسلم به قانوناً ان للدولة اركاناً ثلاثة هى الشعب  
والإقليم والسلطة . وليس من شك فى ان السلطة تعنى حتى فى حدود  
معنى المفظ صفة الإلزام بمواضعات معينة ، فالظاهر المادى للهيئة الحاكمة  
او السلطة فى نظر القانون ( انها متى وجدت واصبحت قادرة على إلزام  
الأفراد على احترام إرادتها والخضوع لسلطاتها فاتها نصيب صالحه لكونين  
دولة متى تحقق الركنان الاخران ) ( ١ ) .

وعلى هذا فإن إثبات — أى عمل — يكون من شأنه الإطاعة بقدرة  
السلطة على هذا الإلزام او تعطيلها لفترة زمنية او فى بقعة مكانية او  
تحويلها يترتب عليه اختلال الوضع القانونى للدولة بما يطرأ على هذا  
الركن من أركانها وإذا ما وصل اثر هذا العمل إلى حد ازالة هذه القدرة  
ترتب عليه انهيار الشكل القانونى للدولة .

( ١ ) محمد كامل لاية . دكتور . النظم السياسية . للدولة والحكومة . دار

الفكر العربى . القاهرة . ١٩٦٨ ص ٢١ .

وثمة معنى آخر لنسبة هذا العمل ذلك أنه يعنى التعرض للسيادة الداخلية للدولة بمنعها من التصرف بحرية واستقلال في شئونها الداخلية ونحن نعرف أن السيادة تعتبر في نظر معظم فقهاء القانون المعيار المميز للدولة عن غيرها من الجماعات (١) .

#### (ب) بالنسبة للعلاقات الدولية :

وهذه صورة أخرى تترتب على خروج وظيفة حفظ الأمن (٢) من يد السلطة نتيجة لآية صورة من صور العدوان وتعنى بها أثر اضطراب الأمن بمفهومه العام على مركزها الدولى .

فالدولة تعتبر في نظر القانون الدولى العام مسئولة عن أعمال الافراد الذين لا يعملون باسمها أو لحسابها إذا ثبت أنها لم تقم بالاهتمام اللازم (واقدها قرار بجمع القانون الدولى فى اجتماع لوزان سنة ١٩٣٧ أن لا تسأل الدولة عن الأعمال الضارة التى تقع من الافراد إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن تقصيرها فى اتخاذ الوسائل المناسبة التى يلجأ إليها عادة فى الظروف المماثلة لمنع مثل هذه الأفعال أو للمقاب عليها (٣) . وتفسر

---

(١) محمد كامل لية . دكتور . مرجع سابق ص ٢٤ .

(٢) أن حصر صورة الضرر هنا فى اضطراب وظيفة الأمن راجع إلى أن انتقاد الدولة لقدرتها على الوفاء بوظيفتها الآخرين لا يتصور له أثر ضار على المجتمع الدولى ما لم يتم عن طريق تأثيره على الأمن . ( المؤلف ) .

(٣) محمد حافظ غام . دكتور . مبادئ القانون الدولى العام . مطبعة نهضة

مصر . القاهرة طبعة أولى ١٩٥٦ ص ٤١٧ .

الوسائل المناسبة والاهتمام اللازم بالقصور في التشريع أو عدم البحث  
عن الجناة أو عدم معاقبتهم حقيقة أن الدولة لا تسأل في حالة الاضطرابات  
الداخلية إذا كان قيامها لجائياً وقاوتها . وأنه لا بد أن يكون هناك تقصير  
من جانب الدولة كعدم قيام قوات الشرطة بواجبها حتى يمكن أن تكون  
هناك مسئولية . ولدينا هنا لسنا بمعرض البحث عن مسئولية الدولة  
وانعدامها بل أن أمر الاضطراب قد لا يصل إلى حد الإضرار بدولة  
أخرى مما يجعل بحث المسئولية وارداً . إنما نحن نبحث عن نظرة تقييم  
مولية متفق عليها كرد فعل لإفلات زمام الأمن والنظام من يد السلطة .  
فسواء كانت الدولة مسئولة قانوناً أو لم تتوافق قانوناً شروط تلك المسئولية  
فالنتيجة بالنسبة لصورتها الدولية واحدة هي إهدار لكرامة الدولة  
وإظهارها بمظهر العاجز وإظهار الشعب بمظهر غير القادر على حكم نفسه  
بنفسه (١) ويأتي موضوع المسئولية من وجهة النظر هذه أو عدم المسئولية  
موضوع اختلاف في درجة النظرة الدولية أو لنوع رد الفعل الناجم  
عن الضرر .

وفي تقديرنا وكما يرى بعض الماسكرين أن الحكمة من وراء اشتراط  
القانون الدولي لوجود سلطة فاعلة على حفظ النظام كركن من أركان

---

(١) أود أن أذكر القارئ بما اتخذته إسرائيل مائة إعلامية لتشويه صورة  
الشعب المصري في أعقاب حوادث الخطف بامسجد إلى نزعهم — أبو هاشم .  
وحادث المسعود أمين سليمان الذي أطلقت الصحافة عليه لقب السداح .  
وحادث سليم سليم .



الدولة إنما يرجع إلى رغبة المجتمع الدولى فى أن يحفظ أمنه وسلامة أراضيه الدول المجاورة لذلك الدولة وحق يجد الهيئة المستولة التى يمكن التفرغ معها أو مساواتها مما ينجم من إضرار أو ما يكون محتملا منها نتيجة تصرفات رعايا تلك الدول أو اضطراب الأمن فيها . ولا شك أن هذه النظرة تؤيد بما رأته عصبة الأمم فيما يختص بالدول ناقصة الأهلية من نظرتها إلى شعوبها وتقريرها أن تلك الشعوب غير أهل الآن لأن تحكم نفسها بنفسها وكذلك تبينه ( المادة ٧٢ ) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن وصاية بعض الدول المتقدمة على بعض الدول المتخلفة إذا جاءت الفقرة الثالثة منها تشير إلى توطيد السلم والأمن الدولى (١) .

وأى سلم أو أمن دولى هذا الذى تهدده دولة يسكنها شعب غير قادر على حكم نفسه أن لم يكن هذا هو ما قصدناه من وقوع عدوانات من رعايا هذه الدول ناقصة الأهلية على الدول الأخرى .

### (ج) بالنسبة لعلاقة الشعب بالسلطة :

ونعنى ببحث هذه الفكرة أن العبدان على أنشطة الدولة فى علاقة الأفراد بها أى فى خضوعهم وولائهم وطاعتهم للسلطة . وقال أفراد لا يقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تؤدي هذه السلطة عملها فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر على ضرره

---

(١) محمد حالىظ غانم . دكتور . مرجع سابق ص ١٨٥ .

مكتبة

الرضا الذي يحسن إلى تحقيقه في هذه الحياة، (١).

ولا شك أن هذه العبارة ليست وليدة فكر الفيلسوف السياسي  
العالمي هارولد ج. لاسكي - إنما اعتقد أننا اردنا في أكثر من موقع من  
هذا المؤلف .

## الباب الثاني

### الأمن القومي وتطوراتها في مصر

- الفصل الأول : الأمن القومي الحطة والتطبيق .
- الفصل الثاني : الأمن السياسي وأمن الدولة في مصر .
- الفصل الثالث : أجهزة الشرطة وأمن الدولة .





## الفصل الأول

### الأمن القومي — الخطة والتطبيق

- المبحث الأول : تعريف الأمن القومي وعظمته .
- المبحث الثاني : عمليات الأمن القومي وأجهزته .
- المبحث الثالث : الأمن القومي والقوات المسلحة .

# المبحث الأول

## تعريف الأمن القومي وخطته

هناك تعريفات عدة تعرضت للأمن القومي لكنها في غالبيتها تنقسم بالغرض وعدم الشمول والقصور عن التعبير عن محتويات المفهوم . ومن قبيل المضعف الغامض تعريف الأمن القومي بأنه أمن الوطن والمواطن ومن قبيل غير الشامل أنه دفع العدوان الخارجي عن دولة معينة .

وأقرب هذه التعريفات إلى الصحة هو ما يقدم الأمن القومي أنه (المحافظة على كيان الدولة الدام وضمان استقلالها والعمل على تأمينها واستقرار أحوالها الداخلية لصالح ورعاية شعبها) لكتنا نأخذ على هذا التعريف أنه قد تتبع وظائف الدولة ووضعها متراصة وهو بالتالي يشير إلى معنويات غير ملموسة فلا يساعد على توضيح المفهوم ، الأمر الذي يهتق من عدم تقبل مضمون المفهوم ويضفي عليه جواً من الغيبة تريد كثيراً من نظرة الرية إلى إجراءات الأمن القومي .

لذلك فقد عمدنا إلى تعريفه بما يسهى في المناطق ، بالتعريف الإجرائي هادفين إلى أن يشمل التعريف (حدود) المفهوم فيكون بمثابة مرشد لدراسة تفاصيله . ولقد جرى تركيب هذا التعريف على قرار التعريف الأمريكي للأمن الداخلي<sup>(١)</sup> .

---

(١) محاضرات مستر آلامس - با كاديمية الشرطة المالية بواشنطن .

فالامن القومى : هو الجهد القومى الذى يصدر من الدولة لتنمية ودعم انشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية - ودفع اى تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة .

بهذا يكتسب الامن القومى مفهوماً وإجراءً وضحاً من شأنه أن يبرز خطورته فى حياة الدولة بل يبرز المصادلة الهامة التى يجب أن تكون نصب أعين كافة أفراد الدولة أن الامن القومى يساوى كيان الدولة كما قدمنا ولامبالغة فى هذا بعد ما قدمناه فى هذا المؤلف من تحليل آثار افتقاده على الدولة وكيانها القانونى وسمعتها وعلاقاتها الدولية وولاء الأفراد لها بجانب تداخله فى عناصر تكوينها - ويحضرنا فى هذا المجال أن نذكر عبارة الدكتور هنرى كيسنجر إذ عبر عن الامن القومى بأنه باختصار ( أى تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حقه فى البقاء<sup>(١)</sup> .

### خطة الامن القومى :

شهدنا فيما سبق من حديث اتساع مجال الامن القومى واستيعابه لكافة مجالات النشاط فى الدولة . ومن الطائىم إذا كان هدف الدولة فى هذا المجال كبيراً بهذه الدرجة - الا يترك الأمر للبادرات الفردية من أجهزتها نظراً لأن كافة الأنشطة تؤثر وتتأثر ببعضها فقد كان من اللازم أن يخضع العمل فى مجال تأمين هذه الأنشطة وكدالة وصولها إلى الأهداف

---

(١) محمد فتح الله سلامة - لواء - محاضره الامن القومى بمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة .

التي تبغى تحقيقها لنوع من التخطيط حتى يأتى العمل متكاملاً متسجماً متفقاً مع الوحدة العضوية التي تجمع أنشطة الدولة كلها .

( ولتحقيق هذا الهدف تضع الدولة خطة تتضمن كافة الإجراءات التي تراها كفيلة بتحقيق أمنها في جميع المجالات سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً . ويحتاج كل ذلك إلى سياسة إعلامية بالضرورة )<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت هذه الخطة تقدم وفي ذات الوقت تهيمن على كافة أنشطة الدولة فائناً نجد أن كل دولة توكل هذه المهمة إلى هيئة مشكاة على أعلى مستوى فيها - وبعد وضعها تعرض على رئيس الدولة ليوافق عليها ومن ثم يلتزم بها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها .

ومن المنطقي بعد كل هذا أن نستنتج محتويات هذه الخطة وضرورة احتوائها على نواح أرح تناول بالتنظيم والتنسيق والحماية أنشطة الدولة الأربعة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يؤدي بالدولة إلى تحقيق وظائفها الثلاث<sup>(٢)</sup> .

#### اختلاف الخطة وثبات المفهوم :

أن خروج مفهوم الأمن القومي من الأسس التي أوضحناها خلال مراحل هذا الموقف يضع أمامنا حقيقة ثابتة إلزامية ثبات عناصر ذلك

---

(١) محمد تاج الله سلامة - إواء ( مرجع سابق ) .

(٢) راجع تدخل أنشطة الدولة في الوظائف الثلاثة ( المواقف ) .



المفهوم منها اختلفت نظم الحكم من دولة إلى أخرى - وذلك لاعتماده على أسس محلية ثابتة متفق عليها بما يمكن اعتباره إجماعاً . فوظيفة الدولة لا تختلف من نظام إلى نظام كما سبق أن أوضحنا - وقد يحدث نوع من التفضيل والاسبقية بين الوظائف طبقاً لظروف كل دولة ولكن في النهاية نجد أن المحصلة واحدة ومفهوم الأمن القومي ثابت العناصر سواء كانت الدولة في أقصى اليمين أو كانت في أقصى اليسار .

ولكننا عندما نأتي إلى مجال التطبيق في خطة الأمن القومي فسر هان ما تظاهر دلائم الخلاف - وذلك نتيجة حتمية لاختلاف الأيديولوجيات التي تفرض على الدول ألواناً متباينة من النظم ومن الاهتمامات وبالتالي تطبع وظائف الدولة على ثباتها بلونها وتأتي النتيجة في النهاية اختلاف الخطة .

وسوف نتبع من خلال عرضنا لعناصر خطة الأمن القومي مواطن ذلك الخلاف .

### عناصر خطة الأمن القومي :

#### أولاً - الناحية السياسية :

وينقسم نازل هذه الناحية إلى قسمين :

#### ١ - السياسة الداخلية :

ويمكن تلخيصها في كل ما يتعلق بالمخطط السياسي للدولة مثل نظام الحكم كما رسمه الدستور على ضوء أيديولوجية الدولة وحلقة الأفراد بالسلطة

ومارق التعبير عن الآراء والحقوق والواجبات المقررة على الجانبين إلى غير ذلك .

ويبدو هنا الخلاف في الحطة بين معسكر اليقين ومعسكر البسار من زاوية تأثير الأيديولوجية على النظام . فالمعسكر الرأسمالي يتخذ من المذهب الحر عقيدة ولذلك سوف نجد أن حماية وتنمية القوى الرأسمالية هي حجر الزاوية الذي تدور حوله اتجاهات السياسة الداخلية من تشريعات وإجراءات وتدابير وتنظيمات .

وبالنسبة للمعسكر الشيوعي فنجد أن الساطة تتركز في الحزب الذي يعتبر الحارس الأول للشيوعية وبالتالي فإن حماية وتقوية الحزب هي التي ستكون الزاوية التي تدور حولها كافة الوسائل المؤدية إلى ذلك الهدف .

### (ب) السياسة الخارجية :

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو بأنها المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول (١) .

والاختلاف في السياسة الخارجية بين الدول شيء متفق عليه في مجال علم السياسة . ويتحدث علماء السياسة عن بعض العوامل التي تختلف على

---

(١) بطرس بطرس غالي - دكتور - محمود خيرى عيسى - مرجع سابق .

## أساسها سياسة الدولة (١) .

١ - الوضع الجغرافي : وذلك عامل دائم قال عنه ناهليون أن الوضع الجغرافي هو الذي يمل السياسة . ولئن حق أننا أن نعتبر هذا العامل غير مؤثر في ظروف ثورة المواصلات والأسلحة العابرة للقارات إلا أنه ما زال يحدث أثره في العلاقات بين الدول المتجاررة .

٢ - عدد السكان : بما يتفرع عليه من أسباب الدعوة إلى التوسع أو الهجرة في الدول الكثيفة السكان وما يرتبط به من عوامل الوحدة الوطنية .

٣ - النظام الداخلي : من حيث النظام الدستوري واستقرار الحكم ودور جماعات الضغط . الخ .

٤ - القوة العسكرية . وهذا عامل متغير حسب تغير الوسائل العسكرية .

٥ - الموارد الطبيعية : ولنا حديث عنها بالتفصيل .

ويتحدث خبراء الأمن القومي عن عوامل تبدو موافقة أكثر لمناطق المصير<sup>(٢)</sup> وإن تداخلت في مضاميتها مع ما يتحدث عنه علماء السياسة وهي :

---

(١) د بطرس بطرس غالي - د . محمود خيرى عيسى - مرجع سابق ص ٢٥٠ وما بعدها

(٢) حبيب ابراهيم العدلى - مقدم - مفهوم الأمن القومي - بحث مقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ( ص ٢ )

## ١ . مكانة الدولة وإمكانيتها المادية والفنية :

ويتضمن هذا المامل القوة البشرية ووزنها من حيث الثقافة والتعليم ووفرة السكوار الفنية المخافة (١) كذلك قوة الدولة العسكرية إلى جانب مواردها الطبيعية من مصادر قوى أو خامات تعدينية أو رفعة زراعية .

## ٢ . المصالح القومية :

ويمكن النظر لها من زاويتين إحداهما ضيقة تهتمل في صالح شعب الدولة وتحقيق أهدافه الوطنية وإشباع حاجاته ومن زاربة واسعة عندما يكون ذلك الشعب ذا انتماء قوى وترتفع مسئلية الدولة إلى الإلزام بمصالح الأمة التي نبت منها الشعب سواء تبلورت تلك المصالح من خلال تنظيمات قومية أم كانت عبارة عن أمان للأمة .

ونلتزم الدولة في سياستها الخارجية بهذه المصالح القومية حتى ولو أدى بها إلى تجميد بعض أهدافها الأقل أهمية (٢) .

## ٣ . صلة الدولة بالمنظمات الدولية الإفليمية :

فالم اليوم متشابك المصالح لا يستطيع فيه دولة أن تعيش بمول

(١) غنى مصر بالسكوار الفنية وضع على عاتقها مسئوليات قيادة التقدم في العالم النامي وخاف عليها التزاماً قبل الدول العربية . ( المؤلف )

(٢) المثل هنا من قرارات جامعة الدول العربية بقطع العلاقات مع دولة ألمانيا الاتحادية أثر عقدها لاتفاقية التعويضات لإسرائيل . ( المؤلف )



هن تياراته واتجاهاته المنشعبة والدولة في سبيل ذلك تحاول أن تراتم بين مصالحها ومصالح الآخرين - وعلى حد ما يراه الفيلسوف السياسي المعاصر هارولد لاسكي ( أن الغير العلمى والاقتصادى يجعل من المستحيل أن تترك كل دولة حرة في أن تتخذ قراراتها الخاصة في الأمور التى تمس العالم أجمع فهذه الحرية المطلقة في الاختيار في بعض الأمور الحاسمة تؤدى إلى الحروب (١) .

#### ٤ - مجموعة المصالح الأيديولوجية :

وهى التى تنهقق عن طريق دعم الأيديولوجية في المجال الدولى ومناصرتها والدفاع عنها إلى حد التهديد بالحرب أو إشعال الحروب في بعض الأحيان ويكاد هذا العامل يكون هو المحور الاساسى الذى تدور حوله الاختلافات السياسية الخارجية في عالم اليوم . فإذا نظرنا إلى دول الأيديولوجيات نجد معدان حديثنا واضحا فى تصرفاتها . فرد فعل الاتحاد السوفيتى تجاه ثورة المجر والنمرك البينى فى تشيكوسلوفاكيا وصل إلى حد استخدام القوة المسلحة وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر وكان هذا دعما مباشرا للأيديولوجية الماركسية - بينما نجد أن رد الفعل تجاه مشكلة مثل الحرب الهندية الباكستانية وهو تابع من مصالح قومية كان قاصرا على حد الإمداد بالأسلحة .

وعلى الطرف الآخر أصل ردود فعل الولايات المتحدة دفاعاً عن

---

(٢) هارولد ج . لاسكى - مدخل إلى عام السياسة - ترجمة عز الدين محمد

حسين - مجموعة الآاب كتاب ٥٤٥ مؤسسة سجل العرب ١٩٦٥ ص ١١٧

النظام الرأسمالى إلى حد الضرر فى حرب لا تهدد أرضها ولا شعبها ولكن مجرد مهاجمة النظام الشيوعى وحصر مدته فى أضيق نطاق وهذا ما عبر عنه دكتور فى Vessly أستاذ علم الحكومات بجامعة جورج واشنطن بأنها حرب نظام System-War وليست حرب دولة Stato-War ذلك أن فكر الولايات المتحدة عقب إعلان روسيا لتعايش السلى - كان قائماً - على أن السلام بيئة خصبة لنمو الشيوعية الدولية ومن واجب الولايات المتحدة دفاعاً عن النظام الرأسمالى أن تفسد هذه البيئة (١) .

#### ثانياً - الناحية العسكرية :

وهذا هو الجانب الثانى لخطة الأمن القومى - ويقوم على وظيفة حماية الاستقلال بدعم القوة المسلحة للدولة وإمدادها بأحدث الأسلحة وإعداد الخطط والدراسات العملية التى توصلها لهدفها . ولا شك أن الاهتمام بهذه الناحية واحد فى كل العالم إنما يختلف فقط فى الدرجة ففي الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية الممتدة على نطاق العالم والدول الممددة بالمعدن من دول أخرى يأخذ نصيباً من الأهمية منه فى الدول الأخرى .

#### ثالثاً - الناحية الاقتصادية :

وتتأثر هذه الناحية باختلاف الأيديولوجية . فنلاحظ أن المعسكر

---

(١) مجموعة محاضرات الأمن القومى للدكتور فعلى - با كاديبة الشرطة العالمية بواشنطن ( استراتيجيات الحرب المحدودة )

الشيوعى يتم بخطط التنمية وما يتفرع عليها من ضرورة كسب أسواق جديدة كل يوم عن طريق عقد صداقات مع الدول الحديثة الاستقلال ودعمها بالمعونات والقروض . بينما المعسكر الرأسمالى وعلى قته الولايلق المتحدة تنظر إلى هذه الناحية من خلال فكرة النظام الفردى الحر . وينعكس نظام الولايات المتحدة الاقتصادى على سياستها وخططها للأمن القومى فنجد انها تنظر إلى فكرة الشيوعية باعتبار أنها أحد من فرصة الاحتكارات الكبرى الامريكىة فى استثمار أموالها خارج حدودها طبقا للقانون الامريكى بعد وصولها لحالة الذئبع . بل أن هذه النظرة تعدى الدول الشيوعية إلى الدول التى تضع أى قيود على استثمار رؤوس الاموال الاجنبية أو التى يكون النمو الاقتصادى فيها قائما تحت سيطرة الدولة - وتعمل بذلك بأنه يكاد يوافق مقررات مؤتمر الاحزاب الشيوعية عام ١٩٤٦ (١) .

#### رابعا - الناحية الاجتماعية :

والاختلاف فى مجال هذه الناحية أيضا يرجع مصدره إلى الخلاف الايدولوجى فالمعسكر الشرقى والدول الآخذة بالنظم الاشتراكية تقوم سياستها على تحقيق التنمية الاجتماعية المتفرعة على فكرة العدالة

---

(١) مستر ويجرن Wigren مستشار بوزاره للدفاع الامريكىة - محاضره أهداف الإرهاب الشيوعى - أكاديمية الشرطة العاليه بواشنطن - الأربعاء ٢٩ مارس ١٩٦٢

الاجتماعية - فتعمل على تنمية المجتمع من كافة النواحي إلى جانب ذلك وتجميع القيم والتقاليد التي تركز وتقوى الاتجاه الايديولوجي فيها - بينما في الدول الرأسمالية نجد أن هذه هي أهم نقطة في النقد الموجه إليها - إذ أنها تطرح فكرة العدالة الاجتماعية<sup>(١)</sup> فالتدخل في الجوانب الاجتماعية للأفراد قاصر على القدر المحتك بالنظام والآداب العامة .

تلك هي مجالات الاختلاف في خطة الأمن القومي هرطنا فيها لبعض مظاهر الاختلاف فيها بالكثير من الإيجاز - تاركين للقارئ فرصة تتبعها من خلال أنشطة الدول .

---

(٢) دكتور محمد كامل لينة - مرجع سابق ص ٢١٤



## المبحث الثاني

### عمليات الأمن القومي وأجهزته

لعمري :

إذا استعرضنا معنى تعريف الأمن القومي فإننا نلمح فيه نوعين من الجهود . جهد نستطيع أن نسميه بنائي وهو الذي تتولى به الدولة عملية التنمية والدعم للأنشطة أو قيادة التقدم في المجتمع في كافة نواحيه وأهدافه وجهد نستطيع أن نسميه تأميني وهو الذي تضطلع من خلاله أجهزة الدولة بحماية أنشطتها الأربعة ودفع أي تهديد أو خطر أو عدوان عليه.

ولسنا ننوي بطبيعة الحال الحديث عن الجهد البنائي فإن ذلك يتعد بنا عن مجال دراستنا علاوة على أنه أمر تعتبر الإحاطة به في سفر أو أكثر ضرب من الجنون .

وعندما نتكلم عن الجوانب العملية هنا سوف يقتصر حديثنا عن - عمليات الأمن - أو الجهد التأميني الذي يتولى حراسة وحماية القافلة في سيرها نحو التقدم والرخاء ونحن نحققاً لهذا الهدف لا بد لنا أن نمر سريعاً في بناء تصور للأخطار التي يمكن أن تهدد الأمن القومي حتى يأتى الحديث عن عملية التأمين على وضوح وأساس .

فن المسلم به أن هدف الدولة من ممارسة نشاطها هو خلق الظروف التي يمكن أن يعمل فيها أفراد شعبها إلى الحد الأقصى لإشباع

حاجاتهم<sup>(١)</sup> وتتعدد وظائف الدولة في حماية الإستقلال وحفظ الأمن الداخلي وإشباع حاجات الشعب وتحقيق رفاهيته . من خلال ممارسة نشاطاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية - وجميع هذه الوظائف بالأنشطة المؤدية إليها تمثل احتياجات الحاجات المجتمع المختلفة والمتشعبة .  
تتمثل في نفس الوقت المظهر المادي للسلوك الوظيفي للدولة .

وفي هذا الإطار وفي حدود المفهوم العام السابق للأمن فإن فكرة الأمن القومي تندرج ببساطة حول أمن الوطن والمواطن ... لأن أي أضرار بأحد أنشطة الدولة ، ينعكس عليها وعلى أفرادها بالضرورة ، وهو ما عبر عنه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق بأن الأمن القومي ، أي كمبركات يسمى المجتمع من خلالها إلى تأكيد حقه في البقاء ...

وإذا كان خبراء الأمن القومي يتحدثون عنه من جوانبه العملية بأنه ينقسم إلى قسمين أمن خارجي وأمن داخلي يحكم أن الاخطار من جانب ونطاقات التأمين من جانب آخر تمتد من الخارج إلى الداخل والعكس ... إلا أن الحقيقة التي يجب أن تكون دائماً محل اعتبار تتمثل في قاعدة أن الأمن لا يتجزأ وهذه القاعدة تنطلق من عدة اعتبارات أهمها ما يلي :

---

(١) هارولد لاسكي تدخل إلى علم السياسة (مرجع سابق) ص ٢١

(أ) أنه هدف نطاق الأمن (الداخلي والخارجي) واحد وهو حماية الدولة من ناحية توفير المعلومات التي تحتاج إليها لرسم سياساتها في المجالات المختلفة من ناحية أخرى

(ب) أنه الهدف عند الدولة لا يمكن تصوره حصره في موقع واحد أو نطاق جغرافي محدد سواء خارج البلاد أو داخلها.

(ج) أن القوى المناهضة في الداخل تعمل من خلال قنوات دعم وتتسق مع قوى مضادة في الخارج تلتقي معها في أهدافها ومصالحها في مواجهة النظام .

(د) أن طبيعة وظيقتي حماية الأمن الخارجي والداخلي متجانسة ومن الطبيعي القيام بها في إطار من الإنساق والتكامل .

(هـ) إن أية مظاهر لمبدأ عدم استقرار الأمن الداخلي ولو في شقه الجنائي تتخذ ذريعة للتدبير السياسي بالنظام على المستوى الدولي بل أن القانون الدولي قد اشترط للإعتراف بالدولة وجود سلطة وطنية قادرة على المحافظة على الأمن والاستقرار داخل إقليم الدولة .

ومع كل التقدير لهذه الاعتبارات فسوف تظل الحاجة ماسة إلى إضاح نطاقات كل من الأمن الخارجي (المعوي) والأمن الداخلي (الدفعي) حتى يمكن تحديد وظائفهما بوضوح وبالتالي إنشاء الأجهزة التي تضطلع بهما . ولقد أمكن لجبرام الأمن القومي وضع معايير موضوعية للتفرقة بين نطاق الأمن الخارجي والأمن الداخلي عن طريق التفرقة بين نوعين عامين رئيسيين من الأخطار . ولتجسد استنبطت في هذه المعايير

العلاقات القائمة بين أركان الدولة الثلاثة الشعب والاقليم والسلطة .

#### (أ) الخطر الخارجى :

إذا كان الخطر يهدد العلاقة بين الشعب والسلطة معاً كامة ، وبين الاقليم أو الارض التى يعيشون عليها كان يستولى على جانب منها أو يحتمل إبطاءهم كالإستعمار الاستيطاني أو الإستغلال خيراتها ويستخرج مصالحه أو ليقطع وشائج دلائلهم بترائهم ويضارهم . فإنه من المحتم أن يكون قاعل هذا الامر جرم غريب عن هذه الامة فغير متصور أن يقع مثل هذا الامر من بين مواطنى تلك الدولة لإستحالة ذلك واقعياً . وعلى هذا فالخطر الذى يهدد العلاقة بين الامة والارض يكون دائماً

خطر خارجى توجه إليه أعمال الامن الخارجى .

#### (ب) الخطر الداخلى :

إذا كان الخطر يهدد العلاقة بين الشعب والداولة محاولاً إفسادها أو الإضرار بها فإن ذلك الخطر يكون مصدره داخلى ويوجه إليه أعمال الامن الداخلى .

### أولاً : الأمن الخارجى External Security

يمكن أن نعتبر القاعدة الحربية التى تقول : أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع . أساساً استراتيجياً لفكرة الامن الخارجى الا أننا ننظراً للهدف الذى نردوج سوف نتقاضى نسبياً من حصر قاعدتنا هذه فى مهمة الدفاع ذلك أن الهدف ليس دفاعياً بحتاً وإنما مطلوب منه وبالدرجة الاولى اضاءة الطريق أمام الدولة .



وحتى لا نضيع أقدامنا في متاهة التشابك بين أهداف العمليات  
سوف نعتمد في التقسيم الذي نحن بصدده على طبيعة العملية ذاتها :

والطبيعة الغالبة على عمليات الأمن الخارجى هي جمع المعلومات الى  
جانب عمليات التخريب وتصدير الثورة وهذا يشمل حيزاً مختلف الحجم  
وان كان في مجموعة لا يمكن موارنته بحجم عملية جمع المعلومات بل وهو  
قائم ومرتب عايبا . ولهذا يطلق على هذا القسم من العمليات عدة  
أسماء وهي :

١ - الأمن الإيجائى .

٢ - الأمن الهجومى .

٣ - الأمن المدرانى Agressive (١) .

وكل هذه المسميات تطاق على الغالبية العظمى للمهام التي تقوم  
بها الدولة في الخارج .

١ - المعلومات وأهميتها :

لا حياة بدون معرفة - فلو لم يعرف الإنسان منذ نشأته على الارض  
مصادر الخطر ومصادر الأمن لما استعرت له حياة فوقها .

ان كل تصرف يبدر من الإنسان الفرد أو الجماعة وراءه حزمة من  
المعلومات سواء كانت مخزنة في الذاكرة أو حديثة الإلمام بها .

---

(١) يسمى الأمن الخارجى - اصطلاحياً لدى الأمريكين بالأمن المدرانى

Agressive Security

كذلك أهمية المعلومات للدول . فهي لازمة لها في كل ظروفها في سلامها قبل حربها وفي أمنها قبل اضطرابها وفي نموها قبل تنميتها . هي لازمة لقد صفقات التجارة والقروض وفي اتفاقيات التضامن والتعاون العسكري والاتفاق السياسي والفني هي حيوية في تعريف المنتجات وفي التنمية ومأم بلا شك ضد العدو . وسوف يأتي بنا الحديث الى المبادئ التي تستلزم منها المعلومات لتجد أنها شاملة لكل ميادين الحياة . ويحضرنا في هذا الصدد فقرة وردت ضمن تقرير لجنة هوفر لنشاط المخابرات الامريكيه عام ١٩٥٥ تقول : ان مستقبل الامة يتوقف على دقة وكال المعلومات التي تصل اليها المخابرات والتي توجه القرارات العليا للحكومة في المسائل السياسية وخاصة في عالم مضطرب تتقاطع فيه عدة ايدولوجيات<sup>(١)</sup> .

فقيادة أية دولة - وهم واضعو السياسة فيها - بحاجة الى قدر كبير من المعلومات والمعرفة عن البلاد الاخرى . انهم يحتاجون الى المعرفة الكاملة والدقيقة التي تصاحب في الوقت المناسب تماماً وتوفر لهم ادراك الحقيقة الموضوعية عن هذه الدول . بحيث يتمكنوا من وضع خطط عملهم تجاهها<sup>(٢)</sup> .

من هنا يتلور معنى الامن الخارجى :

- 
- (١) حبيب إبراهيم العادلى - مقدم - مرجع سابق ص ٩ .  
(٢) احمد هانى - الجاسوسية بين الوفاية والعلاج - الشركة المتحدة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٧٤ ص ٩٥ .

هو أمن بلانفهوم العام الذى وفيناه حديثاً من قبل .  
وهو خارجو لأن مكان جلب المعلومات بديهي أن يكون خارج  
البلاد - حتى لو تم داخل حدودها فمصادره دائماً خارجية - فهو معلومات  
عن الغير والغير فى الخارج .

#### الطبيعة الاعتبارية للمعلومات :

هذه المعلومات الحيوية للدولة - ما نوعها ؟ سؤال لا يحتاج إلى  
جواب فإذا كنا نقصد به الموضوعات التى تتناولها تلك المعلومات فإنها  
لا بد أن تكون مستغرفة تماماً لمساحة النشاط اليومي للدولة فذلك ما  
نسميه مجال المعلومات وقد تزداد أهمية الحصول على معلومات بمجال عن  
آخر أو نتعجل الحصول عليها تبعاً لظروف كل دولة عن الأخرى - أو  
ظروف نفس الدولة من وقت لآخر - لما طبيعة المعلومات فشيء آخر .

هل هذه المعلومات علنية مباحة للجميع أو سرية ؟

هناك طائفة كبيرة جداً من المعلومات يقدرها الخبراء بنسبة تتراوح  
بين ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من المعلومات عن أى موضوع يمكن الوصول إليها  
بالطرق العلنية المكشوفة عن طريق قراءة ودراسة النشرات الدورية والفنية  
والصحف اليومية والأسبوعية بكافة أبوابها والإستماع للإذاعة والتلفزيون  
والإعلانات فى الصحف أو فى الطريق .. الخ وأطراف مثال لذلك قصة  
الصحفى ( جا كوب برنولد ) الذى وضع مجلداً عن كل تنظيمات الجيش  
الألماني وأسماء قاداته حتى فصائل البنادق ولقد جن جنون هنر لذلك .  
فأمر بمخطف الصحفى واستجوابه عن مصادر معلوماته وكانت المفاجأة

عندما أعان انتشار هذا النزعة النتيجة وهي أن الصحفي وضع توزيع القوات الألمانية من المعلومات التي قام بجمعها من إعلانات الموتي والحفلات وأبواب الإحتفالات . شيد بها قضية الدبلوماسي الشرقي الذي قبضت عليه المباحث الفيدرالية الأمريكية بتهمة نقل معلومات عن الجيش الأمريكي وتدم قصاصات الصحف التي استقى منها معلوماته .

هذا عن المعلومات العامة - يتبقى ما بين ١٠٪ إلى ٥٪ من المعلومات تضرب حولها كل دولة نطاقات من السرية والأمن تلك هي التي توجه إليها أنشطة أجهزة التجسس لجلبها وإستكمال ما نقص من المعلومات .

#### عناصر جمع المعلومات :

حق تؤدي الجهود المستمرة إلى الإفادة من تزييف المعلومات يقتضى ذلك تهيئة كل وسائل النجاح المؤدية للوصول إلى الهدف . وعلى هذا فيجب تناول هذه العمليات بالأسلوب العلمي السليم بإعطاء عناصر هذه العملية كل العناية وعدم ترك شيء منها للصدفة أو حسن الطالع !! ولقد تعرض كثيرون لتحديد هذه العناصر فمنهم من حصرها في جامع المعلومات ومجال جمعها ووضعية جمعها<sup>(١)</sup> وتكلم عنها البعض في تركيزها في الأسلوب المتبع وبعض صفات جامع المعلومات .

لكن المحصر التالي يجمع كل ما تكلم عنه الباحثون ولا يسقط من حسابه أية تفصيل منها كان ضئيلا .

---

(١) أحمد هاني - مرجع سابق ص ١٨٠ .



### ( ١ ) أداة جمع المعلومات :

يشتمل هذا العنصر على كل ما يمكن إستخدامه في الوصول للمعلومات  
أيما كانت نوعيتها ونوعى بذلك الأفراد والأجهزة وكلنا يعلم الآن مدى  
تقدم وسائل جمع المعلومات عن طريق الأجهزة سواء كانت غاية في  
الدقة وصغر الحجم أو ظاهرة ومعروفة للكافة وكيف أن التقدم العلمي  
قد فتح في هذا المجال باباً كان يعتبر من عشرات السنين خيالا يراود  
الكتاب الخياليين فإذا ما شدنا حتى أن نعدد أسماء تلك الوسائل - المعروفة  
طبعاً - فلن نستهلك آلاف صفحات ربما تزيد كثيراً عن حجم هذا الموقف .  
فما بالنا بما زال حتى الآن تحت أغطية السرية ؟

ويثور عادة مع الخيال عن الآلهة - موقف القبر - الإنسان في  
هديات جمع المعلومات وهل ما زال له وزنه في تلك العملية ونسارع  
لنقول نعم فالفرد قادر على الحصول على بيانات لا يمكن أن تصل إليها  
الآلة حتى اليوم وربما لأجيال عديدة قادمة فهناك ما يحتاج للروح الإنساني  
ليلتقطه - ومنها مثلاً الانطباعات وردود الفعل المغلوب معرفتها إزاء  
وضع معينة ومنها معلومات يستحيل أن تصل إليها الآلة حتى ولو كن لها  
( أى معلومات ) وجود مادي فدور الآلة في ذلك يكون عنصراً مساعداً  
للإنسان الذي ما زال حتى الآن فارس الحلبة ، وإذا خطر لمكابر أن  
يحتج بأن الإنسان ربما يقع في تأثير الخداع فتجمله لما انجذبت فيه القيادة  
المصرية في إعدادها للحرب رمضان ؛ إذ خدعت أدق أجهزة التجسس  
بالأقار الصناعية فلم تستطع أن تكشف الاهداد الضخمة للإقترحام

المظيم . وأخيراً فإن مكتبة الدول في إحتلاك تلك الأجهزة محدودة بل وقاصرة على الدول الكبرى بل وبعض من تلك الدول . فلا حيلة أمام باقي الدول إلا أن تاجأ للفرد وهذا ما جعله الآن مختلفاً بوجوده بنفس النقل .

طبيعة الفرد : تختلف طبيعة الفرد الذي يكلف بجمع المعلومات تبعاً لإختلاف نوعية المعلومات فالذي يجمع المعلومات من مصادر المعلنية يختلف في طبيعته وإعداداته عن ذلك الذي يجمعها من مصادر سرية وهو ما يطلق عليه ( الجاسوس ) ويحتاج الجاسوس لعمليات متسلسلة في إعداداته ومهنته للعمل وتوفير وسيلة التويه ( الغطاء ) وقد تطول فترة إعداد هذا الغطاء والتدريب عليه وعلى وسائل جمع المعلومات فترات تدراوح بين سنة في بعض البلاد وإثنين عشر سنة في بلاد أخرى وكل ذلك خاضع إلى أسلوب الدولة المتبع في هذا المجال وطبيعة المعلومات التي تريد الوصول إليها من حيث أهميتها لها والدولة التي تحاول الوصول على المعلومات منها . كذلك وسائل الحماية والوقاية التي تضمنها تلك الدولة على هذه الأنواع من المعلومات .

#### (ب) المعلومات :

إن مجال المعلومات ( سياسة - فكرية - اقتصادية - إجتماعية ) وطبيعتها من حيث العلنية والسرية ومدى أهميتها للدولة والدرجة المطلوبة بها - هذه الصفات الخاصة بالمعلومات تتحكم في عملية جمع المعلومات .

فبالنسبة للفرد - يحدد نوعيته ومستوى ثقافته ومدة إعداداته للعمل

وتكريه وسائل السيطرة عليه ونوع السائر أو الغطاء الذي يلزمه . كما  
تحدد هذه الصفات وتتحكم في وسيلة الحصول على المعلومات هل هي  
مشروعة أم لا ، سرية أم علنية ، محتساج لإنسان أم لآلة أو للإثنين ؟  
وأخيراً تتحكم تلك الصفات في الطريقة التي يتم بها وصول المعلومة للدولة  
الطالبة لها .

### (ج) التحليل والتجميع :

تلك المعلومات التي تحصل عليها الدولة من المصادر العلنية بغضامة  
كميتها وتعدد موضوعاتها واختلاف مدى دقتها وصحتها وقام هائل من  
شذرات المعلومات من النشرات العملية المتخصصة إلى تحقيقات صحفية لا  
تخلو من المبالغة إلى تصريحات المسئولين وغير المسئولين إلى إعلانات  
بيعات و مناقصات وتوريد ومزادات إلى نشرات وفيات وأخبار المجتمع  
وقرارات تعيين ونقل إنها تيار دائم التدفق يحمل شتاتاً من معلومات  
لا يمكن الحكم أو القطع بمجرد ما أو عدم جديدها . وما ترفضه  
اليوم قد تشق في الحصول عليه غداً . وهنا يدخل العقل البشري بمعرفة  
الآلة في استخلاص الحقائق والوقائع منها مما يعرف ( بمعلومات  
الخبرات )<sup>(١)</sup> ولعل من أطرف الحقائق التي تقرب إلى الخرافة في هذا  
الزمان أن إحدى الدول الكبرى قد خصصت مبنى ضخماً يبلغ حجمه  
أضفاف مبنى مجمع التحرير لتخزين كل ما يمكن الإحتياج إليه من أية

(١) تشبه هذه العملية إلى حد قريب عملية التباديل والتوافيق في علم التعداد في

الرياضة . ( المؤلف ) .

معلومات يمكن الحصول عليها من أية وسيلة من وسائل النشر أو غيرها  
حق - داييل التليفون في أي دولة تجده في هذا المبنى ، واملنا نقدر قيمة  
هذا الجهد وما ينتظر أن يعود به على تلك الدولة من فوائد لو علينا مثلاً  
أن المخابرات الإسرائيلية كانت تسأل الأسرى عن قيمة تذكرة الزام  
والأنويس من العتبة إلى العباسية مثلاً !!!

وفي بعض الأحوال والمجالات قد تعطي عملية تحليل المعلومات  
العملية صورة متكاملة عن الموضوع المطلوب معرفته - وفي أحيان  
أخرى قد تفقد الصورة عنصرها أو أكثر يربط أجزائها ويعطي معناها  
بوضوح . وعند ذلك ننحرك الأجهزة المختصة للحصول على هذه الأجزاء  
الفاصلة من الصورة والتي غالباً ما تكون موضوعة تحت نطاقات السرية .

وتختلف الصورة في المعلومات السرية - فعملية التحليل تتخذ شكلاً  
مختلفاً لا يقوم على ( التبديل والموافقة ) بين الشذرات إنما على تجزئة  
الصورة إلى قطاعات يسهل العثور عليها ثم إعادة تجميع هذه القطاعات  
وهذا ما أعطى المعنى للإصطلاح الذي يطلق على عملية التجميع أنها  
( عملية تليفزيونية )<sup>(١)</sup> .

فالوضع في الحصول على المعلومات السرية قائم على مصدرين أما  
استكمال عناصر ربط في موضوع متكامل حتى تتم الصورة النهائية وأما

---

(١) هذا تشبيه بليغ لحركة تحليل المعلومات وتجميعها - فالمعروف أن  
الصورة التليفزيونية تتكون من ملايين الملايين من النقاط المختلفة ( الدكانة ) أو  
( الألوان ) تتجاور في سرعة رهية مكونة الصورة . ( للأولف ) .



موضوع كامل يجرى تجميعه إلى شرائح تكلف بكل شريحة طائفة من الجواسيس للحصول عليها ولا يحظر بالنا أن جاسوساً واحداً أو حتى شبكة جواسيس واحدة يمكن أن تكلف بتغطية موضوع واحد متكامل ذلك أن هذا التصور مخالف لطبيعة هذه العملية السرية النائية المحفوظة بالمخاطر فمن ناحية تقتضى طبيعة عملية نقل المعلومات السرية أن يكون حجم هذه المعلومات صغيراً (١) ومن ناحية أخرى فإن تأمين وصول المعلومات دون لفت النظر إلى تسربها يقتضى تفتيت عملية النقل، كذلك فإن ضمان استمرار تدفق المعلومات وعدم فقد الجهود التى بذلت يقتضى تعديد المصادر التى تبحث عنها حتى إذا ما طرب جانب من تلك المصادر استمرت الجوانب الأخرى فى العمل (كلا خطبوط) وأخيراً فإن تعدد المصادر عن معلومة واحدة يشكل بدوره أسلوباً من أساليب المراجعة لدقة المعلومات والسيطرة على العميل الذى يعرف يقيناً أن آخرين يبحثون عن نفس منالته المشرودة .

## ٢ - التخريب :

يشكل التخريب جانباً من جوانب عملية الأمن الخارجى - أو بمعنى آخر الأمن المجرى أو الإيجابى - وهو أمن لأنه يحقق نوعاً من

---

(١) نقلت أسرار تفجير القنبلة القوية على يد ( كلاوس فوخس ) له - الم الجاسوس طى هامش جريدة معاذية لندنية تم تبادلها فى إحدى محطات مترو الأنفاق بلندن بصورة لم يظن لها رجال الجاسوسية للضادة الانجاز إلا بعد أن اعترف بذلك ( فوخس ) - ( المضاف ) .

الضرر الذي يلحق بالعدو وبالتالي يكفل لقاعدته الأمان . فهو دفاع في شكل هجوم .

التخريب ثلاثة صور معروفة :

( أ ) التخريب المادي :

— المفرقات .

— الحريق .

— الميكانيكي .

— التخريب الساي : أو غير المباشر — وتنفذه الدولة المحرمة في صور شتى - مثل تخريب العمال على الغياب بدعوى التمارض أو إغفال تزيت وتشحيم المحركات أو إهمال تنظيم حفظ قطع الغيار بحيث تستغرق عملية الوصول إليها فترة يتعطل الإنتاج خلالها . أو عمليات السرقة في مخازن المواد الوسيطة في الصناعة . وهذا النوع من التخريب يتم في — دود دون حذف وهدفه الأساسي إضعاف طاقات العمل في أنشطة الدولة المختلفة .

( ب ) التخريب العنوي :

ويمكن التعبير عنه بالحرب النفسية أو التخريب السيكولوجي — ويتم باستخدام وسائل الحرب النفسية كالشائعات والنكبات والإذاعات المضادة والمشورات ... إلخ .

### (ج) تصدير الفن :

وهي عملية تقوم على إثارة قطاعات من الشعب ضد السلطة - أو تحريك عناصر عقائد بعينها - وتبدأ في شكل نشاط مضاد سرى ثم تتطور إلى العنف في شكل حرب عصابات تذكيرا الدولة المخرجة بالمساعدة المالية والسياسية والدعم بالأسلحة .

### العنصر الأساسي في عمليات التخريب :

إذا كان الأمن الهجومي يتمثل في جمع المعلومات والتخريب فإن التخريب في الواقع يعتبر إحدى العمليات التي تقوم على المعلومات فهي تشكل العنصر الأساسي لعمليات التخريب . فالمعلومات هي التي تحدد للدولة الصديق من العدو وبالتالي فهي وراء القرار بالقيام بالتخريب وهي تعطي صورة عن الدولة الأخرى تعين المخطط على اختيار الصورة التي يتم عليها التخريب وهي أيضاً وراء تحديد أكثر الأهداف إحداثاً للضرر في نشاط الدولة الأخرى وتحديد تفاصيل تنفيذ العملية وهي في النهاية التي تحدد العنصر الثاني في التخريب وهو نوعية الخرب وهي - سيكون من المواطنين أم من مندوبي الدولة الفاعلة للتخريب وهذا العنصر يتمثل في عمليات أشبه كثيراً من حيث الخطوات بعمليات إعداد الجواسيس بل أن عمليات التخريب كثيراً ما تنسبون إحدى واجبات الجواسيس إلى جانب جمع المعلومات .

(م - ١٩ - الأمن القومي)

## أجهزة الأمن الخارجى :

فى بداية حديثنا أود أن أشير إلى أن تنظيمات الأجهزة تختلف اختلافاً بيناً من دولة لأخرى وعلى هذا فليس من اليسير أن نعرض تلك التنظيمات لعدة اعتبارات، أهمها ضيق المجال. إنما ما نشير إليه هنا هو الخطوط العامة الواضحة القائمة أساساً على تحليلنا السابق لعمليات الأمن الخارجى.

يمكننا على ضوء ما سبق أن نقسم عمليات الأمن الخارجى إلى :

( أ ) عمليات علنية : وهى تلك التى تقوم على جمع المعلومات من المصادر العلنية المباحة وحملها يعتبر مشروفاً إلى حدود ومقبولاً فى العرف الدولى إلى حدود أوسع نسبياً .

( ب ) عمليات سرية : وتقوم على عمليتى التجسس والتخريب .

وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الأجهزة القائمة على تنفيذ عمليات الأمن الخارجى .

فبالنسبة لأجهزة العمل العلنى - فهى كما يقول ( شيرمان كنت (S. Kent) فى كتابه المخابرات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية العالمية ( أنه يوجد بعض المدنيين وبعض العسكريين مهمتهم أن تظل عيونهم مفتوحة وآذانهم متيقظة أن يمدوا التقارير بما يروا ويسمعوا وهؤلاء هم الدبلوماسيون الذين يعملون بوزارة الخارجية والملاحقون العسكريين الذين ينتشرون فى البعثات النشيلية لدى الدول الخارجية وكل منهم له نطاق تخصص ومجاط عمل يختص به ) .



أما أجهزة العمل السرى فهي ما يمكن أن تطلق عليها أجهزة المخابرات وتختلف تنظيمات تلك الأجهزة من دولة إلى أخرى بل أن بعض الدول تتناول بالتعديل تلك التنظيمات من آن لآخر .

وتعتبر أسس تنظيم واختصاصات وأاليب عمل أجهزة المخابرات من الأسرار العليا الحيوية للدولة .

( ثانيا : الأمن الداخلى Internal Sec. )

تدور عمليات الأمن الداخلى فى إطار ذو محورين :  
 - حماية كيان الدولة وأمنارها من النشاط الموجه ضدها من خارج البلاد - الجاسوسية والتخريب - أو من داخل البلاد .  
 - كفالة الشعور بالأمن لدى الفرد لما لذلك من أثر على كيان الدولة .

من هنا نأتى تسمية الأمن الداخلى بالأمن الوقائى Protective Sec.  
 أو الأمن الدفاعى Defencive Sec. .  
 ويشمل الأمن الداخلى شقين رئيسيين :  
 - الأمن السياسى ؛  
 - الأمن العام Public Security .

وسوف نتناول - الأمن السياسى - من التفصيل من جئين الحديث عن بعض جوانبه فيما يختص بأمن الدولة لبق أبواب الكتاب .

## الامن السياسي :

يطلق أغلب الباحثين هذا المصطلح على الجهود التي تبذل في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها ، ومنع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة .

ويقوم على ضبط الجرائم الضارة بأمن الدولة من الداخل والخارج والتصدى للمشكلات بأنواعها والانحرافات على اختلافها بوصفها تشكل دوافعاً ومنطلقات لإثارة الجماهير أو تطللات يستند إليها الأنشطة المضادة .

ويتكون الأمن السياسي من ثلاثة شعب :

### ( ١ ) قواعد الأمن الخاص :

وهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى حماية أسرار الدولة بتأمين كل ما يتصل بها من أفراد وإتصالات ومؤسسات ووثائق .  
وتعتبر قواعد الأمن الخاص الدرع الواقى لمكافحة إجراءات الأمن القوي فبدونها تصبح كل أنشطة الدولة عرضة لنفاذ العدو وقسلة الذيل من الدولة وتصبح معلوماتها هياً لجواسيس الدول .

### مفهوم السرية :

يجرى التعامل مع الأسرار من الناحية العملية على أساس أن العلم بالسر يكون قاصراً على العاملين في نطاقه ، فإذا كان العمل في موضوع أو قضية يتطلب تضافر جهود خمسة أفراد فإن معنى السرية هنا إلا يزيد هؤلاء الأفراد عن خمسة وحينئذ يزيد العاملين فرداً واحداً يعتبر السر قد افشى أو انتهكت سرية .

وقد ترجم قانون العقوبات لأمرى هذا المعنى في نص المادة ٨٩  
عقوبات حيث أوردت في الفقرة الأولى منها هذا المعنى فقالت ( يعتبر  
سراً من أسرار الدفاع عن البلاد - المعلومات الحربية والسياسية  
والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي يحكم طبيعتها لا يطلعها إلا  
الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك - ويجب مراعاة مصلحة الدفاع عن  
البلاد أن تبقى سراً على من عدا هؤلاء الأشخاص ) .

فالفقرة أوردت نوديات مختلفة من المعلومات على إتساع النقطة  
الدولة ولكن إختارت منها بعضها، وهي تلك التي تكون على درجة من  
التهم من حيث يهتم العلم بها على الأشخاص الذين لهم صفة في العمل  
بها - وإلى هذا القدر لا تعتبر تلك المعلومات من هذا النوع أسراراً -  
لأنها تصبح كذلك حينما ترى الدولة تهم العلم بها عليهم دون سواهم -  
وهنا تصبح هذه المعلومات ذات الصفة التهمية أسراراً للدولة -  
فكان التهمة البهيم صفة لصيقة بالمعلومات وإذا كنا صفة تهمها عليها  
رؤية الدولة لها على زاوية تهمية - فهي طليقة إختيارية للمعلومات .

ومن هذا المعنى يمكننا فهم تهميات الدول إذا نشر بعض  
الأسرار الخاصة بها كما تفعل مثل لا بريطانيا بالتمنية طومانيق وزارة  
الخارجية . وهي صاية تهم ودورها تهم المعلومات التهمية تخفيفاً  
لصحة تأمينها فالمعلومات التي تهم لا تخفف مهامها قبل النشر عنها بعد  
النشر بل هي التي أختلت نظارة الدولة .

رئمة فائدة أخرى نأخذ من هذا الفهم ألا وهو وقوع جريمة إتهامك

الامرار في كل مرة يضاف إلى العالمين في نطاق السر شخص لا يتطلب العدل في السر أن يعطيه - بمعنى أنه لو وقعت جريمة الانتهاك على من شخص وصدر حكم من المحاكم ضد هذا الشخص لا انتهاك هذا السر - فإن ذلك لا يمنع من وقوع الجريمة وتقديم فاعل جديد المعاملة فيما لو وقع فعل الإنشاء أو التسليم أو إلخ... على ذات السر .

وهو فهم منطبق من التعامل العملي مع الامرار على اعتبار ارتباط معنى الجريمة بالعدد اللازم من الافراد للتعامل مع السر - أي الذين لهم حصة في التعامل مع المملوكة . وقد استقر رأي مخرج القانون على هذه المعاني فتبقى المملوكة سرأياً بها تعدد انتهاك سريةها ما لم يتم إعلان<sup>(١)</sup> السر بصورة تجعله معلوماً على أفواه الناس كما يرى الفقيه جارسون .

وعلى ضوء هذا الفهم أصبحت أية معلومات أو رسوم أو خرائط... إلخ يمكن أن يترتب على إفشائها أن يفشى سر من هذه الاسرار - أصبحت أيضاً أسراراً بالتبعية - ( فقرة ٢ ) - وبفهم المفهوم أصبحت إجراءات أجهزة الأمن السيادي في ضبط الفاعلين والتحقيق معهم وأساليب عملها أسراراً للبلاد باعتبار أن إفشائها يفسر على من يريد ، معرفة الاسرار ذاتها ( فقرة ٤ ) حتى المعلومات الخاصة

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل - مبادئ التنص والجرائم المصرة بأمن الدولة من جـ - ٤ الخارج في قانون العقوبات المصري والتشريع المقارن - مطبعة كوستاكسومان ١٩٥٠



بالقوات المسلحة يمكن أن لا تكون أسراراً إذا رأى القيادة العامة  
للقوات المسلحة الإذن بشرها (فقرة ٣) .

#### عناصر الأمن الخاص :

فلما أن الهدف من قواعد الأمن الخاص هو المحافظة على أسرار  
البلاد وهذه الأسرار متداولة بين أجهزة الدولة فمن الطبيعي أن تتم  
المحافظة بتأمين هذه الأجهزة لمنع تسرب الأسرار منها أو تسلل أحد  
إليها وعليه لا بد من تكون عناصر الأمن الخاص مشتملة على :

#### أمن الأفراد :

وهو مجموعة الإجراءات والتعاملات التي تتخذ لتؤكد من ولاء  
العاملين بأجهزة الدولة المتعاملة مع أسرارها - لنظام الدولة السياسي  
وحسن - يرمم سميتهم وبعدم من المشاكل التي قد تورطهم في  
تعاملات أو صداقات قد تؤدي إلى الإيقاع بهم فرائس في أيدي  
علاء النشاط الضار .

وتتطلب عملية تأمين الأفراد إعداد نوعيتين منهم من نطاق العمل :

#### الفرد غير المؤمن :

وهذه صفة أصيلة بخصية صاحبها لا يمكنه التخلص منها ويمكن  
أن نجد الفرد غير المؤمن في نوعين :

١ - ذوي العقائد أو المذاهب المضادة لمقيدة الدولة .

٢ - ذوي الولاء المزدوج ومنهم قتلين - مزدوجي وغير معينين  
الجنسية والمرتبطين بأي أنواع من الروابط مع الدول الأجنبية

معنوية أو عاطفية أو مادية . . . كالتزوجين بالأجنبي . أو أبناء الأجانب  
أو ذوى المصالح أياً كان نوعها تحت سيطرة دول أجنبية .

### الفرد المعرض :

وهو شخص يكون بحكم سلوكه الشخصي أو ظروفه الظرفية عرضة  
للتأثر من نقاط الضعف هذه . . . وم على نوعيتين . . .

١ - أصحاب الذنوب الأخلاقية : كدفع الخمر والمخدرات وألعاب  
الجنسية المثلية Homo-Sexuality وللقامر وزر النساء .

٢ - الأشخاص الذين لديهم مشكلات مادية أو اجتماعية تستغرق  
تفكيرهم وتسبب الإضطراب في حياتهم . . .

وناقى بعد عملية تأمين الفرد بمجموعة من الإجراءات والتدابير التي  
تضع المأمنين في قوائم سلوكية تضمن تأمين المعلومات التي بحوزتهم . . .

### وأهمها : مبدأ المعرفة على قدر الحاجة :

ويقع على قمة هذه التدابير وتسميه بالمبدأ الذهني للأمن أو مبدأ  
الأم ذلك لأنه يجمع في داخله المدينين اللذين يعمل من خلالها قواعد  
الأمن الخاص فهو يمثل مهمل واق للأسرار والأفراد (حبة بها بمجموعة  
هائلة من الفيتامينات) . . .

### كيف ذلك ؟

المعرفة على قدر الحاجة : جملة واحدة ذات وجهين :

### الوجه الأول :

يعطى مفهوم المعرفة بمعنى أن حاجة العمل للمعلومات هي المبرر

الوحيد لمعرفة الأسرار ونحن نعلم أن السرية تعنى نهر العلم على من  
تقتضى حاجة العمل معرفتهم بها . وهو ما يعنى بتنفيذ الجانب الإجرائى  
لقواعد الأمن الخاص .

#### الوجه الثالث :

بحقوق حماية العاملين من السقوط تحت طائلة العقاب فالفرد الذى  
لا يعرف ولا يحاول معرفة أسرار ليست من عمله لا يمكن أن يعاقب  
لمعرفة أسراراً .

والفرد الذى لا يملك بمعلومات سرية لغير الذين تدعوهم حاجة  
العمل لمعرفة لا يمكن أن يعاقب لإشائه أسراراً وهذا ما يعنى بتنفيذ  
الجانب التلقينى من قواعد الأمن الخاص .

#### أمن المعلومات : ( الوثائق )

وهذا هو النهر الثانى قواعد الأمن الخاص ويعرف بأنه مجموعة  
الإجراءات والتعليقات التى تهدف إلى حماية أسرار الدولة من التسرب  
إلى أيدي غير العاملين بها .

وحماية نتائج المعلومات تقوم على اعتبارين :

- ١ - ترسيخ مفهوم السرية ( كما سبق الإفاضة فيه ) .
- ٢ - ترجمة هذا المفهوم فى شكل إجراءات وتعليقات توصف  
الهدف منه .

#### أمن المواصلات والاتصالات :

وهذا هو النهر الثالث لقواعد الأمن الخاص ويقصد به مجموعة

الإجراءات والتعليمات التي تتخذها الجهة لتأمين وسائل النقل (المواصلات) - ووسائل نقل المعلومات (الاتصالات) - تليفون - لا سلكي - مندرج بريد ( ضد التجسس والتخريب ) .

### امن المنشآت :

وهو العنصر الرابع لقواعد الامن الخاص - ونعني به مجموعة الإجراءات والتعليمات التي تتخذ لحماية منشأة حيوية من التخريب أو تسرب حملا النشاط الضار إليها .

وعملية تأمين المنشآت عملية معقدة الجوانب لا يكفي لدراستها والإلمام بأطرافها مجالاً هذا . ولهذا نقصر الحديث فيها على أمرين نقيم من خلالها صلب عملية التأمين وهما :

#### ١ - الحراسة .

#### ٢ - السيطرة على ترددات غير ( جمهور أو ذراو ) .

وهي هذين المحورين لتسيير عملية التأمين في الإطار العام لقواعد الامن الخاص أي توزع عناصر المحورين على الإجراءات والتعليمات المنفذة لها .

#### (ب) الجاسوسية المضادة : Counter-Spionag :

وتجس الجاسوسية المضادة كخط الدفاع الثاني من أضرار الدولة وذلك إذا فشلت تدابير الوقاية الأخرى فتتدخل حينئذ لضبط الجواسيس الذين يحاولون اختراق حواجز الامن .



(مقاومة الجاسوسية لا تعمل من فراغ ، فهي لها نطاقات عمل ولها مجالات بحث ودراسة ، ومع ذلك فإن عملها يجب ألا يجرى خلف الدور الذى يمارسه الأمن الوقائى فعليا - كما يمكن أن تتصور أن تبحث عن الثغرات التى يحتمل أن توجد فى سياجات الأمن الوقائى فى القطاعات المختلفة ، وخاصة تلك التى تكون أهدافاً للجواسيس يسعون إلى إختراقها والحصول على المعلومات عنها (١) .

(ج) أمن الدولة أو مقاومة الأنشطة المضادة State-Security :  
وهذا هو المفهوم الرسمى الذى سوف نتناوله بالفصل - من خلال الفصل التالى لهذا المؤلف .

---

(١) أحمد هانى - الجاسوسية بين الوقاية والملاحق - الشركة العربية للنشر والتوزيع - القاهرة ص ١٦٩ .

## المبحث الثالث

### الأمن القومي والقوات المسلحة

إن القوات المسلحة في أية دولة تعتبر درهما الواقي ضد كل ما يمكن أن يهددها من أخطار . ومن هنا الانطلاق يأتي مدخلنا الحديث عن الأمن القومي والقوات المسلحة .

ولقد آثرنا أن نقرر الحديث عنها ، بحثاً مستقلاً من قبيل منع حدوث اللبس الذي قد يتطرق إلى الأذهان عندما نضمها في معرض الحديث عن حماية الأمن القومي . ذلك أنه قد نشأ لدى البعض خطأ ، إعتقاد بأن مهمة القوات المسلحة تقتصر منذ حد الأمن الخارجي وحصره في رد العدوان من الدولة . ولكن الواقع في كل الصور يحدثنا أن حماية الأمن الخارجي - خاصة بهذا المعنى القاصر من معناه الحقيقي - لا تشكل بالنسبة لنشاط القوات المسلحة سوى مساحة بسيطة . ذلك أن العدوان المباح على البلاد أمر طارئ . استثنائي حتى مع الدول التي لديها مشكلات يصل التعامل فيها إلى حد المصراع المباح - فإن هذا الواجب لقوة المسلحة للدولة أمر وقفي ومن ثم فلا يمكن أن تقتصر مهمة القوات المسلحة على حماية التآمين الخارجي بمعنى رد العدوان المباح من الدولة . ولذلك نتطبع لنا علاقة القوات المسلحة بالأمن القومي سوف نتبع أدوارها المختلفة على اختلاف أنشطة الدولة .

## أولاً : السياسة الخارجية والقوات المسلحة :

سبق أن تكلمنا عن السياسة الخارجية بأنها الأسلوب الذي يدير به الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى .

ومن المسلم به أن الدول تدير علاقاتها مع بعضها البعض بالنظام والحوار والاتفاقات كما أنه قد تنطرق بها الظروف إلى أساليب الضغط السياسي والاقتصادي ثم إلى الحرب .

فالْحَرْبُ كما هو معروف إحدى وسائل تنظيم العلاقات الدولية فهي من أدوات السياسة الخارجية التي تخدم بالمطبع كيان الدولة وأمنها القومي .  
فمتى ما تصل الدولة إلى قرار استخدام القوة المسلحة فمعنى ذلك أنها لم تستطع أن - تصل بعلاقاتها مع الدولة التي سبقت عليها الحرب - إلى نتائج مرضية وتحقق أهدافها أو تحفظ هيبتها وكيانها - وحينئذ لا تجد أمامها إلا سبيل فرض مصلحتها وأهدافها وتحقيق إرادتها عن طريق الحرب .

وذلك هو المعنى الذي يخرج به القارىء من دراسته لكتاب روبرت مكينارا عن الأمم القوي . فقد سلكت الولايات المتحدة في زمن الخمسينات والستينات من هذا القرن طريق ( الحرب المهددة ) (١) ولأخذت منها أساماً لتحقيق هيبتها وجذب ميزان القوة تجاهها وحصر

---

(١) راجع البحث الأول من هذا السجل في المرفقة . فإلى بين حرب النظام وحرب الدولة .

النمو الشيوعي وإعادة ته إلى حدود الستار الحديدي . كما لجأ الإتحاد السوفيتي للحرب لذات الغرض في المجر وتشيكوسلوفاكيا وفي أفغانستان وتمارس حالياً إسرائيل نفس اللعبة في لبنان وتحذر حذوها دول أخرى عربية ودول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة في لبنان فكل طرف يهدف من إستخدام القوة المسلحة فرض واقع يحقق صالحه وإرادته وأمنه القومي .

وبذلك تكون القوات المسلحة لاية دولة دعامة كبرى من دعائم أمنها القومي بل هي في هذا السبيل تعتبر الدعامة الوحيدة لتحقيق إرادة الدولة وأمنها القومي .

وحتى إذا لم يصل الأمر إلى حشد الصراع المسلح فإن إستخدام وسائل الضغط السياسي تستلزم إن تمتلك الدولة من القوة المسلحة ما يوصل الطرف الثاني إلى القناعة التامة بأن الدولة تستطيع ان تمضي في هذا الضغط إلى أبعد حد . أما عن الضغط الإقتصادي فهو وإن انطبقت عليه القاعدة السابقة إلا أنه ينفرد عنها في كون أن الكثير من صور الضغط الإقتصادي تتطلب الإستخدام السلي للقوة المسلحة أو التلويح بها .

وهذا جميعه يوصلنا إلى تناعة تامة بأن القوة المسلحة دعامة لازمة لقرارات الدولة ومنها تنشأ هيئتها ويتقرر وزنها في مجال العلاقات الدولية وبالتالي يتدهم أمنها القومي .



## ثالثاً : التأمين والقوات المسلحة :

وعملية التأمين هنا نقصد بها ذلك القطاع الذي تضطلع به القوات المسلحة في الجانب التأميني للأمن القومي . وهذا القطاع من عمليات الأمن القومي يعتبر متمماً لجهود الأمن الخارجي بالمعنى الذي حددناه ( جمع المعلومات - التخريب - تصدير الفتن ) كما أنه أيضاً يدعم ويتم الأمن الداخلي بمناحيه ( الأمن السياسي بجهود حماية أسرار البلاد - وحماية النظام الدستوري - وحماية علاقة الشعب بالسلطة ) ثم جناحه الآخر ( الأمن العام أو الأمن الجنائي ) .

ففي مجال الأمن الخارجي يأتي الدور الحيوي للقوات المسلحة في رد العدوان عن الدولة وحماية إستقلالها وإرادتها وحرية الشعب .

فالقوات المسلحة تضطلع بواجب التأمين الخارجي دفعاً للعدوان الموجه للدولة من ثلاث طرق :

( أ ) عن طريق الضربة الوقائية للعدو عندما تصل إليها المعلومات مؤكدة لاعتزام العدو شن الحرب على البلاد . أو بطريق تلقى الصدمة ودفع العدو عندما يبدأ هجومه على حدود البلاد . ويتوقف المدى الذي تتابع فيه القوات المسلحة حربها بعد ردع المهاجم على ظروف الدولة واستراتيجيتها فقد تتابع القوات المسلحة جيوش العدو إلى داخل أراضيها وقد تتوقف عن مطاردته عند حدودها الدولية .

( ب ) عن طريق تنمية قوتها وتدريبها وتسلحها فإن

الضعف يفرض بالمدون . ووجود جيش قوى ذو قدرة على التحرك بسرعة وإقتدار وفاعلية يعتبر رادعاً لأى قوى تترصد بالبلاد .

(٣) من طريق عمليات جمع المعلومات التى تضطلع بها أجهزتها المتخصصة لهذا الغرض وعمليات الاستطلاع فى البر ومن البحر ومن الجو والتى تقوم بها أجهزة المخابرات الحربية . وبذلك يتضح لنا - كما سبق ان أوضحنا - أن تصور إقتدار مهنة القوات المسلحة على رد المدون الخارجى ونصر معنى الأمن الخارجى فى هذا النطاق أمر يهائمه كل الصواب .

أما فى ناحية الأمن الداخلى فيسوف يبرز دور القوات المسلحة على اختلاف جهودها فيما يلى :

#### (أ) حماية أسرار البلاد :

تضطلع القوات المسلحة بأجهزتها الخاصة بمكافحة التجسس المسمى بعملية كشف شبكات التجسس المعادية التى تستهدف استنزاف أسرار المجهود الحربى وكذا عمليات التخريب الموجهة للمنشآت العسكرية أو ذات الطبيعة المعاونة للمجهود الحربى والمخابرات العسكرية بفروعها التى تختلف من دولة إلى أخرى تقوم بهذا العمل بالتنسيق الكامل مع جهاز المخابرات الرئيسى خاصة جهاز الجاسوسية المضادة .

#### (ب) حماية النظام الدستورى وحلالة الشعب بالسلطة :

إذ كانت حماية الأمن والنظام فى الدولة تقع على عاتق جهاز الشرطة

بصفة أصلية فإن القوات المسلحة تساهم في هذا المجال في بعض الظروف الاستثنائية التي تمر بالبلاد إذ تلجأ الدول إلى إسناد مهمة حفظ الأمن للجيش في حالات الهياج والاضطرابات العديدة وحينما يخرج زمام الأمور عن يد جهاز الشرطة .

كذلك فإن القوات المسلحة دوراً أساسياً في عمليات مواجهة الإرهاب المنظم وهي عمليات مقاومة الفتنة المسلحة في طورها الثالث المعروف بطور الثبات المؤقت حيث يكون التنظيم السياسي المحارب للنظام الشرعي قد شرع في امتلاك أسلحة تخرج عن طاقة الشرطة مواجهتها . هذا إلى جانب أن العمليات العسكرية التي توجه إلى هذا الطور تتخذ طابعاً حرياً في تكتيكاتها .

#### لأنا : القوات المسلحة والتنمية :

تعتبر القوات المسلحة مدرسة الحياة الاجتماعية الصحية : لحتى في البلاد التي لا يكون فيها التجنيد إجبارياً تصدق هذه العبارة وسواء كانت الدولة متقدمة أو تحت التنمية فإن إنخراط الشباب في سلك الجندية يؤدي دوراً لخدمة المجتمع يستعصى حصر نتائجه أو تقييم عائداته .

إن القيم التي تفرسها الحياة العسكرية والعادات التي يكتسبها الشباب خلال سنى خدمتهم الوطنية والجندية التي تصقل هذا الشباب وتكسبه صلابة وقدرة على مواجهة الصعاب وتحملها . كل ذلك يدعم الحياة ( ١٢م - الأمن القومي )

الإجتماعية وينعكس أثره على كل أنشطة الحياة في الدولة . ان النظرة إلى الشعب الألماني تعطى انطباعات سريعة باختلاف هذا الشعب عن غيره من شعوب أوروبا . فألمانيا على مر العصور قديما وحديثا ، كانت ميدانا للصراع بين الدول تهددها من الشرق إمبراطورية النمسا والروسيا أحيانا ومن الغرب فرنسا أحيانا أخرى . وكثيرا ما انوط الشعب الألماني في حروب بين شرق وغرب لا فائدة له فيها ولا جمل . كل ذلك غرس في ثقافة وتراث وضمير هذا الشعب قيم الجدية والصرامة والنظام . فالجيش مدارس الأمم وهي في الدول النامية يظهر أثرها بوضوح حيث ينتقل الفرد خلال خدمته الوطنية إلى مستوى يدجز التطور البطيء في المجتمع عن أن يحققه للفرد . فهي تقف بالإنسان قفزة واسعة في مستوى تفكيره وتساهم في نمو أميته الثقافية على الأقل ان لم تمنح أميته التعليمية وهي كثيرا ما تكسبه تعلم حرفة أو مهنة وهي على الأقل توسع مداركه وتفتح آفاق تفكيره إلى مدارج لم يكن ليصل إليها .

والجيش قدم راسخة في التطور التكنولوجي فالأبحاث التي تجري في مجالات تطوير الأسلحة والتجهيزات تنعكس بصورة مباشرة على التقدم العلمي للبلاذ بل للبشر ويكفي أن ننظر إلى الأبحاث الذرية وما نتج عنها من خدمة جليلة للعنصر البشري وأبحاث الصواريخ وكيف وصلت بالإنسان إلى الخروج في مجاهل الفضاء والرادار والليزر وغيرها مما يضيق المجال عن حصره . فإذا خرجنا عن نطاق العلم الطبيعي نجد أن علومنا أخرى عادت على البشرية بالنفع العميم كلها كانت نتائج للأبحاث أو التجارب الحربية فعلوم الإدارة بآفرعها والإحصاء والعمليات



الجراحية العظمى خاصة عمليات المصّ كلها طفرت طفرات واسعة نتيجة للأبحاث والتجارب التي تمت في أحضان الجيوش .

وأخيراً فإن للقوات المسلحة في الدول النامية دوراً في تنمية موارد الدولة بمشاركتها الأجهزة المدنية في كثير من المشروعات الحيوية بل أن إحدى الدول دأبت على أن تصدر كُتّاب من جيشها إلى البلاد التي تعاني من عجز القوة العاملة ولقد كان لعملية تصدير كُتّاب جيش هذه الدولة أثره في النمو الإقتصادي السريع لتلك الدولة حتى دخلت في مصاف الدول الصناعية المتنافسة .



## الفصل الثاني

### الأمن السياسي وأمن الدولة في مصر

- البحث الأول : أمن الدولة مفهومه وأهدافه .
- البحث الثاني : تطور أجهزة الأمن السياسي قبل يوليو ١٩٥٢ .
- البحث الثالث : تطور أجهزة الأمن السياسي بعد الثورة .

## تمهيد

الأمن السياسي نعرفه بأنه : مجموعة الجهود المبذولة لحماية الأفراد والنظام الدستوري للدولة وأسرارها وعلاقة السلطة بالشعب . .

ومن هذا المنطلق نرى أن الأمن السياسي يقع في هذا الجانب من الأمن القومي — فالأمن السياسي أحد الشقين المكونين للأمن الداخلي الذي يتفرع إلى أمن جنسي ( عام ) وأمن سياسي .

وذكرنا فيما سبق أنه قد أُصطلح على إطلاق الأمن السياسي على الجهود المبذولة للحفاظ على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورتها لديه . . . .  
أي أن الأمن السياسي يقوم على منع وضبط الجرائم الضارة بأن الدولة من الداخل والخارج إلى جانب التصدي للمشكلات والانحرافات التي من شأنها أن تشكل دوافعاً ومنطلقات لإثارة الجماهير وركاز تستند إليها حركة الأنشطة المضادة<sup>(١)</sup> .

والأمن السياسي بهذا المعنى يترجم جهوداً تسير على محورين :

### المحور الأول :

حماية أسرار الدولة وهذه تضطلع بها أجهزة المخابرات المضادة أو الجاسوسية المضادة باعتبارها خط الدفاع الثاني من البلاد وقواعد

---

(١) محمد عبد الكريم نافع - الأمن القومي - المرجع السابق (ص ١٠٧) .



الامن الخاص باعتبارها خط الدفاع الاول عن البلاد والدرع الواقي  
لكافة إجراءات الامن القومى ( وهذا ما فصلناه آتياً ) .

### المحور الثانى :

حماية نظام الدولة الدستوى وحماية الملاقة بين الشعب والسلطة التى  
تقوم على أساس تبادل - السلطة تقدم مبرر وجودها وهو إشباع  
حاجات ورغبات الافراد ودوافعهم والافراد يقدمون الولاء لها نظير  
ذلك - فأساس وجود السلطة هو خلق الظروف التى يمكن أن يصل فيها  
الافراد إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم - وهؤلاء الافراد لا يطيعون  
السلطة لمجرد الطاعة وإنما يطيعونها لانهم يعلمون أنهم فى طاعتهم لها  
يحققون رغباتهم ويشبعون دوافعهم .

وهذا المحور من الامن السياسى - يطلق عليه الخبراء مصطلح أمن  
الدولة - وهذه فى الحقيقة هى التسمية العلمية السليمة الا أن شيوع الخطأ  
أحياناً يغلب على الحقيقة المقتربة فقد أطلق على هذا الجزء وحدة اسم  
الكل وعرفت هذه الجهود إنفاقاً باسم الامن السياسى . حتى أن بعض  
من تناولوا الكتابة فى هذا المجال خلطوا بين الكل والجزء ولسوف  
يكون تناولنا لموضوعنا من زاوية العلمية سعيأ وراء أقرار هذه الحقيقة  
ولا سيما أنها حالياً بدأت تنحسر من خلال تدريس المادة بأ كاديمية  
الشرطة .

# المبحث الاول

## أمن الدولة - مفهومه وأهدافه

الحق - وهذا من وجهة نظرنا - أن الخطأ قد يكون له أساس .  
ذلك أن عملية حماية الاسرار كمحور للأمن السياسى ليست بارزة  
بصفتها السياسية لاختلاطات فقهية قانونية - فيبقى بعد ذلك المحور الثانى  
وهو حماية النظام ، وهذا أمر كثيراً ما لا يلقى القناعة أو الاحساس  
بنفعه العام لدى الجماهير .

وثمة حقيقة ثانية من وجهة نظرنا ، فإن ما نستطيع أن نسميه أمن  
دولة هو الجهود التى تضع للجماهير ودونها فى ميزان العلاقة بين الشعب  
والسلطة بحيث إذا افتقدت الجهود الامنية عملية المحافظة على حسن  
العلاقة والثقة بين الشعب والسلطة - تبقى من أمن الدولة وجهاً قد يبدو  
للعمامة كريها . ولهذا الكراهية اساس تناولته التحليلات الفلسفية فى  
هذا المجال فإن الجريمة التى تقع على الفرد يكون أثرها قوياً جداً على  
الافراد الآخرين لان كلا منهم يتوقع أو يتصور إمكانية حدوث الفعل  
الإجرامى واستهدافه له وأنه سيكون ضحية تالية لذلك الدوران وما  
هكذا يكون الامر إذا ابتعد ذلك الدوران عن الفرد واستهدف السلطة  
- بعيداً عن حاجات الافراد - أى السلطة كمنحوس معنى فإن تناقضاً  
ظاهرياً يبدو للعين غير الواهية بين حجم الضرر الذى ترتب على  
جريمة أمن الدولة وبين الاجراء الذى اتخذته لردعه ذلك للتناقض

الظاهرى لا شك كان وراء الكراهية والحساسية تجاه إجراءات أمن الدولة (١).

وهذا الوجه الذى قد يبدو للعامه كريها من زاوية عاطفة هو في حقيقة كرية من زوايه أخرى لأن المنبر الوحيد لكل هذه الاجراءات الامنية - من الناحية العلمية والواقعية - هو أنها تستهدف صوالح المجتمع ولا شك إن أول صالح للمجتمع بل جماع صوالحه متمثل في حسن العلاقة بين السلطة والشعب .

لذلك فأتى مع من يطلقون لفظ الامن السياسى على الاجراءات التى يسقط وزن علاقة الجماهير بالسلطة حساباتها - ويصبح تعبير الامن السياسى بعد هذا كله م: أرجح بين وضعين .

أولا : الوضع غير العلمى باعتباره يسير على محورين كما سبق أن شرحنا .

ثانيا : الوضع غير العلمى باعتباره ممارسة للسياسة بالاماليب البوليسية أو الشرطية وهو الوضع الذى يتفق وآراء بعض الفقهاء في تسمية الدولة البوليسية .

مفهوم أمن الدولة :

نحن نعرف أمن الدولة بأنه : الجهود الشرطية السياسية التى هدفها

---

(١) محمد عبد الكريم نافع - أمن الدولة المصرية ( مرجع سابق ص ١٠٥ وما بعدها .

حماية النظام الدستوري للبلاد ومنع ما من شأنه إفساد حسن العلاقة بين  
الشعب والسلطة أو يهدد بإفسادها<sup>(١)</sup>.

ومن خلال هذا التعريف نرى أن المفهوم ينضج إذا ما وصلنا  
لأمريت :

أولاً : طبيعة العمل بمجال أمن الدولة .

ثانياً : نوعية الجهود المبذولة .

أولاً : طبيعة جهود أمن الدولة

قلنا أنه جهد شرطي سياسي وهذا معناه أنه مزدوج الطبيعة  
ولذلك دلالة :

فهو جهد شرطي :

(أ) لأن غالبية العالم المتحضر والمتنامي تضع هذه الجهود في  
مسؤوليات أجهزة شرطية متخصصة . من المباحث الفدرالية بأمريكا -  
والفرع ب باسكتلاند يارد والمكتب الثاني بفرنسا وغيرها .

(ب) لأن الوسائل والأساليب التي تستخدمها أجهزة أمن الدولة  
هي أساليب شرطية وتكتيكات شرطية .

(ج) لأن الإطار القانوني الذي يسمح به مجال أمن الدولة هو إطار  
(منع الجريمة) قبل وقوعها وهو إطار يستغرق عملية الضبط الإداري

---

(١) محمد عبد الكريم نافع (أمن الدولة المصرية) مرجع سابق



التي هي من السمات الرئيسية للعمل الشرطي - ففي مجال أمن الدولة نحن لا نترك المجال للجريمة لتقع ثم بعد ذلك نبحث عن مرتكبها لأن ذلك يؤدي إلى أمرين :

(أ) الاستحالة لأن مرتكب الجريمة قد يصبح الحاكم الجديد . كما في أحوال نجاح محاولات قلب للنظام .

(ب) ضعف الفعالية لضبط اضطرابات الأثر وما تكشف عنه ظروف ارتكاب الجريمة من سبلات قد تكون هي بذاتها منطلقات لأعمال مضادة أو مشجعة لتلك الأعمال .

وهو جهد سياسي :

فما لا شك فيه أن هذا المفهوم يتجاوز بكثير نطاق العمل الشرطي إلى مجالات العمل السياسي ولا يقتصر على الجهود المبذولة لمنع أو ضبط الجرائم المخلة بأمن في الداخل والخارج فقط . . . وهو ما تؤكد اعتبارات الرئيسية التالية :

١ - أن مقاومة الأنشطة المضادة بصفة عامة والمقاتلية بصفة خاصة تتطلب توفر خلفيات سياسية متعمقة ومتخصصة لضمان فاعلية هذه المقاومة .

٢ . أن نشاط العناصر المضادة قد لا يقع بأكمله في دائرة التجريم خاصة في مراحله الأولى ولكن متابعته ضرورة حتمية لاستكشاف خلفياته وأهدافه ووضع التقديرات المسبقة لاحتمالاته لضمان عدم المفاجأة بآية تطورات غير محسوبة .

٣- أن المواجهة في هذا المجال يجب أن تكون مبكرة وبقطة وقادرة على الحسم قبل تمام أركان الجريمة - لأن اكتمالها يعنى أما هو دعائم النظام أو النجاح في إسقاطه وهى نفس الغاية التى ابتغاها المشرع بالنسبة لبعض نصوص جرائم أمن الدولة بتأثيره بعض الأفعال قبل أن تدخل في مرحلة الشروع القانونى المعاقب عليه مثل العقاب على مجرد محاولة قلب أو تغيير نظام الحكم ولو لم تصل إلى مرحلة الشروع فيها . بل أننا إذا استعرضنا نصوص بعض جرائم أمن الدولة وجدنا أن منها ما يشكل أعمالاً تحضيرية للشروع مثل جرائم تكوين الجمعيات وجرائم الحرض على كراهية السلطة وترويع المبادئ المضادة للنظام الأساسى ثم تأتى طبقة من الجرائم تعتبر مرحلة تفكير للجريمة الأساسية ( قلب النظام ) مثل إذاعة الأنباء الكاذبة وغيرها . وإذا كنا قد اتفقنا على أن مجال عمل أمن الدولة سوف يبدأ قبل الدخول لمجال الجريمة التامة فنحن لا نعنى بجريمة أمن الدولة الجريمة الكبرى أى قلب النظام وإنما أى جريمة في مجال أمن الدولة وعلى هذا فإن جهاز أمن الدولة يجب أن يتحرك قبل الشروع في جريمة مثل جريمة إذاعة الأنباء الكاذبة وباختصار فمطلوب من جهاز أمن الدولة يفرص في أحماق الفكر المطروح في المجتمع للتعامل مدققاً بمحصلاً وراء الأفكار التى قد يترتب على انتشارها أضرار بالمجتمع ويفرق بينها وبين غيرها ثم يتابعها حتى تخرج من دائرة حرية الفكر إلى دائرة جريمة الفكر وهذا عمل لا يمكن إلا أن يوصف بأنه عمل سياسى .

٤- أن ضبط الجرائم المخلة بأمن الدولة يخضع في كثير من الأحيان .  
لاعتبارات سياسية لا يكفي فيها مجرد توافر الأركان القانونية لها والادلة  
اللازمة لإدانة مرتكبها فهو - الضبط - أحد متغيرات القرار السياسي .

هـ - أن المتابعة تمتد بالضرورة إلى تتبع حركة المجتمع وأنشطته  
المختلفة لرصد المشاكل والانحرافات وتحديد كل تحرك يمكن أن يمثل  
مبعثاً أو ركيزة للنشاط الضار - وعليها أن تحلل ما نصل إليه وتعرض  
اتجاهات الرأي العام في قياسات دقيقة وتعد تقديرات مسبقة لاحتمالات  
الموقف في المجالات المختلفة في إطار خط عام يستهدف توضيح الصورة  
بأبعادها المختلفة لكافة المستويات القيادية المستولة .

٦- أن الإجرام السياسي في معناه العلى والواقعي يمثل تعبيراً غير  
مشروع عن إرادة أو اتجاه سياسي - وتحريم هذه الاتجاهات يخضع  
لمعايير متغيرة وفقاً لتغير الظروف السياسية الداخلية والدولية وتطور  
التركيبة الأساسية في المجتمع - بما يتطلب في المتابعة رؤية  
سياسية ومرونة تكفل قدرتها على التطوير وهواكبه النظرة السياسية  
المنظورة للدولة .

ثالثاً : نوعية أمن الدولة :

تتفرع جهود أمن الدولة على محورين :

( ١ ) مكافحة الجرائم الضارة بأمن الدولة :

وتركز اهتماماتها بصفة رئيسية على الجرائم المضرة بالدولة من  
الداخل .

(ب) مواجهة المشكلات والالتعريفات :

باعتبار أن المشكلة تمثل عائقاً يعوق السلطة عن أن تقدم مبرر وجودها المتمثل في إشباع حاجات الجماهير وإيصال المشكلة إلا أحد المواقف في طريق ذلك الإشباع وكذلك الحال بالنسبة للانحراف إذ يعتبر في ذاته مشكلة وما يترتب عليه من آثار يمكن أن يستخدم كما تستخدم المشكلة في مهاجمة السلطة إحراجها وإظهارها بمظهر المتهاون في حقوق الجماهير .

ويعتبر هذا النوع الثاني من المواجهة في صلب العمل السياسي لامن الدولة وهو المعيار المميز بين البوليسية والتسلط وبين أمن الدولة الذي يستمد شرعيته وجوده من طبيعة العمل الذي يحافظ على العلاقة بين الشعب والسلطة .



## المبحث الثاني

### تطور نشأة أجهزة الأمن السياسي قبل يوليو

تمهيد :

كنا قد اتفقنا على استخدام لفظ أمن الدولة للدلالة على ما يعنيه البعض بالأمن السياسي ولكن في هذا المبحث حيث كان التناقض بين السلطة المستخدمة للأجهزة وبين الشعب وحيث كان جهاز الأمن يعمل على محور واحد " هو دعم نظام الحكم بصرف النظر عن مدى تقبل الشعب له أو رفضه . لذلك فإن تلك الأجهزة ينطبق عليها لفظة الأمن السياسي بالمفهوم غير العلمي ذلك لأنها كما سنرى من عرضنا سارت على محور واحد من ثلاثة وأهملت أسرار البلاد فلم تكن لها أسرار لأنها كانت نهياً للمستعمر حتى قيام ثورة يوليو بل أنه من المفارقات الطريفة أن المستعمر كان يتكفل بهذا العمل من خلال مخبراته - كما أهملت أيضاً دلالة الشعب بالسلطة لأن السلطة كانت فاهمة لا تقيم وزناً للجماهير ولا للشعب إلا كواجهة وحسب ما سيظهر لنا من تعقب تطور للمفهوم خلال الحقبة التي تبدأ بمصر محمد علي مروراً بفترة الاحتلال و انتهاء بثورة يوليو المجيدة .

## أولاً - من محمد علي إلى الاحتلال :

أنصب هدف أمن الدولة خلال فترة حكم محمد علي ، على تأمين حكمه ضد القوى الوطنية والقوى المناوئة من الأتراك والجرأكة وبقايا المماليك وتشير المراجع<sup>(١)</sup> إلى أنه قد عين خمسين قواصاً - ( وهو لقب أطلق حينئذ على رجال الشرطة غير النظاميين<sup>(٢)</sup> ) وكان الهدف من تعيين هؤلاء القواصين هو تجرى أوجه النشاط الخفي غير المشروع . كما يشار إلى أن محمد علي قد استخدم أساليب متعددة في التعرف على أسرار القصور وما يدور فيها من دسائس أو خطط مضادة له بواسطة مخبرين يهيئون اللغتين العربية والتركية<sup>(٣)</sup> . وهذه إشارة إلى أنهم لم يكونوا من المصريين أو حتى العرب كانوا يترددون على قصور الوجهاء والأعيان في هيئة باعة متجولون وكانوا يحررون تقارير بما يحصلون عليه من المعلومات وبلغوا بها من فتحة في باب بيت قديم بحي السيدة زينب حيث كانت تتلقاها

---

(١) إبراهيم محمد النعام ( نشأة أنظمة الأمن السياسي في تاريخنا الحديث مجلة الأمن العام العدد ٦٦ يوليو ١٩٧٤ ص ٦ وما بعدها .

(٢) يبدو أن القواصين كانوا يكلفون إلى جانب نقل الأخبار بعمليات التنصت الجسدية . فلفظ ( يقوص ) منلهم بالعام إلى اليوم بمعنى يتل والعروف أصل إدارة محمد علي اعتمدت لها اعتمدت على الشوام إلى جانب الأرمن والجناسيات الأخرى ( المؤلف ) .

(٣) إبراهيم محمد النعام ( لارجع السابق ) ولزيد للتصيلات راجع أمين سامي باغا ( تميم النيل ) دار الكتب القاهرة ١٩٢٨ ج ٣٢٧

سيدة لترجمتها وترتيبها وتلخيصها ثم تقديمها إلى ( كتنغدا باشا ) بحكمه  
لاظر على بك نائب محمد علي والذي كان يرأس أجهزة الأمن .

وعندما جاء عباس الأول بعد وفاة محمد علي - ومكان معروفة بتشككه  
ورجميته إذا غلق المدارس والمصانع - أقام نظاماً صارماً للأمن يتيح  
( لضابط المحروسة )<sup>(١)</sup> التعرف على دقائق الأسرار الخاصة للمعاملات  
والشخصيات الهامة أحكاماً للسيطرة على مقاليد البلاد . ثم جاء من بعد  
عباس الأول وسعيد - الخديوي إسماعيل الذي استصدر فرمان الوراثة  
الذي جعل فيه ملك مصر وراثة في بني ولده بعد أن كان لا كبر أبناء  
أمرة محمد علي - فخلق بهذا فرمان عنصرأ مضاداً جديداً لنظام حكمه  
يضاف إلى قائمة الوطنيين المأومين لحكم تلك الأسرة إلى جانب دسائس  
ومؤامرات الأرمن والجرمكس والأتراك - لذلك وامتداداً للخط الذي  
سلكه إسماعيل في كافة مراقب البلاد من تحديث لإدارة الحكومية -  
أنشأ إسماعيل باشا جهازاً للشرطة وكان لهذا الجهاز أثره في كشف خبايا  
النشاط المضاد للخديوي شخصياً كمؤامرات بيوت المال اليهودية ووتشيلاد  
وأوبنهايم كما كشف تفاصيل حادثي الاعتداء عليه الأول سبتمبر ١٨٦٨  
في إلقاء قبيلتين على موكبه بالاسكندرية بميدان المنشية والثانية كشفت  
عن وجود قبيلة تحت مقعده في دار الأوبرا في أبريل ١٨٦٩ ، كما ضبطت  
أول قضية توزيع منشورات معادية له وأثبت جهاز الأمن صلة الأمير

---

( . ) يقصد به مدير أمن العاصمة .

حليق باشا بها وهو أقوى خصوم الخديو ومن أشهر المؤامرات التي قيل أنها كُشفت ضد إسماعيل تلك التي نسب شرف ٢١١ ضبطها لمفتش الأقاليم والتي اتهم فيها إسماعيل صديق باشا (أبرشيب فضة) وكان ناظراً للمالية وقد قتل فيها إسماعيل باشا صديق أو المفتش وألقيت جثته في النيل وأعلن حينئذ أنه قد نفي إلى السودان<sup>(١)</sup>.

وقد امتد نشاط هذه الأجهزة إلى عهد ابنه توفيق الذي استخدمها في كشف أنشطة المراهبين أو (الضباط الفلاحين) كما كانت تدعوم النقابيين ويقيم أحد رجال الخديو<sup>(٢)</sup> أنه أي الخديو قد استطاع السيطرة على الاتصالات عراقية ببعض رجال سلطان تركيا ومعرفة أسرار تلك الاتصالات عن طريق رجال البوليس السري السراي.

### ثالثاً - مرحلة الاحتلال البريطاني :

منذ أن سكت مصر بالاحتلال البريطاني عام ١٩٨٢ فقدت مصر كدولة كل معنى من معاني الأمن القومي وعندما نتحدث عن هذه الحقيقة من تاريخ مصر نكون متجاوزين بهدف الدراسة فقط عن المعنى العائلي والعمل لأمن الدولة.

---

(١) إبراهيم محمد النعام - نفاة أنظمة الأمن السياسي (مرجع سابق ص ٦ وما بعدها)

(٢) أحمد صديق باشا (مذكراتي في نصف قرن) - القاهرة - مطبعة مصر



أن من أهم الأسباب الذي دعت بريطانيا لاحتلال مصر هو المحافظة على خطوط واصلات الامبراطورية إلى مستعمراتها البعيدة في الشرق الاقصى وانما ظل هذا العامل هو عصب تمسك الإنجليز بالبقاء في مصر حتى فيما سمي بتصريح ٢٨ فبراير فقد احتفظوا لانفسهم بواجب الدفاع عن قناة السويس لهذا الغرض - والدولة المصرية أو الحكومة في هذه الفترات من الزمان كانت لا تعدو أن تكون ظلاً للقوة العسكرية البريطانية تنفذ إرادتها حتى أننا يمكننا في معرض الحديث عن الامن السياسي لهذه الحقبة أن نقول تماماً انفرادها بشخصية مستقلة عن جيش الاحتلال . وإذا جاز لنا أن نجنب الشهور الوطنية ونحن نعرض بموضوعية لعملية الامن السياسي ككل في هذه الحقبة فإننا نجد أن جيش الاحتلال كان يحمل محل السلطة في الدولة وبالتالي فإن تعويق أهدافه يعتبر إخفاقاً بالامن السياسي أو بأمن الدولة - فعملية تأمين النظام في هذه المرحلة كانت كلها تدور حول تمكين الدولة المحتلة من احكام قبضتها على البلاد . وكانت الحركة الوطنية قد بدأت تنشط عقب استقرار الاحتلال والقضاء على العرابين في صورة تنظيمات سرية أو جمعيات عرفت منها جمعية الانتقام التي ضبطت في قضية كبرى وسميت بالمؤامرة الوطنية المصرية التي رأسها محمد بك سميد في يونيو ١٨٨٢ والوطنيين الاحرار من خريجي المدارس بالقاهرة . كما شهدت المظاهرات التي تهاجم الوزراء في

---

(١) ميشائيل ماروييم - الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث - المطبعة

الأميرية - القاهرة ١٨٩٨ - ج ٢ ص ٦٢٤

دواوين الحكومة - كما اعتدت الحركة إلى الاقاليم بما حدا بالقوات  
البريطانية للإيفاء (جواسيس) <sup>(١)</sup> من اليونانيين والمالطيين الذين  
يجيدون اللغة العربية - وقد عني صنائع الانجليز من رجال الحكومة  
المصريين الارمن وغيرهم من المتعصبين أمثال مصطفى رياض باشا ونوبار  
باشا بتقوية شركة جهاز أمنهم والذي عبرت عنه المراجع التاريخية  
(الجواسيس) لتعرف على الاتجاهات السياسية بين موظفي الدولة  
وتطرق مجال (التجسس) إلى أسرار بيوتاتهم وحورات كل فرد من  
الصغير إلى الكبير <sup>(٢)</sup>. وقد عين رياض باشا صهره (عمود باشا دهبوس  
أوغلي) وكيلًا لانتظار الداخلية أوكل إليه تلك العملية حيث كان يستقبل  
(رواة الحوادث والخبار اليومية والجواسيس الخصوصيين) في منزل  
رياض باشا بالحلية يومياً .

كما أنشأ الإتحاد جهازاً للتخبرات في وادي حلفا للتجسس على حركة  
المهدى والمتعصبين لها من السودانيين والمصريين . وتحول هذا الجهاز  
بعد هدوء ثورة المهدي إلى جهاز يتعقب الضباط المصريين الوطنيين -  
وقد خصصت له السلطة البريطانية ميزانية بلغت ربع مليون جنيه مصري  
من حصة (البديلة) <sup>(٣)</sup> .

(١) ميخائيل هاروبيم (الكافى) مرجع سابق ج ٣ ص ٤٤ وما بعدها .

(٢) (طبع البديلة) مبلغ من النقود كان يدفع للاعفاء من الخدمة فعند  
أول طلب كان الاعفاء مقابل (١٠٠ جنيه) وهذه المبالغ كانت أو التهاى كان  
يلغ (١٠٠ جنيه) وهي فكرة طبية خطيرة حولت الجيش مع مرور الزمن

وراد تدفق الحركة الوطنية وتمكثف تحركاتها خاصة بعد أن مهدته  
الخديرة عباس على الثاني للانجليز وظهور أحزاب الامر الواقع مثل  
حزب الامة الذي كان وكيله سعد زغلول والذي اتخذ شعار مدالب  
للانجليز لان احتلالهم للبلاد واقع لا بد من الاعتراف به - ظهرت  
جماعات وطنية ( جمعية الإرهاب ) التي بعثت بتهديداتها لسعد زغلول  
وأذنته بسوء العاقبة لموقفه من الطلاب<sup>(١)</sup> - وباعت ذروة تلك الحركة  
بأختيال بطرس غالى باشا رئيس مجلس النظار عام ١٩١٠ . فقامت الحكومة  
المصرية بإنشاء جهاز باسم ( مكتب الخدمة السرية للامن السيامى ) بناء  
على مشورة رونالد جراهام بك المستشار البريطانى لنظارة الداخلية .  
واختص هذا الجهاز بتحقيق الامن السيامى - بمفهومه البارز حينئذ وهو  
امن الاستثمار والطغمة الخادمة له من المتصربين التوابيع لهم وكان هذا  
المكتب مع بعثته - اسماً - للحكومة المصرية ونظار الداخلية بوضع نتائج  
أعماله إلى المعتمد البريطانى - المدوب السامى وقد أرسل ( ملن شتنام )  
مثل المعتمد البريطانى فى مصر إلى حكومته فى ٣ يونيو ١٩١١ بتقرير  
عن أعمال ذلك المكتب أشار فيه بكشفه الستار عن ٢٨ جمعية سرية

---

الى جماعة من المدميين الذين لاطامات لهم سوى الانتهاء من الجندية بخير  
( المؤلف ) .

( ١ ) عبد الحالى لادين - سعد زغلول : دوره فى السياسة المصرية حتى

١٩١٤ القاهرة دار المعارف ١٩٧١ ص ٣٢

للوطنين المصريين<sup>(١)</sup> وكان أن أسندت رئاسة المكتب المذكور (الخدمة  
الدرية) إلى (جورج فيليبس) اليوناني الأصل والذي كان يعمل  
(مأموراً بالضبط)<sup>(٢)</sup> بمحاظة القاهرة ومنح رتبة البكوية هو ومديره  
محمد بدر الدين مدير قسم الضبط بالنظارة جزاء هذا العمل المشرف<sup>(٣)</sup> ؟  
وقد فتحت هذه الترقية شعبة لمصرى واليوناني فانطلقا يرفان ويلفان  
التمم للمصريين واستقرت حماية الأمن السياسى على هذا الاتجاه فترة  
طويلة من الزمن قصد بها أن تكون سبباً مساعداً على اعتاق كل من ينادى  
بالحرية والوطنية ثم عندما امتدت الحركة الوطنية للخارج خاصة بعد خروج  
محمد فريد من مصر أنشأت الحكومة بمشورة الإنجليز وتوجيه الأوردكتشنر  
مكتباً لتتبع الغلاب المصريين الدارسين في الخارج ومطاردتهم ، ومن أشهر  
من تولوا هذا العمل ضابط الشرطة المصرى المدعو (محمد عرفى) وفى سنة  
١٩١٩ عندما اندلعت الثورة المصرية أعيد إنشاء فرقة المباحث السياسية تحت  
إشراف (البكباشى مكفرسون) وبين الأمر العمومى لنظارة الداخلية  
٢٣٤ فى ١٠ أغسطس ١٩١٩ كيف أنه نقل من وظيفته أستاذ بمدرسة  
الزراعة (كلية بغداد) لهذا العمل لتعرفه الوثيق على اللجج والمبادئ

---

(١) يونان لييب رزق - الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى

١٨٨٢ - ١٩١١ - مكتبة الإنجليز المصرية - القاهرة ١٩٢٩ ص ٧١٨

(٢) مأمور الضبط فى التسمية السابقة لوظيفة مدير إدارة البحث الجنائى

(الزلف) .

(٣) إبراهيم محمد النعمان - مجلس الأمن العام (مرجع سابق) عن الأوامر

العمومية لنظارة الداخلية الأمر العمومى رقم ٤١٤ فى ١٠ يوليو ١٩١٠



والثقافة المصرية خاصة للفلاحين ، وقد أنشئت بالاسكندرية فرقة مباحث سياسية بمائة لثة التي كانت بالقاهرة وأسندت رئاستها إلى الارهاى الشهير البكاشى ( ا . انجرام ) الذى كان مفتشا للشرطة بالاسكندرية والذى يوجع له ضبط قضية مصرع السردار وطريق عملية محمد نجيب الملبأى واستقرت كافة هذه الاجراءات تحت قيادة البريجادير جنرال ( جليبرت كلاتون ) مدير المخابرات فى وزارة الحربية والذى عين مستشار الوزارة الداخلية فى ١٠ ديسمبر عام ١٩١٩ وذكر فى مرسوم تعيينه لدعم الاشراف على خطط الأمن السياسى<sup>(١)</sup> .

وعندما انتهت الثورة وبالتحديد خلال دام ١٩١٢ كان الملك أحمد فؤاد الاول قد دخل كطرف ثان فى لعبة الأمن السياسى وأصبح هدف الأمن بالبلاد مزدوج فهو أمن لقوة البريطانية وأمن للملك وقد تنازل ذلك العمل أحد رجال الملك المعروفين هو حسن نشأت باشا الذى أنشأ نظاما محكما فى الداخل والخارج لنقل أخبار الوطنيين وأنصار الخديوى عباس الذى لم يهدأ لحظة لاستعادة عرشه .

وفى هذا العام بالذات أدرجت الحكومة وبناء على مخبرة مع اللورد اللبى مبالغ ألفى جنيه لإنشاء مكتب للأمن السياسى بالوزارة لمواجهة التزايد المستمر فى الاعتداء على حياة الانجليز وأهوانهم وتبع هذا الجهاز الذى سعى ( بالقسم المخصوص ) لإدارة عموم الأمن العام

---

(١) ابراهيم محمد النعام — « الأمن العام » المجلد ٦ ، القسم الثانى للمقال

ووضع تحت رئاسة الضابط الانجليزى (المستر بليت) .

وفي سنة ١٩٣٠ أنشأ اسماعيل صدق جهازا تابعا لمجلس الوزراء مباشرة - حيث كان هو رئيسا للوزارة - أطلق عليه المكتب السيامى وأسند رئاسته لابن شقيقه الذى كان محافظا للقتال ويدعى (أحمد بك كاهل) بالإضافة إلى عمله كمحافظ وقد أسهم هذا المكتب فى عمليات توظيف الانتخابات وتآلف حزب الشعب ومواجهة حركة الاحزاب الأخرى وقد ظل هذا المكتب يعمل فى خدمة أهداف رئيس الوزراء حتى أن رعيه هين مديرا لعموم الأمن العام بعد ذلك ثم انتدب الى مجلس الوزراء - عندما سقطت وزارة صدقى جاء بعده حيد الفتح يحيى باشا الذى أنشأ ذلك المكتب ونزل مديره من الخدمة فى ١٤ فبراير ١٩٣٤ (١) ولم يقتصر إنشاء هذه المكاتب الشخصية علىحكام الانقلابات الدستورية الذين كان الملك يحيى بهم بل أن وزارة الوفد التى جاءت بأوامر إنجلترا فى ٤ فبراير ١٩٤٣ قد أنشأت مكاتباً مماثلاً أطلق عليه (مكتب البوليس السيامى) فى سبتمبر ١٩٤٣ وهين له البكباشى (أمين خليل) (مساعد قومندان كاية البوليس الملكية) يعاونه ضابطان وقد استمر العمل فى هذا المكتب حتى أقيمت حكومة الوفد عام ١٩٤٤ وحلت محلها وزارة الهيئة السعدية برئاسة أحمد ماهر باشا حيث أنشئ

---

(١) ابراهيم محمد النعام - مجلة الأمن العام مرجع ساني العدد ٦٧ ص ٥٥ - مجموعة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية من عام ١٩٣٠ الى

هذا المكتب وأحيل رئيسه للمعاش في أكتوبر من نفس العام (١).

وهذه صورة واقعية بالأدلة والبراهين تبين إلى أى مدى إستخدام الأمن السياسى فى غير الهدف الذى قامت عليه فلسفته وفلسفة الأمن بصفة عامة فلقد تحول إلى مكاتب حراسة خاصة تكل بالخصوم السياسيين أو المواطنين الشرقاء على يد الإنجليز مرة وعلى يد الملك ثانية وعلى يد الأحزاب مرة ثالثة . أما أمن الشعب واحتياجات الشعب وأسرار البلاد وغير ذلك من الأعباء التى يفترض أن تكون من أعمال هذه المكاتب فلم يكن فى ذهن النالوث المتحكم فى مصائر البلاد أن يكلف مكانه الخاصة ١٩ ويشغلها عن مهمتها الرئيسية وهى تأمينه ضد خصومه حتى عندما بدأت الشيوعية تنتشر خارج الاتحاد السوفيتى فإن هذا لم يحرك مشاعر حكام البلاد من الإنجليز أو الملك أو الساسة فالمعروف أن الحركة الشيوعية فى مصر بدأت فى عام ١٩١٩ بعد عودة على حسنى العرابى من الإنعقاد السوفيتى ومع ذلك فقد كان أول رد فعل ضد الحركة الشيوعية بعد خمس سنوات إذ أنشئ فرع القسم المخصص لمواجهة ذلك التيار فى أبريل ١٩٢٤ وكانت أعماله قاصرة عن الهدف حتى أن ذلك النشاط قد استشرى بشكل كثيف وليس أدل على عدم التنبه إليه من أن تجريم المبادئ الهدامة لم يتم إلا فى وزارة صدقي باشا عام ١٩٣٥ - مع أن قوى القصر والأحزاب كانت تستخدم لفظة الباشفية لإتهام الوطنيين وإيقار

---

(١) إبراهيم محمد النعام - مجلة الأمن العام (مرجع سابق) ص ١٥.

صدور الإنجليز ضدكم ولقد أخبرنا بذلك أحد الزعماء الإنجليز وسكرتير حزب العمال البريطاني الأسبق ريتشارد كروسمان في كتابه المهمة الفلسطينية ، الذي أصدره عام ١٩٦٤ . يصف فيه الحالة السياسية في مصر ... فيحدث عن الوضع الإجتماعي في البلاد عندما مر بالقاهرة في طريقه لفلسطين فيقول بأن هناك قشرة رقيقة من طبقة ثرية يغلي تحتها بركان ثائر ،<sup>(١)</sup> ثم يعضى ليقول - أن هؤلاء كانوا ينادون بالشفعية ليس لمجرد الخوف من توسع روسيا ولكن لأنهم كانوا يتمنون بالشفعية كل حركة أو حتى ميل حتى لو كان ليبراليا .

ويتقل كروسمان بعد ذلك للحديث عن الأحزاب المصرية فيقول ، « أن الحركة الثورية ما زالت غير محددة ومشوشة ، ولكنها موجودة ، وهدفها ليس مجرد دمار البريطانيين والأجانب ولكن تحطيم النظام السياسي الحالي بما في ذلك الأحزاب السياسية التي أصبحت السياسة المصرية - بسبب كفافها الوهمي<sup>(٢)</sup> - غير جادة ، .

ثم تنوّل شهادة المؤلف في فقرات أخرى من الكتاب فيقول :

---

(1) Richard Crossman, The Palestine Mission; A personal Record — Hamish Hamilton London. 1946. p. 114.

(٢) استخدم المؤلف تعبير - shadow boxing - وهو حرفياً يعني تدريب اللاكسين للاكمة الهواء - ويعنى هنا أنهم تتظاهر بالمداء للإنجليز وهو ما يفسره ما جاء في الفقرة التالية مباشرة ( المؤلف ) ص ١١٥ .



و لقد كنت متحيراً في بادئ الأمر — لماذا؟ ما دامت الحركة الوطنية تعادى الاستعمار البريطاني والصهيونية — لماذا يقودها الساسة الذين هم في أشد الحاجة للحماية البريطانية — في أحاديثهم الخاصة فإنهم يعترفون أن الجلاء التام للقوات البريطانية سوف لا يؤدي فقط إلى فقدانهم مراكم ولكن أيضاً إلى اضطراب اجتماعي عميق ولكن هؤلاء الساسة يعرفون طبعاً شعهم . ولذلك فإنهم سرّاً يطلبون المساعدة البريطانية ضد ( البلشفية )<sup>(١)</sup> ، لقد كن عليهم أن يجدوا الأمنية الشعبية في الإستقلال الوطني وكان هدفهم أن يقربوا الاضطراب الاجتماعي بأن يلعبوا دور الوطنيين .

وطبعاً ان الاضطراب الاجتماعي في موضوعنا هذا لم يكن سوى معاداة الإستعمار وأعرانه الخونة ، الذين يقول فيهم حليفهم في أرج حدائقهم هذا القول ويتخطاه إلى الحقيقة المرة بقوله :

لقد واجه هذا الوضع المستريبف ( رئيس الوزراء حينئذ ) بمشكلة حساسة فالفئة الوحيدة التي — تريد بريطانيا تنتمي إلى قشرة رقيقة على سطح المجتمع المصري — والسبب الرئيسي الذي يدعو الأغنياء المصريين إلى الرغبة في الإبقاء على القوات البريطانية هو أن يضفطروا على الجناح اليساري للحركة الوطنية ١١٤ التي تحدد النظام الاجتماعي وإذا ارتبط

---

(١) واضح من فقرة سابقة للأستاذ أوردها أن الساسة المصريين في ذلك الوقت كانوا يتهمون الحركة الوطنية بجلاء الإنجليز بالشوعية — والمؤلف نفسه قد أشار إليها بتعبير الحركة الوطنية في بداية هذه الفقرة ويضع كلمة البلشفية بين قوسين لإبرازاً إلى أنها ادعاء الساسة المصريين ١١

البريطانيون بالتحالف مع نوح كذا من (الأصدقاء) فان النفوذ  
البريطاني سوف (يسكنس Swept ٠٠٠) عندما تنتصر الحركة الوطنية  
وهي لا بد متصرة ان أجلا أو عاجلا (١).

وإذا كان هذا هو نصيب المواجهة الأمنية للشيوعية فالتنا نرى فيه  
شيء من الجدبة لعله قد أعطى بعض الفوائد وان كان خليط الذين كتب  
هزم أنهم شبه حيون قد سبب مناصد كثيرة للجمار الأمن الذي هالج  
ذلك الأمر بموضوعة وتجرده، حتى أن اتهام الشيعة بالشيوعية قد ترتب  
عليه تشويش إيس بالقبل (٢). وهما يكن من نتائج ذلك الخاط قد  
كان هناك على الأقل نوع من المتابعة لهذا النشاط الهدام لكن الكارثة  
كانت أكبر فيما يخص مراقبة النشاط الصهيوني ولا شك أن تحول  
الأحزاب من صفوف الوطنيين إلى صفوف المتفعين وإندفاع حرب  
الأغلبية، وراء تيار الرأسمالية كما أن مساس المتصدين في هذه الأحزاب  
وكانوا يملكون المال الوفير قد ساعد كبار الصهاينة الرأسماليين أمثال  
المليونير سوارس وهو من قطاوى وغيرهم على إخفاء تحركاتهم الصهيونية  
في البلاد ولم يكن تأثير هؤلاء على المادة المصرية بأقل من تأثيرهم على

---

(١) ريتشارد كروسمان - لاهمة الفلسطينية (مرجع سابق) ص ١١٥ .

(٢) من أطراف الدارقات اتهام المؤلف وزميله الأستاذ محمد سعد الدين  
وهبة منذ كانا طالبين بكلية البوایس عام ١٩٤٨ بالشيوعية - ذلك في خطاب  
إضراب البوایس الذي أسهموا فيه وهما طالبان بالكلية بإخراج الطلبة مع آخرين  
من الزملاء لإحتلال نادي ضباط البوایس بالانزبكية (المؤلف) .

الإنجليز فيروى فلاديمير جابوتنسكى الزعيم والفيلسوف الروسي الصهيونى فى كتابه قصة الفيلق اليهودى كيف أن المليونيرو سوارس قد واجه وكيل محافظة الإسكندرية الإنجليزى فى مكتبه فى مداعة جريئة إعترافه بأنه كان من بين اليهود المتظاهرين وكان يذوق خراطيم مياه الإطفاء التى استخدمت لتفريق المظاهرة اليهودية بالمطرواة كان ذلك فى عام ١٩١٥ بعد إعلان الحماية على مصر حيث كانت المظاهرات محرمة تماماً على المصريين بل والإجتماعات . ومن بين مخزيات القدر التى يرويها جابوتنسكى باعتزاز وكبرياء فخار - فى ذلك الكتاب أنه يقول : أن أول مرة يمسك يهودى بالسلاح كان على أرض مصر وتألقت نواة الفيلق اليهودى فى الاسكندرية وتلقى تدريبه فى الحلية عام ١٩١٦<sup>(١)</sup> وليت الأمر اقتصر على هذا - فن بعد ذلك وفى أتون المعركة المصرية بين الفلسطينيين والصهاينة كان أثرياء اليهود يدفعون وبانظام لشراكتهم المنتظمة وتبرعائهم للصندوق اليهودى - بل أن ما يدعو للثناء بل للسخرية المريرة أن (بن حورين) مؤسس إسرائيل كان يدخل القاهرة كما يدخل كل أديب حتى سنة ١٩٤٧ وتشهد بذلك وثائق كثيرة وكان يفضل الزول فى فندق مينا هاروس - ومن الطبيعى أن يحىء بن حوريون إلى القاهرة لم يكن لجرد النزهة وإنما لمزيد من الدسم اليهودى من أثرياء اليهود المصريين والنخيط لإسرائيل الكبرى

---

(1) Flapemir Jabotinsk - The Story of The Jewish legion -  
New York - 1951. « غير موضح الناشر »

التي لم يكن سرا حينئذ أنها تشمل سيناء وشرق الدلتا حتى مدينة بنى سويف  
وكان ذلك يجرى تحت سمع وبصر الحكومة المصرية ؟ ١١ ؟ ولا تحرك  
ساكني قبله حتى استشرى الداء وهدد البلاد وأفقرها . لكن هدف أمن  
الدولة في هذه الحقبة كان لا يشمل الصهيونية كخطر على الدولة التي  
تجسدت في ثالث الاحتلال والملك والأحزاب الحاكمة ، بل أن الملك  
فاروق قد استغل هذه الفوضى الأمنية وظاهرة المكاتب الأمنية (الخاصة)  
فأنشأ الحرس الجديد الذي تم على يديه وفي الظلام إغتيال الكثير من  
الشرفاء المناضلين أمثال الدكتور عزيز فهمي وعبد القادر طه كما شارك  
في إغتيال حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين وشرعرا في نفس وقتل  
بضيع من ساسة ذلك العهد لجرد أن تقوم شبهة حول إنحرافهم عن خط  
الولاء لذلك ( المفدى ) .



## المبحث الثالث

### تطور أجهزة الأمن السياسي

( بعد الثورة )

من المطلوب دائماً أن يبقى مائلاً في أذهاننا المفهوم العلمي للأمن السياسي من أنه يشتمل على أجنحة هي :

( أ ) الجاسوسية المضادة .

( ب ) تأمين المعلومات ( قواعد الأمن الخاص ) .

( ج ) أمن الدولة .

ومن المهم أيضاً دائماً أن يبقى أمامنا واضحاً إلا خلط بين معنى الأمن السياسي وأمن الدولة .

وعندما نتناول في هذا البحث الحديث عن تطور أجهزة الأمن السياسي إنما نتبع في الحقيقة تحقق إستغراق فلسفة الدولة الأمنية وإستيعابها لهذا المفهوم أكثر من تتبعنا لأبدية تنظيمية خاضعة - إلى جانب محاذير السرية - للتبديل في الهياكل ومع ذلك فلا بد من الإشارة بشكل أو بآخر لتلك الأجهزة فيما يخدم أهداف هذه الدراسة .

أولاً - أجهزة الأمن السياسي :

١ - إدارة المباحث العامة :

أنشئ هذا الجهاز عام ١٩٥٢ بعد الثورة بأوامر قليلة واستهدف

من إنشاء كفاءة تأمين النظام الجديد ضد التهديدات الداخلية وإنعكاسات التأثيرات الخارجية على البلاد كذلك تأمين المواطنين ضد تجاوزات أجهزة الدولة وفي مقدمتها إجراءات البرليس السياسى ومعلوماته المسجلة .

وقد باشرت ( إدارة المباحث العامة ) للذوط بها هذا العمل تحقيق أهداف الأمن السياسى ( كسكل ) بمفهومه الثورى والقومى - فلم يكن للدولة أجهزة تدافع عن معلوماتها السرية التى كانت - وذلك أمر طبيعى منهكة حرماتها طوعا على يد الإنجليز - وكانوا يضعون فى حساباتهم أن تلك المعلومات جانب من معلوماتهم ولذلك كانوا هم الذوطون بحمايتها . أو قل أناطوا أنفسهم بها بحكم الأمر الواقع ولم تكن لدى مصر من الأمر ما يمكنها من اتخاذ إجراءات حماية خاصة بها لهذا السبب - لكن على الساحة العسكرية من خلال نشاط الجيش كانت هناك إدارة متراضة للمخابرات الحربية وكانت تقوم على عملية الاستطلاع أكثر من غيرها أى عملية جمع المعلومات أكثر منها عملية لتأمين المعلومات .

ولقد كان أول إنشاء للمباحث العامة أن وضعت فى ثنايا البناء التنظيمى لمصلحة الأمن العام<sup>(١)</sup> وذلك طبيعى لأنها حلت محل القسم المخصوص

---

(١) أحدث هذا الوضع التنظيمى لها خلطا لدى بعض من تناولوا الأمن القومى بالدراسة فخلطوا بين الأمن الداخلى الذى يشمل الأمن السياسى والأمن الجنائى أو العام - وبين الأمن العام - باعتبار أن مصلحة الأمن العام كانت تضم العمليتين الأمن الجنائى والأمن السياسى - بينما مفهوم الأمن العام ينصب على حماية الأفراد ( الباحث ) راجع الأمن القومى ص ١٢

الذى كان من مكونات تلك المصلحة ثم استقاع منها بعد ذلك . ثم أضيف إليها هذه عملية حصر أعداء الشعب المتعاونين مع الإنجليز وتطور هذا الواجب إلى - حماية أسرار البلاد - فأسند لاحد فروعها تتبع الجواسيس أى القيام بعملية الجاسوسية المضادة وكانت هذه نواة إنشاء جهاز المخابرات العامة المصرى حيث إنطلقت هذه الوحدة عن المباحث العامة واستكمل تنظيم جهاز المخابرات بإضافة واجب الأمن الخارجى إليها وبدأت تعمل مستقلة منذ بداية الخمسينات .

## ٢ - جهاز المخابرات العامة : ( مداومة التجسس ) :

وسوف نتكلم فى هذا الجانب عن عملية الجاسوسية المضادة دون غيرها من أعمال هذا الجهاز - وإن كان بعض الباحثين يضمنون عملية الجاسوسية المضادة فى إطار الأمن الخارجى بحكم طبيعتها الهجومية كطبيعة الأمن الخارجى وبحكم أن نطاق العمل الخارجى أكثر اتساعاً من نطاق عملها الداخلى - . لسكتنا فى الحقيقة مع الراى الذى يتبع فلسفة عمل الجهاز لوضعه فى هـ هذا الجانب أو ذاك لأنها هى الالبت دائماً - وإذا كان الهدف من الجاسوسية المضادة يدور حول الدفاع عن أسرار البلاد فإنه يقع بذلك فى نطاق الأمن الوقائى أو الدفاعى وهو المعروف بالأمن الداخلى .

والجاسوسية المضادة تنحصر كخط الدفاع الثانى عن أسرار الدولة حتى إذا لم تفشل تدابير الوقاية الأخرى<sup>(١)</sup> فإن خط دفاع ثالث ليس

---

(١) قواعد الأمن الخاص - وتعتبر الدرع الثانى للأمن القومى وخط الدفاع الأول عن أسرار (الباحث) .

بمعنى ثانى للأول لأنها دائمة المعنى وراء الدين يحاولون إختراق حواجز الأمن .

ومقاومة الجاسوسية لا تعمل من فراغ ، فهي لها نطاقات عمل ولها مجالات بحث ودراسة ، ومع ذلك فإن عملها يجب ألا يجرى . خاف الدور الذى يمارسه الأمن الوقائى فى القطاعات المختلفة ، وخاصة تلك التى تكون أهدافاً للجواسيس يسمون إلى إختراقها والحصول على المعلومات<sup>(١)</sup> فهى فى طبيعتها تهتمس على التجسس ومع ذلك فإن ارتباطها الأول بالنطاق الداخلى لأنها تتبع الحركة الموجهة للمعلومات وهذا العمل يتطلب الإنطلاق من الداخل للخارج .

### ٣ - الإدارة العامة للمباحث العامة :

فى ١٦ إبريل ١٩٦٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٦٩ برفع مستوى إدارة المباحث العامة إلى إدارة عامة بإسم الإدارة العامة للمباحث العامة . وكان صدور هذا القرار مناسباً للشعب مسئوليات الجهاز وإمتداد نطاقات عمله وتطورها بتطور أهداف الدولة الأمر الذى يستتبع أن تتحول تنظيمياً إلى مستوى إدارة عامة لتنسجم خبرات العاملين بها لأنها بالوضع التنظيمى الأول لم تكن تحتفظ بالخبرات التى تراكم عليها بمرور الزمن لأنها إدارة رئيسية لها حدود ومواصفات لمقرراتها الوظيفية .

---

(١) أحمد هانى - الجاسوسية بين الوقاية والسلاج - الحركة العربية للنشر والتوزيع - القاهرة ( بدون تاريخ ) .



#### ٤ - الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة :

وبتاريخ ٧ يوليو ١٩٧١ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٤١ بتغيير مسمى المباحث العامة إلى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ولم يصاحب هذا القرار أى تغيير فى جوهر العمل سوى تغيير المناخ العام فى الدولة ككل الذى ترتب على إنتقال الشرعية الثورية إلى كانت سائدة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - إلى شرعية دستورية ودخول الثورة لمرحلة الدولة أو دولة المؤسسات على حد التعبير الذى ساد سياسياً فى تلك الحقبة .

#### ثانياً - إطار الفلسفة الأمنية :

أن تحديد طبيعة التهديدات الموجهة للدولة ومظاهرها المختلفة - يمكننا من أن ندين الاتجاهات الرئيسية التى تشكل الحركات المضادة التى تستهدف النيل من سيادة الدولة وإستقرارها السياسى والاقتصادى الإجتماعى عن طريق فهم عرى العلاقة القائمة بين السلطة الحاكمة والجماهير أو إفسادها الخلق من مخ جواهرى ساخط قادر على فرض التحولات التى تلحقها القوى المضادة وهى إحدى إثنين إما إستقاط النظام أو إجباره على تغيير سياسته - وفى سبيل ذلك تسمى تلك القوى لتعريب أجهزة الدولة من بقاء بأنشطتها الويسية أو تأكد عجز السلطة عن القيام بدورها الذى يتركز كما سبق أن ذكرنا فى عملية إشباع وتحقيق حاجات أو رغبات الجماهير .

وبما لا شك فيه أن التهديد بنوعياته إذا ما كان يستهدف سيادة الدولة أو إستقرارها فهو يشكل خطراً دائماً على إستقلالها وولاء الجماهير لنظامها وهما الدعائتان الرئيستان لإستقرار النظام السياسى للدولة .

ومن جانب آخر فإنه بالقدر الذي تناله هذه التهديدات من هتق  
العلاقة لقسامة بين السلطة والجمهير — تتأثر دعائم استقرار الجبهة  
الداخلية للدولة ومقومات تماسكها بصورة تنعكس على كيانها داخلياً  
وعارجياً .

وإذا كنا نود أن تتبع تطور الأمن السياسي خلال الفترة التي أعقبت  
الثورة عن طريق تتبع مفهوم الأمن السياسي الذي ساد في هذه الفترة فإننا  
لنكن نصل إليه علينا أن نحدد الهيكل الرئيسي الذي يكون منطلق المفهوم  
الأمني وهذا الهيكل الذي هو في الواقع تعبير عن إطار الفلسفة الأمنية  
التي تحكم تحرك جهاز أمن الدولة بالذات في تلك المرحلة مهما اختلف  
مساهم ويتركز في المحاور الثلاثة التالية :

#### ١ - دوال التناقض بين السلطة والشعب :

فلم يعد هناك مبرر أو منطلق ينبع منه التناقض بين السلطة المتمثلة  
في قوى الثورة وبين مصلحة الشعب وأمانه وتطلعاته — فقد كان محور  
التأمين السياسي قبل الثورة يدور على أساس ذلك التناقض بإزالة كل  
ما يمكن أن يعوق القوى الحاكمة عن أحكام قبضتها على البلاد تحقيقاً  
لمصالحها الطبقية ، بحكم ما تبورت عنه تصفية قوى ثورة ١٩١٩ من  
ترصكية إجتماعية وركزت للمصالح الرأسمالية والإقطاعية في جانب مع  
قوى القصر والاستعمار وتساندت القوى الثلاث جزئياً ومبدئياً في  
فسيح متلاحم وإن طفا على السطح من آن لآخر نوع من الخلاف  
الشكلي القائم على التسابق إلى كراشي الحكم ومراكز السلطة في البلاد ،

ذلك الخلاف الذي خبرته كروميان بأنه (ملاكمة الهواء) - ذلك  
التساند الذي جعل هذه الكلمة تقف في جانب والذهب بقواه المنظمة  
العربية وفيه يد المفاضة في جانب آخر وكان من نتيجة تحقق التناقض  
المصاحي بل التناقض القائم على وجود ذلك التحالف الثلاثي أو عدمه -  
لأن المصاحبة القومية حينئذ لم تكن متجهة لإزالة الاستعمار وتحقيق  
حرية الإرادة الشعبية - وحينما تفجرت الثورة نصت على الطرفين  
الرئيسيين لهذا التحالف - الملك والاستعمار وهما مبعث القوة لذلك  
التحالف - فلم يعد هناك المناخ ولا التربة التي تسمح بنمو التناقض  
مرة أخرى لأن الثورة بمفهومها العلمي تغير في اتجاه الغالبية ومصالحها  
ومن ثم فإن المناطق إلا يصبح هناك تناقض وهذا في حقيقته ما أكسب  
حركة الضباط الأحرار صفته الثورة من أول يوم ذلك لأنها هدفت إلى  
تغيير التركيبات الاجتماعية الظالمة التي كانت تقوم على أساس يقف على  
طرف النقيض من اتجاهات الجامعات وتطلعاتهم وأهاليهم - فالسلطة التي  
يقف ومبرر وجودها على تحقيق المصالح المشترك<sup>(١)</sup> بأجنحة الثلاثة  
(السكنية - العدالة الاجتماعية - والتقدم الاجتماعي) كانت هي ذاتها  
التي تشل هذا المصالح المشترك وتحميه وتحمله إلى صالح طبق  
خاص بها .

وبدوال التناقض كان اتجاه الأمن السياسي اتجاهاً مسموحاً يستهدف

---

(١) نعيم عطية - النظرية العامة لحرريات الفردية - الدار القومية للطباعة  
والنشر ١٩٦٥ ص ٥٠ وما بعدها .

حماية العلاقة بين السلطة والشعب ومنع ما يمكن أن يؤثر عليها ضمانة  
لقيام السلطة الحاكمة بواجبها وتقديم مبرر وجودها . لهذا نجد ان احوال  
امن الدولة في هذه المرحلة قد انجست - كاساس استراتيجى - الى  
تأمين عدم هودة ذلك التحالف بمثابة أنشطة عملاء الاستعمار في  
الداخل واذئاب الملك ثم أعضاء الاحزاب التى حملتها الثورة بوصفهم  
القوة الوحيدة في ذلك التحالف الثلاثى التى لم تتعرض لها الثورة سوى  
بالهدفية التنظيمية وتحديد المراكز وملاحقة النشاط المضاد الذى دارمت  
اكثريتها هل يمارسته من آن لآخر .

## ٢ - مواجهة القوى المنظمة الاخرى :

ان الاساس الذى تستند إليه أية قوى تستهدف النيل من استقرار  
نظام الحكم هو وجود نوع من المشكلات تدخل فيها هذه القوى  
لتوسيع دورها وتضخم من حجمها وتعمقها لتأدية النظام والاشخاص  
الحاكمين بجهنماً وراءه من الثقة فيه ، سحب ولاء الجماهير منه - وهو في  
معالجتها للمشكلات الخنافة تطرح حل الجماهير حلولاً لذلك المشكلات  
المنبثق بالطبع من أيديولوجيتها الخاصة وتتحقق تلك القوى المضادة من  
هذه الحلول المطروحة هذين أولهما ان تدرب لاذمان الجماهير صورياً  
وردية متفائلة من تطبيقات أيديولوجياتها ، وثانيهما أنها عندما تطرح  
الحل المنبثق من أيديولوجياتها - وهى بالطبع مضادة لأيديولوجية  
النظام - إنما تضع ذلك النظام في زاوية مضيقة لأنه بطبيعة الحال سوف  
لا يكون بمكته ان يبنى ذلك الحل وألا يكون قد هدم الاساس  
الأيديولوجى الذى يقوم عليه وهناك حل الطرف الآخر جانب من



الرأى العام قد انشاق عن حسن نية في اتجاه الحل المطروح دون ماوى  
لخلفياته الفكرية المضادة ، فالجماهير بطبيعتها لا تمحس في الحلول المطروحة  
باحثة وراء منطلقاتها الفكرية إنما يرمونها بالدرجة الأولى أن تجد تلك  
الحلول - وهنا تظهر السلطة في نظر الجماهير وكأنها عازقة عن الوصول  
إلى حلول لمشكلاتها ويصدق بالطبع على سلوكها ما تنبئه الحماية  
المضادة من أن السلطة تعمل لمصلحة أفرادها والمنتفعين من نظامها -  
وهكذا تخلق تلك القوى المضادة تناقضاً بين السلطة والجماهير .

ولقد كان موقف القوى المنظمة الداخلية من الثورة هو نفس هذا  
الموقف - وما زال الآن - موقف الباحث عن دور البطولة من خلال  
العب على أوتار المصلحة العامة واستثمار معاناة الشعب لصالح حركتها  
- ولقد كان من المنصور وهذه القوى قد رافقت قوى الثورة في العمل  
السرى أن تمد يدها إليها بالعون وتكرس جهودها معها لانهم وفاقاء  
في الجهاد ولأن هدفهم كان واحداً أر من المقروض أنه واحد وهو  
مصلحة الجماهير إلا أن تلك القوى وتتركز في اتجاهين هما الاتجاه  
الشيعى بما طارأ عليه من تفرعات كالملاوية والثرورية وكية والجيفارية  
والانجاء المتطرف الذى يتخذ من الدين شعاراً ويدخل عليه تأويلات  
ليست متممة إليه من قريب أو بعيد - نقول أن تلك القوى تنكب  
الطريق السوى وتاصبت الثورة العداء محاربه على طول خط حزامها أن  
تفخذ إلى الجماهير من خلال تناقض مفتعل مصنوع بالأسلوب الذى  
أوضحناه آنفاً - ولا شك أن المنافع السياسية الخارجى كما أوضحناه

قد أعطى لهذه القوى — ولا نقول عن محمد أو غيره محمد — مناخاً صالحاً للحركة بخلافه المشكلات أمام مسيرة الثورة بين يوم وآخر ومؤثراته مواقف التحدى وكانت تلك القوى وعلى طول الخط تستثمر هذه التحديات لصالحها فور ظهورها على ساحة الواقع .

وبالطبع لم تقتصر الحركة السرية المضادة للنظام على هذين الاتجاهين فقط فلى طول مسيرة الثورة تدخلت عناصر منظمة خاصة من الخارج أمثال حزب البعث العربي الاشتراكي الذي نشط عمله في المحاولات البائسة لحاق كادرات تنظيمية لهم من بين المصريين ولكنهم في كل محاولة يفشلون ولقد نشط ذلك الحزب في اتجاهه نحو مصر بصورة واضحة منذ انفصال سوريا ثم تصاعدت حركته بعد انقلاب ٨ مارس في سوريا الذي استلجته القوى السياسية البعثية من الوحدة وبين ثم ما لبث الجناح العسكري البعثي أن سيطر على الحكم حتى اليوم وكذلك الحال بالنسبة للبعث في العراق وهو في الواقع يعتبر أكثر الاثنين إصراراً على اختراق الجبهة المصرية . ومن أمثلة الأحزاب الأخرى الخارجية التي حاولت في مصر ونشلت حروب التخريب الإسلامي الذي ألفه تقى الدين تلياني بالاردن والذي حاول مرتين إنشاء تنظيقات له بمصر ونشلت في المراتين . ولقد نشطت هذه الأحزاب تحت دعاية سياسية أو دينية ثم لبثت أن اتخذت من فترة الصمود مؤللاً لهاجعة النظام المصري بدعوى الانهزامية والاستسلامية والتصفوية وغير ذلك من التبريرات التي اختبرت بها هذه التنظيمات .

كذلك فقد استجد عنصر مضاد منذ قبول عبد الناصر لمبادرة روجر في أوائل ١٩٧٠ بدخول بعض المنظمات الفلسطينية اليسارية المتطرفة ساحرة العمل المضاد للبلاد ، ثم ما لبثت بقيتها أن انقابت وحذت حذوها في محاولات لإسقاط النظام أو إرهابه بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس .

### ٣ - حماية النمو الثوري وحركة التغيير :

أنه إزاء حركة التحديتات الموجهة من الخارج ومن الداخل والتي تنصب جميعها في مخطوات تتفق جميعها في اتجاهها نحو القضاء على الثورة وحركة التغيير — وإذا كانت الثورة قد لقيت كل تأييد شعبي غداة قيامها وكان ذلك التأييد شاملاً تلك الفصائل التي وقفت موقف العداء أو المناهضة بعد أن هدأت ضجة التغيير وظهر لها أنها خرجت خاوية الرقعة ، فإن هذه الظاهرة وهي بداية تسرب الفصائل السياسية المنظمة من جهة التأييد إلى جهة التضاد والمناهضة تطلبت أن تعي الدولة الجديدة وجاهاز أمنها أبعاد المشكلة التي برزت وهي خلل الساحة السياسية من شكل جماهيري منظم نستند إليه الثورة ولقد سارت الثورة على نحو ما نعرف من تاريخ هذه الحقبة في طريق تأليف التنظيمات الشعبية السياسية بادرة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي . ولا شك أن هذه التنظيمات قد وجدت فيها القوى المضادة مرتعاً خصباً للتسرب إليها والدل من خلالها بهذين أولهما تشويه صورتها وبالتالي إقصاد الجماهير الثقة بها ثانياً السيطرة على الثورة من خلال التسرب إلى

كوادرها التنظيمية والسيطرة على حركتها وتوجيهها الوجهة التي تقدم أهدافها المتمثلة في عزل الثورة جماهيرياً ثم الوثوب عليها ، لذلك فقد كان على جهاز الأمن السيامي أن يضع في إطار فلسفته متابعة هذه التفتحات لحمايتها من هذا الخطر المدمر وتنبيه القيادات إليها لتسارع بالمراجعة السياسية .

وإذا كانت هذه حركة الحماية من الجانب السيامي من الثورة ، فإن الحماية أيضاً له تأتي من جوانب أخرى مثل الجانب الاقتصادي بأفرعه المختلفة في الإنتاج والاستهلاك فإن متابعة مواقع الإنتاج وكشف المعرقات التي تطرأ فيها ورفعها للاختصين لمواجهتها كذلك العملية الاستلاكية بما تحمله من معنى قضاء الاحتياجات الأساسية للجماهير ومنها الحاجات الشديدة المساس بحياتهم اليومية والبيولوجية وما تشكله الموائق في هذا المجال من خطر على الملازمة بين السلطة وبين الشعب - وفي هذا المجال تبرز قيمة التحول الجذري في فلسفة الأمن السيامي خلال المرحلة بعد الثورة وهو الجانب الذي كان مفقوداً كلية تماماً فيما قبل الثورة وهو أيضاً الجانب الذي يقع عليه العبء الأكبر - عند انتقاده - في تشويه صورة جهود الأمن السيامي ودمغها بالسلطوية .

#### ٤ - مواجهة المد الصهيوني :

لقد أحسّت قوى الصهيونية العالمية بخطورة التهديد الذي يجرى على حدود إسرائيل في أقوى وأكبر تجمع حضارى عربى وهو مصر - وفعلت تلك القوى بحكم قنيتها على الساحة السياسية ومنعتها قادتها إلى



الخطورة التي يحملها تكامل ذلك التغيير وبلوغه أهدافه لذلك حملت منذ أن وصلت إلى هذه القناعة إلى مرحلة مسيرة الثورة - وطبعاً أن ذلك قد شمل كافة محاور التحرك التي تقصد إليها أية دولة تريد أن تلحق الأضرار بالآخرى فكانت غارة غزة سنة ١٩٥٥ ثم الحروب الدوائية كل فترة لإجهاض ما تم من تقدم - إلا أننا بعيننا هنا محور الأمن الداخلي وبالذات الأعمال الموجهة لأمن الدولة وتدخل في نطاق عمليات الأمن الخارجي الإسرائيلي - وإذا جئنا بعمليات جمع المعلومات بحقيقتها العلنية والسري (النجس) بقى أمامنا ما وجهته القوى الصهيونية من أعمال التخريب بهدف تعطيم العلاقات الدولية بين مصر والدول الأجنبية وأشهر هذه العمليات هي قضية (ما كس نيت) المشهورة باسم (فضيحة لافون) حيث أرسلت إسرائيل عملاء لها وبمساعدة بعض الأجانب المقيمين في مصر من اليهود والأجانب من الخارج وقادوا بإحداث موجة من الحرائق في صناديق البريد بهدف إظهار أن هناك قوى وطنية تمارض الثورة ولما أقاموا ثم أحرقوا مكاتب الاستعلامات التابعة للغارة الأمريكية وقد ضبطت المباحث العامة هذا التنظيم - كذلك لم تكف القوى الصهيونية عن الحوادث المماثلة ويحضرنا فيها قضية الجاسوس (لوتز) الذي أرسل لإرهاب العلماء الذين كانوا يعملون في تطوير الصواريخ المصرية .

• — مواجهة القوى المضادة الأجنبية والعربية : —

وهذا جانب آخر من جوانب هيكل فلسفة أمن الدولة إذ ترتب على المواقف السياسية المختلفة خلاقات في الرأي والقرارات مما حدا

بعض من الدول المخالفة بالرأى إلى إحداث محاولات لتعكير صفو الأمن  
الداخل بتصدير حمايات تخريب مختلفة بهدف محاربة إضعاف النظام  
أو تشويه صورته .

ونحن إذا ما أخذنا النظر في المحاور الخمسة التي يتركز عليها إطار  
فلسفة الأمن السياسي خلال هذه الحقبة من تاريخ الوطن وجدنا أنه  
يستوجب بالاعتراق كامل كافة أطراف مساحة مفهوم أمن الدولة المصري  
فيما يتسم به من شمول المواجهة وما يتكون منه من حماية للنظام الدستوري  
للبلاد ومنع كل ما من شأنه إفساد حسن العلاقة والثقة بين الشعب والسلطة

فحماية النظام الدستوري تتحقق من خلال الركيزة الثانية - مواجهة  
القوى المظلمة المضادة - ما يترتب على حركتها بين الجماهير من جرائم مضره  
بأمن الدولة الداخلي - أما علاقة الشعب بالسلطة فيضطلع بحمايتها العمل  
في ظل زوال التناقض بين السلطة والشعب وحماية النمو الثوري وحركة  
التغيير .

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول وبوضوحية وعلى أضواء التحليل  
العلمي المفاهيم أن أمن الدولة قد تحقق في مصر بمفهومه العلمى ولأول  
مرة في الفترة ما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو .

## **الفصل الثالث**

### **أجهزة الشرطة وأمن الدولة**

- المبحث الأول : المهوم الأمني للجريمة السياسية .**
- المبحث الثاني : الأمن العام وأمن الدولة .**
- المبحث الثالث : الجهود المباشرة للشرطة تجاه أمن الدولة .**
- مبحث ختامي .**

## مقدمة

سوف نتناول من خلال هذا الفصل عرضاً للأدوار التي تضطلع بها الشرطة في مجالات الأمن القومي بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة .

وإذا كان جهاز أمن الدولة هو جهاز شرطي فإن دوره في التطبيق الحرفي لمفهوم أمن الدولة يكون قد توضح تماماً من خلال حديثنا في الفصولين السابقين - أما ينصب حديثنا هنا عن الشرطة ككل باستثناء جهاز أمن الدولة وما هو دورها الذي تؤديه لتدعم أمن الدولة من خلال أدائها .



# المبحث الأول

## المفهوم الأمنى للجريمة السياسية

مصطلح الجريمة السياسية - وأمن الدولة :

لم تكن جرائم الاعتداء على أمن الدولة حتى منتصف القرن السابع عشر تقريباً مقصوداً بها حماية الدولة ضد العدوان عليها من الداخل أو من الخارج<sup>(١)</sup> ولكنها كانت في الأكثرية الغالبة من صورها تهدف إلى حماية المحكام ملوكاً وأباطرة وضمآن ولأه رعائهم لهم - ومن الطبيعي أن تستهدف هذه التشريعات خصوم المحكام وأن تلمس بالنصف والقسوة - ولا يكون للدولة كنظام أو كشخص معنى خاضع للقانون الداخلي أى نصيب من الحماية .

ومع تقدم الوعي وقوات حركات المكفاح الشعبى ضد هذا النصف أخذت حماية النظام تبدر تدريجياً من خلال التشريع ويضيق نطاق الحماية وينحصر عن المحكام حتى بدأ الانحسار جزراً عن أجهالهم ومداً في اتجاه مرتكبي تلك الأفعال الضارة حينما بدأ اصطلاح الجريمة السياسية يطفو على السطح مرتباً للجاني حقوناً .

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل - مستشار بالنقض - الجرائم الضرة بأمن الدولة من جهة الخارج في قانون العقوبات للمصري وللأجنبي للفرن - مطبعة كوستا سومانس القاهرة ١٩٥٢ .

واصطلاح الجريمة السياسية كما هناك فقهاء القانون واختلفوا إلى يومنا هذا في تحديد إطاره — تعبير قاصر حتى عن الإلمام بإطار الخطر المقتن في التشريعات التي تحمي أمن الدولة . وبالتالي فهو أكثر قصوراً وعجزاً عن أن يحتوي معنى الخطر المهدد للأمن القومي أو حتى مساحة المفهوم المعاصر لأمن الدولة .

فند أن وجدت جرائم الاعتداء على الأمن في التشريعات الجنائية إلا ومتمها الصفة السياسية وكانت أيضاً ملازمة لها في نظر شراح القانون الجنائي وقد رتبوا على أسبابهم هذه الصفة على الجريمة نتائج تدور كلها حول حقوق الجنائي في شأن إمكان تسليمه أو خفض العقوبة المقررة فلم يكن في وضع الشارع في كثير من الدول أن يفرض لها عقوبة الإعدام المفروضة لكبريات الجرائم العادية<sup>(١)</sup> .

وربما يبدو منطق رجال الفكر القانوني — في إطاره الزمني — مقبولا لأنه واكب الردة الشديدة التي كانت تجذب ( بندول ) العدالة من أقصى حمايته للحكام إلى أقصى حماية الفرد وكانت تلك الدعوى تجد صدى في النفوس لمعاصرتها لظهور المذهب الفردي الحر في السياسة والقانون ولكن هذا المنطق في ظل التطور المتسارع لم يعد شيئاً مقبولا — وهو ما ظهر أثره في مجال التشريع إذ انتزعت هاتياً الصفة السياسية عن جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج فأصدر المشرع الفرنسي إضافة لقانون العقوبات للمادة ( ٨٤ فقرة رابعة ) بمسما يفيد اعتبار الجرائم المضرة بالدولة من الخارج من جرائم القانون العام فيما

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل (الرجع السابق) .

يختص بالمقوبة<sup>(١)</sup> وهذا المشرع المصري هذا الحد .

ومع كل ذلك فإن دعوى الجريمة السياسية ظلت تعمل عملها رغم هذه التطورات التي ترجمت الفهم الصحيح لضرر الاعتداء على الأمن الخارجى للدولة وأصبح مفهوم الجريمة السياسية محصوراً تقريباً في نطاق جرائم الاعتداء على الأمن الداخلى للدولة . فقد عرف المؤتمر الدولى السادس لتوحيد القانون الدولى الجنائى في كوبنهاجن الجريمة السياسية بأنها ( الجرائم الموجهة ضد نظام الدولة أو سير جهازها ، كذلك الجرائم الموجهة ضد حقوق المواطن السياسية<sup>(٢)</sup> ) . وفى نظرى أن هذه الدعوى تحمل معنى يتشدد قائله ظاهرياً بالحرية ولكن باطنه فيه العذاب فهو بمثابة فتح الباب لعناصر شاذة لأن تنقلب على مجتمعاتها وتنزل بها الاضرار . وإلا فكيف نفهم مواقف الدول الكبرى الى تعتق هذه الافكار . من دعاة التحرر في الدول الصغيرة وفي المستعمرات وتنكيلها بهم إلى حد القتل وأعمال القرصنة في البحر واختطافهم من أقاليم دول أخرى والتدخل بالافتاء الجماعى وبإشعاع أسلحة الدمار ضد إرادة الشعوب دعماً لفرد عميلة ٤٤ .

ولعل ذلك مارد صوت العقل على تلك الدعوى نسبياً ( إذا لم تلجأ اعتبارات المصلحة العامة إن دعت إلى تضيق نطاق الجريمة السياسية

---

(١) محمود إبراهيم إسماويل - مستشار بالنقض - الجرائم المفضرة بأمن الدولة ( مرجع سابق ) .

(٢) صلاح نصار - مستشار - جرائم أمن الدولة - الناشر ولجنة تحرير

موضعين ص ١١ .

( م ١٥ - الأمن القومى )

فأخرج من عدادها كثير من الجرائم التي كانت تعتبر سياسية ، أما بحكم موضوعها أو بحكم الباعث عليها أو الغاية منها — ومثال ذلك جرائم الحياة والتجسس وجرائم الإرهاب التي تنشر الرعب والذعر بين الناس كالانفجارات ونسف الخطوط الحديدية وتسميم مياه الشرب بنشر الأوبئة والجرائم القوضوية التي ترمي إلى تقويض بليان كل مجتمع سياسي ونسف كل سلطة أو حكم والقضاء على الدولة <sup>(١)</sup> . فانجهت أغلب التشريعات إلى تشديد العقوبة على هذه الجرائم .

ولكن بقيت لناكلة أخيرة — فلقد كان بإمكان من عاضوا منامة الجريمة السياسية أن يدفروا أنفسهم من هذه الدائرة التي طالت بهم أجيالاً ثم حطت بهم أخيراً إلى حيث ثابوا إلى خطورتها — انقول كان يمكنهم أن يجنبوا أنفسهم مشقة ذلك لو لم يسهروا أفكارهم في دعوى حقوق المجرم السياسي — وغلبوا عليها حق الإنسان بما هو إنسان في الحياة الآتية — ولما كانهم ما ان عادوا إلى أرض الواقع واستحبوا البقاء على دهورهم ، وجدوا في ذلك تناقضاً ، وحتى يحلوا أنفسهم من أسار هذا التناقض وجدوا في تناقض أكبر بنزعهم الصفقة السياسية عن الجرائم التي وجدوا فيها ضرراً بليغاً بالمجتمع — ذلك أن عملية نزع الصفقة السياسية — هي غالبية تلك الجرائم ولم تبق إلا على أقل القليل فيما تستطيع أن تراه من خلال جرائم الفكر التي لا تصل إلى استخدام العنف وجرائم النشر وجرائم الإشاعات . ونحن نقول أنه من الناحية الواقعية وعلى أساس من النظرية العامة

---

(١) صلاح نصار — (جرائم أمن الدولة) ص ١٢ .



للتنظيمات العمرية وطبقاً لما بينته الدراسات العملية والميدانية من الفئحة المسلحة - فإن هذه الأنواع الثلاثة من الجرائم ليست إلا مراحل أولى في التطور الأول<sup>(١)</sup>، للفئحة المسلحة التي تقوم على قلب النظام الإجتماعي - فكان دعوى الجريمة السياسية تنطبق على مرحلة من مراحل الجريمة ولا تنطبق على ما بعدها .

ولكن الخروج من المأمة لا يكون بطمس الأساس للنجاة بالفرع سليماً فلا يحق لي أن أنزع الصفة السياسية عن الجريمة حفاظاً على دعوى عن حقوق المجرم السياسي . فثمة حقيقة ثابتة تطلع على هؤلاء من خلال ما أخرجوه من نطاق الجريمة السياسية تلك أنها جميعاً أفعال إجرامية سياسية . وإلا فماذا تكون الجريمة إلا أن تكون سلوكاً شاذاً خارجاً على نطاق موضوعات الجماعات ومن هذا المطلق إذا كان ذلك المطلق يصطبغ بالصبغة السياسية ويتعلق بالنظام السياسي للجماعة فلا بد أن تسمى الجريمة جريمة سياسية . فبحث التناقض في واقع الأمر ليس في الصفة السياسية للجريمة

---

(١) الفئحة المسلحة هي حركة قيام الأقليات الأيديولوجية المضادة للنظام به محاولة فرض عقيدتها بقلب نظام الحكم باستخدام أسلوب العنف المعروف عسكرياً ( بحرب العصابات ) ، وتتم في أطوار ثلاثة :

( أ ) السكون وهو طور بناء التنظيم والحركة لفكرية التي تحارب فيها الأيديولوجية المضادة أيديولوجية الدولة .

( ب ) الحركة .

( ج ) الحكومة المؤقتة الثورية .

وإنما هو في ترتيب حقوق المحرم والتسك بها بجمعية .

ومع موافقتنا لبعض منهم من أن ذلك المحرم يعمل ما يراه صالحاً للمجتمع من وجهة نظره فإن ذلك لا يبرر مطالبة للمجتمع بأن يراب له مبادئ الحماية فلم يكن أشرف غاية وأنبى قصد من دعوى الأنبياء ولم تكن أشرف من رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فقد جهر بدعونه معرضاً نفسه ومن آمن معه للتكيل والعذاب . ولقد كان من حقه قياساً على هذا التصور أن يطالب قريباً بالسماح له من طيب خاطر بهدم نظامها دون أن تعرض له بالعذاب .

أن المحرم السياسي إذا كان صاحب عقيدة يعتقد أنها فيها صلاح أمته لا يغير من صفته ومن صفة فعله درجة ذلك الفعل فإذا ما كونه تعالماً دون الأجره لندى اعتبر مجرماً سياسياً وإذا تخلفى هذه المرحلة - وتلك نتيجة حتمية - إلى مرحلة العنف أصبح مجرماً عادياً .

أن الجريمة السياسية هي عمل سياسي شاذ يخالف لما تواضعت عليه الجماعة وبالتالي لا يمكن نزع هذه الصفة عنها ترتيباً على درجة ما فهم عنها من ضرر اللهم إلا إذا كنا لا نبعث عن مبادئ وقواعد ثابتة ونريد أن نجعل الحوى حكماً بيننا . أن التراجع عن الصفة السياسية للجريمة كان تراجماً إنانياً لأنه بدأ بالهرايم التي تقع على الدولة من الخارج فمن كانوا ينادون بمبادئ الحماية للمجرم السياسي فطئوا إلى أن عمله سيبلغ الضرر بهم لا يفهم فساروا إلى إلغاء الحماية بسحب الصفة السياسية وإبقوا عليها في جرائم الاعتداء الداخلي على أمن الدولة وهذا ما يثبت الأمانة التي

خلف الفكرة - فالضرر بعيد عن - ولكن عندما تطورت وسائل العنف وتعدى نطاق ضرره الحد المحتمل فأصبح للقبلة أن تقتل مئات بدلاً من السكين أو المسدس الذي يقتل فرد . شعر دماء هذه الحماية أن المجتمع لن يتطلع لهم هذه الرؤية إزاء ما يقع عليه من ضرر فسيحوا الصفة السياسية من الجريمة التي تحدث مثل هذه الأضرار وأبقوها على الأضرار الأولى لذلك الجرائم فكأنهم يقارمون دودة القطن ويكفلون (الطمة) كل الحماية والرعاية حتى ينقش بعضها فتصير دوداً مدمراً .

فالمفهوم الأمني للجريمة السياسية لا يضع في اعتباره نوعية الفعل أو آثاره كما حاول المفهوم القانوني أن يتابع الجريمة السياسية - وإنها معيار التمييز بين جريمة عادية وجريمة سياسية في مفهوم الأمن السياسي هو المجال الذي ارتكب فيه الفعل الشاذ المخالف للتشريع فإذا ما كان ذلك المجال هو مجال العمل السياسي فإن الجريمة تعتبر سياسية من وجهة نظر الأمن - ذلك لأن أساس هذا المفهوم ومنطقه هو تأمين الممارسة السياسية وتأمين العلاقات المتبادلة بين الأمة والحكومة إلى جانب حماية الدولة كمنهج معنوي بينما نجد أن منطوق التمييز في مفهوم القانوني قد بدأ من (حقوق المجرم) - ثم اتخذ بعد ذلك معياراً غير واضح لسبب في نزع الصفة السياسية عن أعمال هي فعلاً أعمال سياسية وإن كانت شاذة ومجرمة، وكان السبب في ذلك هو أن منطقاً أنه يريد أن يرتب للمجرم السياسي حقوقاً وفي نفس الوقت يريد أن يؤمن المجتمع ، بما أوجده في تناقضات أدت به إلى هذه الحالة . بينما لو أننا اتبعنا المفهوم الأمني فإن التفرقة تصبح واضحة وتستطيع بعد ذلك التشريعات أن

لقرر ما نشاء من حقوق لم تكن هذه الجرائم السياسية أو تلك فالمرجع الفصل في ذلك للمجتمعات فهي صاحبة الدعوى وهي أيضا هدف الاعتداء . وإن كنا نعيد ونؤكد أنه من الناحية المنطقية ومع اكتمال الصورة الملمية للحركات الاجتماعية المضادة ومرورها بأطوار مختلفة ومسيرها في مسار به الكثير من الحتمية فإن التفرقة كما قلنا من قبل لأجبال لها .

#### الجريمة السياسية والجريمة العادية :

تختلف الجريمة العادية عن جريمة أمن الدولة - أو الجريمة السياسية بمفهومها الأمني ، وسوف نتناول أوجه الخلاف بينهما من زاويتين :

١ - وجه النظر ( الأمني ) .

٢ - طبيعة العمل ضد الجريمة .

من وجه النظر الأمني نرى ذلك الاختلاف يتمثل في أن كل من الفعّالين ( الجريمة السياسية . والجريمة العادية ) على الأمن الشعوري .

فقد سبق لناينا ما يانع الأمن الشعوري ووصفناه بالذاتية فالجريمة يبرأثرها وتهز الأمن الشعوري الأفراد كلما اقتربت الجريمة من الفرد أي كلما كان أثرها يقع عليه سواء بالذات فيكون مجنى عليه أو بالتوقع كأن يتصور إمكانية حدوث الفعل الإجرامي واستهدافه له وأنه سيكون ضحيته تاليه المدران ، وهذه الصفة تبدو في الأكثرية الغالبة من الجرائم العادية التي



يتكفل التشريع فيها بتحقيق أمن الافراد - بينما يختلف أثر هذه الصفة إذا ابتعد الخطر عن الفرد ويمثل ذلك في بعض الصور التي يكون العدوان فيها مستهدفا للسلطة بما لا يدس حاجات الافراد .

ومن هنا يبدو وجه التناقض بين حجم الضرر وحجم الأثر النفسى الناتج عنه بسم عملية تحقق أمن الدولة أو الأمن السياسى بوجه عام بسمة من التعقيد والصعوبة فلا جدال أن حجم الضرر الذى ينتج عن جريمة موجهة ضد المجتمع يكون أكبر والضرر يكون أخطر من ذلك الذى ينجم عن الجريمة الموجهة إلى الفرد - ومع ذلك فإن الشعور العادى للمجتمع تجاه المجرم العادى يكون أكثر حدة منه تجاه المجرم السياسى رغم ذلك التناقض واضحاً بصفة خاصة فى جرائم التنظيمات السرية خصوصاً إذا لم تتطور إلى مرحلة العنف - بل وربما يستمر أثر هذا الشعور الخفيف أو اللامبالاه إلى مرحلة العنف . ذلك أن انطباع رأى العام تجاه تلك الجريمة يكون نابهاً من أن (العدوان يستهدف الدولة بوصفها شخص اعتبارى بما لا يدع مجالاً لظهور التعاطف لدى الجماهير والذى يظهر جلياً نحو المجرم عليه فى الجريمة المادية ، بل أن هذا التعاطف قد يتقلب من المجرم عليه - وهو الدولة - إلى شخص الجاني خاصة لدى إعلان العقوبات المأزومة التى تتميز بها التشريعات التى تهمى أمن الدولة (١) .

---

(.) حميد : سيد أحمد متولى - السلوك الاجرامى فى جريمة التنظيم السرى -

بحث منشور مقدم إلى معهد الدراسات العليا لضبط الشرطة الدورية ( ٧٤ )

( ٢ ) ومن جهة طبيعة العمل الشرطى ضد الجريمة : نجد تبايناً واختلافات في طرق اتق البحث بين المؤرخين - ورغم أن عملية البحث في مجملها ، وإطارها العام لا تختلف ، إلا أن بعض الزوايا في بحث الجريمة السياسية جعلت لها نوعاً من التفرد في طبيعة مواجهتها .

وبعرف الخبراء عملية البحث بأنها ( عملية منظمة الغرض منها التعرف على الأسباب المجهول لوقوع حادث جنائى ، وجمع الأدلة التي تثبت وقوع الحادث وكيفية ارتكابه ومعرفة فاعله )<sup>(١)</sup> .

فعملية البحث تدور حول إبراز عناصر ثلاثة ) :

١ - معرفة الباعث على الجريمة .

٢ - إثبات الوجود للمادى للجريمة .

٣ - تمييز الفاعل من بين الجماهير .

١ - الباعث :

وإذا كان كشف الباعث في مجال الأمن العام يعتبر إحدى مشكلات البحث فإنه في مجال أمن الدولة يكون بارزاً واضحاً في كل تحرك يقوم به أعداء الدولة فهو إذن لا يشكل عقبة في مجال البحث في جرائم أمن الدولة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عبد الحميد دويدار - لتعقيب الجنائى الحديث - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٤٦ ص ٩ .

(٢) لمزيد من الإيضاح راجع مؤلفنا ( الأمن القومى ) مرجع سابق ص ١٤٨ وما بعده

## ٢ - إثبات الوجود المادى :

أن التحقق من صحة البلاغ ومطابقته لحقيقة الجريمة يعد أول خطوة من خطوات التحقيق الجنائى الفنى فى مجال الجريمة العادية . وهو على أى حال فى هذا المجال لا يشكل صعوبة تذكر فى الكثرة الغالبة منها - بينما نجد العكس فى مجال جريمة أمن الدولة - فهذه الخطوة بالذات تعتبر من الخطوات الشاقة فى مجال البحث فى جريمة أمن الدولة وذلك من منطلقين .

( أ ) أن تحرك جهاز الأمن السياسى ضد الجريمة لا بد وأن يكون مبكراً قبل تمام الفعل المادى - على ما سبق أن أوضحنا - وعلى ذلك فإن الوجود المادى المتكامل يكون فى كثير من صور هذه الجرائم - غالباً - وبالتالي فإن عبء إثباته من خلال الشواهد المتجمعة لدى جهاز الأمن السياسى والذى تدل على إكتمال الجانب المادى (التحضيرى) للجريمة يكون عبء ثقيلاً إذا ما وضعنا فى اعتبارنا حساسية هذا النوع من الجرائم وتحفظ المحاكم حيالها لشدة العقوبات فيها ، لذلك نجد أن المشرع قد اهتم بهذه الصعوبة فتكفل من جانبها بسد هذه الثغرة لحرم كثيراً من الأعمال التحضيرية لتلك الجرائم حماية لأمن الدولة .

( ب ) أن ما يراه رجل البحث السياسى من الجريمة لا يعدو إلا أن يكون مجموعة من المشاهدات العادية البريئة المظاهر التى لا يمكن بهورتها المادية أن تعطى لإثباتاً لوقوع جريمة - فيها عدا نذر يسير -

يعتبر دقيقة كزود في سير عمليّة البحث في مجال أمن الدولة وباقي هبـ  
على العاملين به ويحدد لهم متطلبات شخصية عقلية وذهنية وأخلاقية .

### ٣ - تمييز الفاعل :

يعتبر تمييز الفاعل في مجال البحث الجنائي ( نصب السباق ) في العملية  
ونهاية المطاف وجائزة الباحث . بينما نجد في جريمة أمن الدولة لا يشكل  
أيه أهمية في الكثرة العالية فالتفاعل خاصة في جرائم التنظيم السري  
يكون موجوداً مادياً تحت سمع وبصر رجل البحث السياسي .

تلك أوجه اختلاف تبدو عليه على ضوء استعراض خطوات عملية  
البحث الجنائي - إلا أنه ثمة أوجه اختلاف أخرى تنفرح على هذه  
الخطوات .

### ٤ - طبيعة الدليل :

حقيقة أن الكثرة الغالبة من الأدلة المطلوب إثباتها وجمعها في مجال  
أمن الدولة ... لا تختلف في طبيعتها عن تلك المطلوبة في مجال الأمن العام  
إلا أن أدق هذه الأدلة وأكثرها حساسية من ناحية إثبات الوجود المادي  
للجريمة تخرج عن هذا النطاق وتتعدى طاقه الرد العادي إلى ضرورة  
الاجوء إلى الأجهزة المتطورة والأساليب الشرطية المعقدة وهذا يجعل  
العمل دائماً يسير على خيط رفيع يفصل بين ضياع الجهود المبذولة في  
الإثبات وبين مدى شرعية الوسائل المستخدمة .



## ٥ - الخطوة التصورية ( الخطوة الزائدة ) (١) :

قلنا في معرض حديثنا عن إثبات الوجود للمادى للجريمة السياسية أن رجل الأمن السياسي لا يجد أمامه سوى شواهد وتحركات بريئة المظهر لا يمكن وصفها بأنها تشكل سلوكاً إجرامياً - ومع ذلك فإن التحضير والإعداد للجريمة يكون جارياً على قدم وساق ومن هنا تنبع فكرة الخطوة التصورية أو الخطوة الزائدة - في البحث في مجال أمن الدولة - وية هدفها أنه لكي يصل رجل الأمن السياسي إلى بنيتها من إثبات الجريمة على قفاعين فلا بد له ( من أن يلجأ إلى التصور بهدف ربط ما قد يستطيع جمعه من الشواهد المادية بعضها إلى بعض بحيث تتطابق الأجزاء التي جاءت نتيجة تصوره وتسلم بطريقة طبيعية ومنطقية إلى تلك الأجزاء التي أثبت بها الشواهد المادية دون تحميل للوقائع أكثر مما تحتمل (٢) .

وتتطلب هذه الخطوة الزائدة عدة ضوابط بشخص الباحث (ضوابط ذاتية) وبموضوع القضية الجارية بحثها (ضوابط موضوعية) ليس هنا مجال الإفاضة فيها (٣) .

(١) نحن نطلق على الخطوة التصورية تعبير الخطوة الزائدة منعاً من القول ودفعاً للظن الذي يستتبعه لفظ ( للتصور ) - علاوة على أن هذه الخطوة زائدة في مجال البحث في جرائم الأمن السياسي ولا وجود لها بهذه الصورة في مجال الجريمة العادية ( للزلف ) .

(٢) عميد / سيد متولى - السلوك الإجرامى في جريمة التنظيم السرى (مرجع سابق) ص ٧١

(٣) ازيد من التفصيل - راجع - سيد متولى - السلوك الإجرامى في جريمة التنظيم السرى - مرجع سابق ( ص ٢٢ وما بعدها ) .

## ٦ - اختلاف درجات العقوبة :

إن اختلاف درجات العقوبة في الجريمة الواحدة أمر يبرره القانون المقاس في صورة الظروف المشددة - ومسألة الظرف المشدد في مجال الجريمة السادسة مسألة لا تتطلب جهداً من رجل البحث ذلك أنها بذاتها ظروفاً تحيط بالجريمة لا تدخل في تكوينها من جهة وإنما تبرز بطبيعتها تلقائياً - أما في مجال جريمة أمن الدولة فالحال يختلف ، ذلك أن عبء إثبات الظروف يتساوى في الجرم مع عبء إثبات الوجود المادي للجريمة فمثلاً في جريمة مثل إدارة وإنشاء الجمعيات السرية ( التنظيمات السرية ) - هناك فارق في المقربة بين التنظيم الذي لا يستخدم العنف وذلك الذي يكون استخدام القوة ملحوظاً في طلبه لتغيير النظام وهذه القوة ترتفع بالعقوبة إلى الإعدام وعلى ذلك فإن إثبات التحضير لاستخدام القوة لإثبات نية الجناة واقع على كامل رجل البحث وعليه أن يثبت من خلال الدواهد الضعيفة التي تمثل في لقاءات بين المتآمرين ومن خلال هذه الدواهد الضعيفة عليه أن يقدم الدليل المادي كضبط الأسلحة أو المفرقات أو المحروقات التي تثبت تلك النية .

## ٧ - الاستطالة الزمنية :

تلك سمة مميزة للجرائم الضارة بأمن الدولة لا نجد لها في الجرائم العادية - والاستطالة الزمنية هي - يختلف عن كون الجريمة وقتية أو مستمرة إنها هي خصيصة من خصائص العمل ضد جرائم أمن الدولة وذلك يرجع إلى أمرين .

### أولهما :

تابع من طبيعة السلوك الإجرامي في مجال الجرائم الضارة بأمن الدولة ذلك أن العمل السري ضد نظام الحكم يحمل الكثير من المخاطر مصدرها حساسية جهاز الأمن لهذا النوع من الإجرام ويقتضيه وضعية رد فعله تجاهها ، كذلك شدة العقوبة وإرتفاعها إلى الحدود العليا للعقوبات ، أضف إلى ذلك كون أن العمل يقتضي في كافة صور هذه الجرائم فترات طويلة لإقناع الأفراد بالعمل ضد النظام أو إعدادهم للعمل والمبالاة - لذلك فإن العمل السري ضد الدولة ينتمى بالبطء الشديد المشوب بالحذر ومراجعة كل خطوة بخطوها الجهاز بحسابات دقيقة .

### ثانيهما :

أن جهد المقاومة يلزم الجريمة منذ اللحظات الأولى للتفكير ثم خطوات التحضير والإعداد . ذلك أن الحركة الخنثرة الوعيدة للجناة تجعل عملية جمع الأدلة بطيئة وتصعبها بالحذر والحساسية الشديدة .

وهذا العاملان يطيلان فترة الجهد والمقاومة إلى فترات قد تصل إلى السنوات حتى تمنع أجهزة الأمن بما جمعت من أدلة ثم تهم بضبط الجناة .

## المبحث الثاني

### الأمن العام وأمن الدولة

ويقصد بالأمن العام :

الجمهور التي تبذلها الدولة لبث الشعور بالأمن لدى المواطنين بالعمل على منع أو التقليل من فرص ارتكاب الجريمة وتبعية مرتكبيها وضبطهم وجمع الأدلة عليهم وتقديمهم للقضاء .

والأمن العام يشكل جانباً هاماً من جوانب الأمن القومي وركيزة أساسية للأمن الداخلي الذي كما سبق أن رأينا ... يتألف من الأمن السياسي والأمن العام .

واقـد كانت أهمية الأمن العام واتساع أثره على نظام الحكم وعلاقة المواطنين بالدولة ... سبباً في حدوث الخلط لدى بعض الباحثين الذين أطلقوا مصطلح الأمن العام على الأمن الداخلي — واقـد نبهنا من قبل إلى هذا الخلط بين الأصل والفرع وللتمييز بينهما نورد هنا تعريفاً لـاستاذ أمريكي — دكتور فيسل — لكل منهما .

فالأمن العام : Protection of Individual

أي حماية الفرد — أما الأمن الداخلي :

Protection of society against internal subversion of order



## أى حماية المجتمع ضد قلب النظام من الداخل (١) .

ونحن نعطي بعض العذر للباحثين في مصر ازاء ذلك الخلط ذلك أنه - كما سبق أن بينا - قد مرت فترة طويلة كانت مصلحة الامن العام أو ( إدارة عموم الامن العام ) تضطلع بوظيفة الامن الداخلى بالمفهوم الحديث فكانت تعرف على الامن الجنائى والامن السياسى وربما كان هذا سبب ذلك الخلط لدى الباحثين في مصر .

وعلى أى حال فإن مفهوم الامن العام قد تطور في السنوات الاخيرة حتى بدأ من جديد يتداخل في مجال الامن السياسى - فلم يعد المفهوم قاصرا على اجراءات الشرطة وتدابيرها للتوقي من الجريمة أو لضبط مرتكبيها بل واكبتة وتداخلت فيه معان نبعت من الساع دائرة تدخلات السلطة في نشاط الفرد ، وبرزت دعاوى تؤكد على الجانب الاجتماعى من العمل الشرطى بغية صبغه بصيغة الخدمة الاجتماعية بحشا وراء واجبة أكثر اثرافا لرجل الامن وأكثر التصاقا واتصالا بالجماهيم بما يعود على وظيفة حفظ الامن بالمائدة الى لا تنكر . ولقد فطن لذلك بعض أساتذتنا وعبر عن ذلك قائلا ( أن عمل الشرطة ليس وفقا على اجراءات مكافحة الجريمة فقط بل أنها في الوقت الذى تعمل فيه على محاربتها - تمد يدا أخرى رحيمة بالفرد عن طريق الخدمات الاجتماعية

---

(١) د . فيسلى Vessly محاضرات الأمن للنومى - أكاديمية الشرطة

التي تسديها له فيركن إليها ويعلمن إلى إجراءاتهما وبالتالي يمنع إلى مساعدتها (١).

وليس من شك في أن تناولنا لمفهوم الأمن العام بهذا الفهم وهذا الشمول يعتبر فهمًا أصيلاً أميناً لروح العصرية التي نصبو ونتطلع إليها.

### علاقة أمن الدولة بالأمن العام :

لئن كان من قبيل التكرار أن نقول أنهما جزء من الأمن الداخلي وبالتالي جزء من الأمن القومي — فإن اتساع المجالين ( العام والسياسي ) أدخلهما في بعضهما من ناحية العمل . كذلك فإنه من ناحية فلسفة الأمن لا يمكننا الفصل بينهما في أثر اختلال أحدهما على شعور الأفراد بالأمن — فلا يمكن أن تبدل نظرة الإنسان للسلوك الشاذ بمجرد اختلاف مجال وقوعه .

وهما يتأثران ببعضهما من خلال فلهما في جناحي الأمن ونعني بهما ( الشعور والإجراء ) . فاضطراب أمن الدولة في معظم صورة إذا بلغ حد الشعور يؤثر على الأمن الشعوري من زاوية التأثير المباشر للاضطراب ومن زاوية كثافة الإجراءات التي تتخذ حيال تلك الاضطرابات فلا شك أن اجتياح موجه من حوادث العنف للمجالات

---

(١) لواء / الصادق خلاوة — الأمن العام فاحفته وخطته — دار الفكر

العامة والممتلكات المحبوبة أمر يرهج المواطن ويصيب حياته الخاصة بالقلل رغم أن الارهاب كثيرا مالا يكون موجها ضده - فثلا عندما اجتاحت مصر في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . موجة العنف في دور السينما - أحدث صوت وحرارة رجاسة مياه غازية أثناء العرض في احدى دور السينما ذعرا شديدا بين المتفرجين تركب عليه اندفاعهم في شكل ( تجمع هارب Panlo Group ) أدى الى وفاة البعض وطأ بالاقدام - وإذا مدونا بصرفنا الى لبنان الشقيق الذي يعاني اليوم من الحرب الاهلية بين الطوائف الدينية نجد أن موجات الهجرة منه قد بدأت - كما واكبت تلك الحوادث السطو على البنوك والمتاجر والمنازل لغرض جنائي - وفي حريق القاهرة اياما من يكون مدبره - والذي بدأ بهدف سياسي - انتشرت موجسات عمالة السطو على المحلات العامة والمتاجر .

فاضطراب أمن الدولة لا يقتصر اثره على الامن الشعبي بل يتعداه الى اضطراب في الامن العام .

والعكس صحيح في حالة اضطراب الامن العام - نجد أن كثيرا من صور ذلك الاضطراب تؤثر مباشرة في أمن الدولة - فان انتشار الانحمار في الاسلحة غير المرخصة او تهريبها للبلاذ والسرقات او الانحرافات او الاهمالات الجسيمة في مواقع الانتاج يعمل عمله ويطلق أنصره المباشر على أمن الدولة رغم أنه داخل عمالا في نطاق الامن العام .

( م ١٦ - الأمن القومي )

كل ذلك يصلنا في نهاية الامر الى واقع يدور على محورين :

اولاً : أنه لا يمكن الفصل بين مجال الامن العام ومجال أمن الدولة — للتداخل الواضح في اثر اضطراب كل منهما على الامن الشعبي للأفراد من جهة ومن جهة أخرى أن اضطراب أى مجال منها يستدعى بالضرورة أعمالاً إجرامية تدخل في مجال الآخر ومن ثم فإن الجهد في أى مجال منها يستتبع بالضرورة أحكام الامساك بومام الآخر ويصدق هذا أكثر ما يصدق وبصورة أعمق وأكثر قاطعية على مجال الامن العام لاتساع وشمول نطاقه وضخامة إمكانياته الفنية والبشرية وتعدد تخصصاته .

ثانياً : أن حمل جهاز الشرطة اليومى وان كان موجها الى خدمة الامن العام بمتابعة وتمقب الجريمة التي تضر بالفرد — او التقليل من فرض ارتكابها يؤدي بأثر جانبي له الى خدمة أمن الدولة ويتسع ذلك الاثر الجانبي نطاقا باختلاف أنواع التخصيص في مجالات العمل في حقل الامن العام .

هذه النظرة الموضوعية للعلاقة العضوية بين مجال الامن العام وأمن الدولة تعطي لامن الدولة قاعدة حماية واسعة وركيزة استتباب ضاربة للاحق ما يركز عليه نشاط من أنشطة الدولة . ذلك أن الشرطة كجهاز يوصفها — انطلاقاً من هذا الفهم — الدرع الواقى الاول لامن الدولة تضرب في رقعة الوادى بجنود تصل ما بين حاضرة البلاد إلى أدنى وأصغر المستقرات الحضرية لتجمع السكان في البلاد .

ونظرة أكثر حمفا لأعمال الشرطة اليومية توصلنا إلى واقع حمل



يصادق على هذه التحليلات - فالشرطة وهي تؤدي عملها على مدار الليل والنهار تقوم بأعمال مختلفة تستهدف حماية أمن الوطن والمواطن - أي الأمن القومي - وذلك من منطلق عام يقوم على أن الاستقرار الأمني بكافة تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو في واقعها أساس كل نمو وحماية لأنشطة الدولة المختلفة - ولكن الشرطة في قيامها بالعمل اليومي لا تهدف لهذا المعنى الواسع - بل أنه قد غاب عن أذهان العاملين بها حقبة طويلة - ولقد اصطالحنا على أن نعتبر الجوانب التي تمس عملية حماية أمن الدولة جهودا في تجاهه وأن كانت أساسا موجهة لخدمة الأمن العام - وأطلقنا على هذا الجانب من عمل الشرطة الدور غير المباشر للشرطة في مجال أمن الدولة ( فالشرطة حال قيامها بأداء واجبها على اختلاف تخصصاتها تؤدي دورا وجهدا بارزا يخدم أمن الدولة بقدر يتساوى كثيرا مع خدمته للأمن العام بل أنه في بعض الأحيان يكون أداء العمل موحجا - دون تمسك - بكونه إلى أمن الدولة رغم أنه عمل من صميم أعمال الأمن العام من ناحية المفهوم والهدف والتنظيم الإداري .

وتلعب لهذا الدور غير المباشر نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة طوائف من الأعمال طبقا للدرجة التي يتزاوج فيها الأمن العام مع أمن الدولة من خلال الجهد الشرطي اليومي .

أولا - أعمال شرطية تقدم لتحقيق المفهوم العام للأمن ،

وأكثر صور هذه الأعمال شيوعا هو الوجود الشرطي بالطريق

في وجود الشرطة في مطلق في اطلاقها على عمليات الشرطة الروتينية التي تقوم اساساً على حضورها في الطرق العامة لاداء المهام الامنية بصفة عامة على جهاز في دائرة اختصاصه . ومثال ذلك وجود الجنود في الدركات وكذلك الاقواس المختلفة من الدوريات - سواء كانت راكبة ميكانيكية او عتبات - وشرطة النجدة - وقوات المرور وكافة انواع المناهضة التي تهرتها مختلف الرتب لضمان التزام الافراد باداء اعمالهم على وجه اكمل وهذا الوجود الشرطي في واقع الامر يستهدف اقرار الامن الضروري للأفراد واحترام بان هناك من يحس أمنهم ضد أي شيء يمكن ان يروح ذلك الامن - ويعتبر الوجود الشرطي هو اقدم صور الاجراء الامني في الجماعات البشرية وهو الرمز الاساسي لعمل الشرطي والمحور الذي تدور حوله عملية اقرار الامن عامة .

ثانياً - احوال موجهة لخدمة الامن العام ويستفيد أمن الدولة بها نفس الدرجة الدرجة : -

وهذه طائفة أخرى من العمل الشرطي ترتفع بشأ درجة على سلم التخصص لذلك يبدو فيها بروز معنى الامن العام خارج نطاق المفهوم العام للأمن - ومن أهم هذه الجهود ما يلي :

١ - ضبط الاسلحة غير المرخصة :

وتلك إحدى عمليات رجال البحث الجنائي تهدف الى الحد من الاتجار هذه الاسلحة ، ومنع وصولها الى أيدي المتهربين - وهذا العمل يخدم بطريق غير مباشر أمن الدولة - ذلك ان تقليل أو صعوبة فرصة الحصول

على السلاح فحول من يدبر لارتكاب جريمة أمن الدولة يمسد في الوصول على السلاح وتطول خطوط بحثه عنه وتستطيل فترة ذلك البحث بما قد ينسب في أن تضر بتحركة أجهزة أمن الدولة .

#### ٢ — مراقبة الفنادق والبسبونات والحقائق المتروكة :

وهذه إحدى عمليات حماية الآداب إلا أنها تضع تحت أيدي رجال أمن الدولة وسيلة مستترة قانونية لتعقب حركة المشتبه فيهم والأجانب وتبين على سرعة الوصول إليهم . ولقد كان لهذا العمل الشرطي فضل كبير في ضبط هذه قضايا سياسية أهمها اغتيال وصفي الثل والشيخ الدمعي وغير ذلك .

#### ٣ — وثائق السفر وأمن الموانئ :

يختبر حول جهاز وثائق السفر من بين هذه الأعمال التي تقدم لأمن الدولة خدمة بنفس القدر الذي يخدم به الأمن العام . وكذلك الحال بالنسبة لعمليات جهاز أمن الموانئ . فإن حماية مداخل البلاد في واقع الأمر عمل يدخل في نطاق أمن الدولة لأنه بصفة أساسية يحمي البلاد من التسلل إليها من عناصر غير مرغوب في دخولها أو تستهدف إلحاق الأضرار بها .

#### ثالثاً — أعمال شرطية دأبة تخدم بصفة رئيسية أمن الدولة :

والمقصود بها تلك الأعمال التي يضطلع بها الأجهزة الشرطية غير جهاز أمن الدولة .

و يدخل تحت إطار هذا النوع كثرة من أعمال جهاز الشرطة -  
وهي في تبعيتها وتنظيمها الادارى معدودة من أجهزة الامن العام ولكن  
رسالتها تخدم امن الدولة بصفة خاصة ومن بينها :

#### ١ - الحراسات :

سواء كانت الحراسات على مندآت عامة ام حراسات على شخصيات  
عامة فان العمل الذى تقوم به الاجرة المنظمة بهذا الجهد يعتبر داخلا  
بكل اركاته فى نطاق امن الدولة ونحن نعلم ان المنشآت العامة والمنشآت  
الحامة تشكل اهدافا رئيسية لعدوان كل الدولة والنظام .

#### ٢ - مقاومة الاضطراب :

وهذه وظيفة قوات الامن المركزى واتمام قوات الامن من  
المعروف سلفا ان المظاهرات والاعتصامات وبصفة عامة كافة انواع  
الاضطراب ان هي الا احدى وسائل النشاط العرصى المضاد للنظام - وبالتالي  
فان عملية مقاومتها تكون ادخل واقرب الى خدمة امن الدولة منها الى  
خدمة الامن العام .

#### ٣ - حماية المال العام :

مثل عمليات التهريب القدى والتهرب من الضرائب والرشوة  
والاغتلاص - وكل هذه العمليات تعتبر بالدرجة الاولى عمليات امن  
سياسى تخدم امن الدولة . وذلك بصفة عامة مرجعة الى ان هذه الجرائم  
تهدد النشاط الاقتصادى للدولة وبذلك فهي داخلة فى نطاق الخطر الذى



يهدد الأمن القومى — ومن ناحية أخرى فإن بعض تلك الجرائم بشكل  
في إطاره العام انحرافات تؤدي إلى الاثارة الشعبية باعتبارها مظاهر  
لاضطراب الاداة الحكومية — بينما البعض الآخر منها يعتبر بواعث  
للمشكلات ومواطن اثاره تنتج عن التراء غير الطبيعي وغير المنزوع  
لمرتكبها .

ویدخل في إطار هذا النوع جرائم تهريب المواد المخدرة . . .  
باعتبارها تهدد مجالين من مجالات الأمن القومى فهى تهدد وتؤثر في  
النشاط الاقتصادى لما يترتب عليها من خروج رصيد من العملة مقابل  
المخدر المستورد دون أى سيطرة من الجهاز المالى للدولة — كما تهدد  
وتؤثر في النشاط الاجتماعى .

#### ٤ — حراسة وسائل النقل والاتصال :

ويؤثر ما يقع من جرائم على وسائل النقل والاتصال على مجالات  
عدة من مجالات الأمن القومى — وذلك واضح من معالجة قانون  
العقوبات للجرائم الواقعة على وسائل النقل والاتصال — بحرم وشدة  
— وبالتالي فإن عمل أجهزة الشرطة المنوط بها حماية هذه الوسائل  
يخدم أمن الدولة بصورة مباشرة .

#### • — مباحث التكوين :

لدخل مراقبة حركة المواد الغذائية ومكانة الاستغلال والاتجار  
في المشرع فيما وخلق ازمات في توزيعها — في مجال أمن الدولة من

بلب وأسع . ذلك أن مشاكل السام الذاتية الأساسية تعتبر — كما أوضحنا — من أسس المشكلات وأكثرها قربا للجماهير وأشدّها إثارة لهم ، التلاعب بالقوت البرمي لشعب من شأنه يجعل الجماهير شديدة الحساسية والتعرض والاستجابة لأيّة تحركات ومن جانب آخر فإن الانحرافات التي ترتكب في هذا المجال تعتبر لذاتها مصادر إثارة لما يترتب عليها من دخول طائفية وشرع غير مشروع وغير طبيعي وذلك كله علاوة على ما يثيره التلاعب في هذا المجال من اضطراب في النشاط الاقتصادي للبلاد فقد يترتب على إخفاء سلامة أساسية أن تضطر الحكومة إلى التسارعة في استيرادها دون أن يكون ذلك داخل في حسابها مما يعرض تخطيطها للاضطراب وبسبب اضطراب للاقتصاد القومي .

## المبحث الثالث

### الجهود المباشرة للشرطة تجاه أمن الدولة

نقصد بالدور المباشر للشرطة في مجال أمن الدولة - تلك الجهود التي يضطلع بها الجهاز ككل داخل مجال أمن الدولة بالتحديد الذي أوردناه في تعريفنا له في مطلع هذا الباب .

وعل ذلك فلنا أن نتوقع أن هذا الدور سوف يشتمل على بيان تصرف أفراد الجهاز حيال كل ما يهدد أمن الدولة من أفعال سواء تناولها المشرع بالجريم أو عدم التشريع من الإحاطة بهما لدوام تغيرها صورا ومضامين .

وتتأني معالمتنا لهذا الجانب متبعة عناصر أمن الدولة كما يلي :

#### أولا : في مجال تتبع المشكلات والانحرافات :

المشكلة والانحراف كلاهما يحمل في طياته معنى مؤثرا على الأمن القوي بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة - ذلك أنهما يعنيان أن هناك عتبة أو حائل يحول دون تحقيق مطالب الشعب أو إشباع حاجاته أو تعويق لوظيفة من وظائف الدولة أو أن هناك خللا في نشاط من أنشطتها - واقدم سبق لنا أن بينا أثر عدم وفاء السلطة بإشباع حاجات ودوافع الجماهير على علاقة الشعب بالسلطة .

كما أنه من المعروف البديهي أن حركة القوى المضادة تقوم أساساً على وجود المشكلات لتستغلها بهدف سحب الولاء - ومعروف أن الولاء ثمن قضاء حاجات الشعب - وبهدف آخر هو نشر فكرها وايدولوجياتها بين الجماهير .

فالمشكلة أو الانحراف بهذه الصورة سلاح ذو حدين فهو بذاته مصدر خطر على أمن الدولة دون تدخل أحد وهو أيضاً ورقة رابحة في يد أعداء السلطة والنظام .

وكما أزدادت المشكلة تعقيداً والانحراف عمقاً كلما زادت الآثار الناتجة عنهما في صفوف الجماهير أو القطاعات الشعبية التي تعترض ( المشكلة والانحراف ) مصالحها وثمة جانب له اعتباره في وجود المشكلات متعلق بأمن الدولة وبالذات في عملية قيام الأمن المسلمة ذلك أن المشكلات أياً كان نوعها يستتبع وجودها علامة من علامات ضعف السلطة .

وبحق لما أن تتسائل أى هذه المشكلات يمكن أن تشكل الخطر على أمن الدولة ؟ أنه من المعروف المألوف أنه لا توجد دولة في العالم مهما دلت أو ضعف شأنها تخلص من المشكلات ، فمن أى الاعتبارات يمكننا أن ننظر المشكلة على أنها مصدر للخطر أو وجود معيار التمييز بين مشكلة وأخرى شيء هام جداً بالنسبة لمواجهة الأمنية للتحديات وهي ذلك فإن هناك خمسة دوايا ننظر به كمن النعالم المشكلة من خلالها لتبين مدى خطورتها على أمن الدولة وهي كما يلي :



## ١ - مجال المشكة :

يعتبر المجال الذي تحدث فيه المشكة للعامل الالة - وى فى أثرها على الأمن حتى أنه يدخل فى مكوناتها أو تشكيل النتائج التى ترتب عليها .

وكما إقترب مجال المشكة من مصالح الشعب المباشرة كلما كان احتمال نتائجها الضارة أقوى - فالطعام اليومى والمرتب والأسعار ومستوى المعيشة تانى فى مقدمة المجالات ذات التأثير الضار المباشر والسريع على أمن الدولة بمكس مثلا إذا ما كانت للمشكة - على حدتها - فى محور الميزان التجارى أو . . . إلخ فرغم أن هذه فى النهاية مؤثرة على الإنسان إلا أننا نقصد هنا سرعه ظهور الأثر والإثارة على الجماهير .

وإذا أردنا أن توصل هذه للعانى فليس علينا إلا أن نسترجع فكرة الأمن الشمورى الفائقة على دوافع الإنسان - إن الإحساس بالخوف أو إنعدام الأمن الشمورى بقوى كما كان حالا أو قريبا وبضعف نسبيا إذا كان متوقفاً حدوثه بعد فترة ولذلك فإن شعور الفرد بأن إشباع دوافعه البيولوجية مثل الجوع والعطش وغيره فى خطر، فإنه سرعان ما يستجيب للساوك الدفاعى الذى من شأنه أن يحقق له إشباع هذه الدوافع - أما إذا كان الخطر يعوق تطلعاته فى المستقبل مثلا فإن إستجابته هنا لا تعتمد بالطبع - ولكنها تكون أضعف وفى مجال أمن الدولة فإن عامل الوقت وسرعة التأثير هو الأهم لأن وجود فرصة أو فسحة من الوقت أمام جهاز الدولة كقبل بأحد أمرين أما حل المشكة أو بتبسيط الجهاد وتوعيتها وحثها على التحمل ولا شك أن لذلك أثر كبير فى إستعادة الجماهير لثروتها وطمانتها .

### ٢ - حجم المشكلة :

ربما يتبادر للذهن بأن أثر المشكلة يتناسب طردياً مع حجمها - أي كلما كبرت المشكلة توقعنا أثراً أكبر لها . ولكن هذا المعيار ليس ثابتاً فالحجم ليس دائماً هو عامل الإثارة إذا ما ابتعد المجال عن المظاهر المادية والنفسية للدوافع الأمن لدى الإنسان وأكبر دليل على ذلك مثلاً مشكلة الانفجار السكاني في مصر فهي من الضخامة بحيث أنها تلتهم كل معدلات التنمية التي تصل إليها خطط الدولة لاهته وراء التزايد الرهيب للسكان ورغم أن الجماهير تعاني من ذلك في صورة فقر الخدمات وارتفاع الأسعار ورغم التوعية الملحة وإقتناع الكثير بها - إلا أن الاستجابة لتخلص من المشكلة بغاية برغم حجمها الكبير والسبب الرئيسي في ذلك أن الفرد في سلوكه اليومي لا يري أثرها مباشرة عليه مثل ما يري إختفاء الكبريت أو السجائر مثلاً فلا يبال في تأخرت بعض المخاطر في إنتاج الخبز لمدة ساعات .

### ٣ - الأثر المباشر والاستشارة :

وبدترط في المشكلة لكي تشكل خطورة على الأمن أن تكون بذاتها مثيرة لحدث الأثر المباشر على شعور الفرد - وذلك شرط يقترب في ظاهرة من أثر بحسب المسألة - لكن الأثر المباشر يتبع خطورته من جانب مخالف للجمال - فالأثر المباشر يشعر الإنسان بإهمال السلطة له أو لمخالفها حتى ولو كان المجال بعيداً عن تهديد الدوافع البيرولوجية الضرورية له كالزواج والعاطف . فالمشكلة مثلاً كسوء حالة المواصلات العامة - لها أثر مباشر على من يستخدمها ومن لا يستخدمها ويتخذ منها مادة للقدح . فهي مشكلة معاشة له براها في كل وقت ولست ظاهرة تلقائياً حتى ولو لم تهتدده شخصياً .

والمشكلة ذات الأثر المباشر أشد خطراً من المشكلة المستتارة حتى ولو اقتربت المستتارة من الإنسان .

وذلك أمر يحتاج لشيء من الأيضاح فالمشكلة المستتارة هي عادة التي تحتاج إلى من يضع أعين وأصابع الجماهير عليها فهي حتى إذا كانت محدثة لأثر معين فإن الربط بين ذلك الأثر وبين المشكلة عادة لا يكون واضحاً إلا للخبثين أو المدققين وهي من هنا أيضاً تكون عادة مشكلة معقدة بها شيء من الصعوبة في الفهم على المواطن العادي لذلك هو قد يمتنع بشروع من النقص في جانب من جوانب مطالبه لكنه لا يستطيع أن يصل إلا بمساعدة آخر لفهما . وهذا وحده عنصر هام في تعطيل أثرها الاثاري على الجماهير أما العنصر الثاني في التعطيل فهو تلك المقارعة الداخلية التي تلحق أذية التي تفرضها نفس الإنسان تجاه الأفكار التي تحاول إقحام مساحة الثقافة أو المعرفة المختزنة لدى الفرد خاصة إذا اقتربت تلك الأفكار أو كان من يرددها محل ريبة أو حتى غير معلوم لنا .

#### ٤ - حجم ولوعة القطاع المتأثر :

إن إلتساع القطاع الذي تؤثر فيه المشكلة وفروعيتها أمر هام بالنسبة لتحديد درجة خطورتها ولا شك أن هناك قطاعات من الجماهير يحكم تكوينها تعتبر حقلاً خصباً للتفاعلات والإنفعالات وأهم هذه القطاعات هي تلك المعروفة باسم (أوعية النشاط المضاد) وهو تعبير أمشي يطلق على القطاعات الجماهيرية ذات الصفات الثلاثة التالية :

(١) العدد الكبير أن يضم القطاع عدد ضخم من الأفراد .

## (ب) سهرة الإثارة .

(ج) التنظيم الداخلى الذى يفتح الوحدة الفكرية وتوحد الاتجاهات والمشار .

وتتطبق هذه الموصفات على طاعات الطلبة والعمال والفلاحين والطلبة حدد ضخم منظم فى الاطار العام الواحد للطلاب وبهم فورة الشباب والعقلية المثالية المدرسية والعمال بتعميلاتهم النوعية ( ممانع / نقابات ) تتوحد مشاعرهم وتطلعاتهم وهى ذاتها تحمل وقود الاثارة أما الفلاحون فتتظيمهم وانتظامهم فى القرى بما تحمله من رواسب المجتمع شبه البدائى أو الريفى فإن التماسك يتأتى من هذه الروابط . أما سهرة الاثارة فتأتى من جانب البساطة والانفعالية الفطرية . وكلما اقتربت المشكلة من أحد أوعية النشاط كلما زادت خطورتها على أمن الدولة .

## ٥ - الديمومة :

وتعنى الديمومة الاستطالة الزمنية للمشكلة مع التمسك بها . ذلك لأن المشكلة إذا طالت دون حل أو دون تبصير كاف وتبرير مقبول من جانب السلطة فإنها فى كل يوم تسكب عدداً من المتأثرين به — فإذا ما كانت الاستطالة الزمنية مصحوبة بتعمد المشكلة فإن ذلك يحدث تسارعا فى عدد المتأثرين وقرايد فى حدة الأثر لما قد يترجم به لدى المتأثرين أن ذلك ناجم من عدم اهتمام السلطة بأداء واجباتها .



## الانحراف وأخطاره

حقيقة أن الانحراف بذاته يعتبر مشكلة كما أنه وبذاته يعتبر مصدر المشكلة - وهو بذلك يخضع في أثره على أمن الدولة لنفس طبائع المشكلة الخطرة إلا أن الانحراف له مجالات إذا ظهر فيها فإن خطورته لا تكون صادرة من أثره في الجماهير ولكن بفعلها المباشر على السلطة ومظاهرها بل وعلى النظام بأكمله .

### مجالات الانحراف الخطر :

إن الانحراف كتعبير مطلق تتسع دائرته لتشمل على كل خروج على مواضع الجماعة ومن بينها ما خضع للتشريعات العقابية ( جنائية أو إدارية ) ومع ذلك ومع أنه قد يقع المنحرف تحت طائلة العقاب إلا أن الأثر الناتج عنه على أمن الدولة يظل يعمل عمله حتى ولو كان المنحرف قد نال جهاده .

ومع أن مجال الانحراف - شأن مجال المشكلة - يعتبر العامل الفعال في أحداث الأثر إلا أن القاعدة في تحديد أي مجالات الانحراف أكثر خطورة تختلف هنا في المشكلة .

وأكثر مجالات الانحراف تأثيراً على أمن الدولة هو الانحراف في أجهزة الدولة التنفيذية أو الشعبية أو السياسية أو النقابية فإن هذه الانحرافات تصاحبها موجة طارئة من الشائعات التي تمت جذور الانحراف إلى مستويات أكبر من التي تظهر فيها - ومصدر هذه الشائعات معروف طبعاً أنه من جانب أصحاب الفتن والانشطة الضارة . والناتجة في هذا سلاع

خطر لأنها لما كد بظهور الانحراف في مستوى أدنى من التي الصقته به  
وبالنسبة إلى نتيجة عقوبة المنحرف بعكس الأثر المتوقع منها إذ سرعان  
ما انطلق خلاف إعلان العقوبة شائعات وتعليقات تؤكد ما سبق ثم تعلق  
بأن هؤلاء هم كبش القداء لمن هم أعلى منهم مستوى .

ومصدر الخطورة في هذه المجالات يأتي من مجالين :

( أ ) أن الانحراف فيها بذاته عامل إثارة - إذ يترتب عليه  
اختلال في الأجهزة التي يتفشى فيها وبالتالي فإن أثره سرعان ما يسطر  
مباشرة على ما يؤديه من وظائف فإذا كان الجهاز من الأجهزة الوثيقة  
الصلة بالخدمة الجماهيرية كان أثره أشد وأقوى - وثمة جانب آخر يترتب  
عليه وهو مظاهر الثراء التي لا تتناسب مع وظيفة المنحرف وأسلوبه في  
التمتع بها وهو بذاته وحده حتى ومع من يكون تراوهم مشروع - يعتبر  
من عوامل الإثارة في المجتمعات المتخلفة أو تحت التنمية - وهذا بدوره  
يتيح لتنظيمات النشاط المضاد أن تقيم الأدلة المادية أمام الجماهير على عدم  
صلاحية السلطة ونظامها للحكم لأنها هي المستولة عن ذلك .

( ب ) أن الانحراف بما يترتب عليه من عمويق لسير العمل بالطريق  
الطبيعي وبالعدالة المطلقة دون تفرقة بين الجماهير المتعاملة - بحسب  
الطريق الطبيعي لقضاء مصالح الجماهير إلى طريق غير طبيعي بنواقص على  
الانصالات الجانبية غير المشروعة مع الشخصية المنحرفة - ويعطى أيضاً  
الفرصة للنشاط المضاد للحدوث ونسج الشائعات .

وكما صعد الانحراف على السلم الإداري أو السياسي كلما ازدادت

خطورة الأثر المترتب على الاتصالات الجانية حتى يصل إلى مستوى يعتبر فيه مصدراً رئيسياً ودعامة تتألف عليها مراكز القوى - التي تعتبر أخطر مظاهره الانحراف السياسي ومن العوامل الهامة جداً التي تستغلها وتستغل وجودها الأنظمة المضادة .

### لأبنا : في مجال الأدوار القومية للشرطة :

في مجال الحديث عن الأدوار القومية لجهاز الشرطة - فنحن لا نضيف جهوداً جديدة ولا نفترض أدواراً رمزية وإنما نحن هنا نحاول أن نضع تحت إطار من العلية والموضوعية مجموعة من الأعمال التي يضطلع بها جهاز الشرطة بأدائها وربما يتطرق للكذمان - إذا أغفلنا التوضيح - أن الشرطة تقوم بها خارج اختصاصها وهو فهم قد يبدو مستغرباً إذا طالعنا دور الشرطة في أضيق نطاق ، ولكنه لا يتناقض مع ما نختتمه النظرة العلية الحديثة لمجال العمل في الشرطة والتي تلبيح من الساع مفهوم الأمن بصفه عامة وشمول مفهوم الأمن العام بصفه خاصه إلى جانب مساهمة منطق العصرية الذي يدمج بالشمول وحساب المتغيرات المتداخلة وحتى وإن بدت صورتها المستقرة بعيدة عن المجال .

لهذا فإن عرضنا هنا للأدوار القومية للشرطة يعتبر استكمالاً لرسالتها وعرضاً لدورها الفعال في مجال أمن الدولة .

والأدوار القومية للشرطة تعني تلبيح مجالات الأمن القومي الأربعة ودعمها ودفع الخطر أو التهديد بالخطر عنها وهي بذلك تعتبر في الواقع ( م ١٧ - الأمن القومي )

التطبيق العمل اعملية مواجهة المشكلات والانحرافات لأن المواجهة الشرطية هنا تتم خارج نطاق التشريع الجنائي ومن منطلق سياسي يستهدف تنطية مساحة أمن الدولة بل أنه يتعداه كثيراً حتى يبلغ مساحة الأمن القومي ذاته .

### (أ) الدور السياسي للشرطة (١) .

إن أساس الدور السياسي للشرطة ينطلق من ضرورة أن يمارس رجالها عملهم وهم ينظرون إلى أبعد من مجرد تنفيذ القرار أو القانون بل يجب أن يتخطوه إلى استظهار واستبصار أثر تنفيذ القرار على العلاقات السائدة في المجتمع وعلى المناخ الجماهيري وأن تكون خطط تنفيذ القرارات واضحة من بين متغيراتها الأساسية حساب ردود الفعل الجماهيرية ومعدته موازنة بين أهداف الخطة وأثر تنفيذ القرار وموازنة بين ما يحنيه الصالح العام من هذا وذلك - ولا يعني هذا أننا ندعو إلى تغليب النجاح الجماهيري للشرطة - وإن كان في حد ذاته هدفاً - على تطبيق القانون ولكن الهدف هو تسييس العقلية التي تخطط بحيث تضع في حساباتها هذه الاعتبارات .

وهناك إلى جانب هذا المنطلق العام للعمل في كافة الجوانب أعمالاً

---

(١) قد دار في ذهن البعض أن يكون الدور السياسي للشرطة هو أن تمارس أجهزتها للنشاط السياسي بإدارة دفة الممارسة السياسية أو للمعاركة في القرار السياسي بالرأي أو للنقد وهذا أمر غير وارد إطلاقاً لأن هذا هو معنى بوليسية الدولة في واقع الأمر من وجهة نظر فلسفة الأمن .  
المؤلف



شرطة تضطلع الشرطة بتحقيقها في مجال التنظيم الداخلي للدولة أو إدارة الحياة وهو السياسة الداخلية للدولة .

ويتجلى هذا الدور في أظهر معانيه تنظيمياً في أن وزارة الداخلية بكافة مستوياتها الإدارية هي التي تضطلع بعمليات الانتخابات<sup>(١)</sup> بكافة أنواعها من بدء عملية الفيد بمداول الناخبين إلى تنظيم عمليات الدعاية الانتخابية والإشراف عليها وعلى عمليات إعطاء الأصوات . ولا شك أن تلك عملية سياسية هامة تعتبر دعامة النظام الداخلي للبلاد . وصلاحياتها وخلاصتها من العبث والهووى صلاح لأحوال البلاد ونظامها . وثاني بعد ذلك عملية تعيين ومساءلة العمدة والمشايخ ونحن نعرف ما يترتب على هذه العملية من مشكلات تصل إلى حد الاقتتال بين أبناء القرية فهى عملية سياسية بالدرجة الأولى .

والى جانب هذه الأعمال المنظمة في المجال السياسى نجد أن هناك جانباً سلوكياً غير مكتوب يعطى للشرطة طرفاً في الحياة السياسية للبلاد . فإن تعاون أجهزة الشرطة ، تعاونا بناء مع أفراد التنظيمات الشعبية والسياسية والنقابية والمهنية على كافة مستوياتها يفتح أمام جهاز الشرطة من جانب وأمام تلك التنظيمات من جانب آخر - آفاقاً للخدمة الجماهيرية المخصصة الموجهة للصالح العام - كذلك فإن هذا التعاون لا يلقى كون أن جهاز الشرطة مكلف بمراقبة ما يكتنف تلك التنظيمات من إنحرافات ومحاولة لإصلاح ما يمكن إصلاحه منه أو إخطار الجهات الأعلى مستوى للاضطلاع بذلك وهذا في حد ذاته عمل من أعمال أمن الدولة إذ يفصل

---

(١) صدر أخيراً قرار جمهورى بإنشاء إدارة العامة للانتخابات وهو يعين

لهذا الدور الذى تقوم به الشرطة في خدمة البناء السياسى للدولة .

بأن من أبواب الخطر عليه . ومن ناحية أخرى فإن . . . تأمين حرية المواطنين في الأدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم الدستورية إنما يعتبر واجباً هاماً من واجبات الشرطة التي تضطلع بها لحماية أمن الدولة .

### (ب) الدور العسكري للشرطة :

وفي مجال النشاط العسكري الذي تتحقق به وظيفة حماية الاستقلال فإن جهاز الشرطة يقدم خدماته وتسهيلات مختلفة للقوات المسلحة - فعل كامله يقوم به تنفيذ خطة التعبئة العامة كتنفيذ قرارات الاستيلاء واستدعاء الاحتياطى وغير ذلك - إلى جانب ضبط المتخلفين والمتهربين من التعبئة وحراسة خطوط مواصلات القوات المسلحة داخل البلاد . كذلك فإن عمليات الدفاع المدنى التي تضطلع بها أجهزة الشرطة تعتبر عاملاً هاماً في حماية ظهر القوات المسلحة على الجبهة .

وعلاوة على ذلك فإن الشرطة تقف دائماً مستعدة إلى جانب القوات المسلحة فى الممرات فمن تشارك فى حراسة الممتلكات الحيوية وأعمال المراقبة الجوية ومقاومة الإسقاط والابرار الجويين إلى جانب القتال دفاعاً عن الوطن فى كثير من الظروف ولدى معارك القتال فى عام ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ بعيدة عن اذهان المواطنين بل لقد كان موضع العرفان والتكريم من الأمة قيادة وشعباً .

### (ج) الدور الاقتصادي للشرطة :

إذا كان عمل الشرطة في المحافظة على الأموال الخاصة والعامة يعتبر دوراً غير مباشر في خدمة أمن الدولة - من طريق حماية اقتصاد البلاد - على نحو ما أسلفنا . فلا زال هناك واجب ودور مباشر لها في المجال الاقتصادي ينبدى في التعرف على مشاكل الإنتاج ومعوقاته وأسباب قصوره ورفعها للجهات المعنية بصيراً أو تحذيراً ... كذلك التصدي للمشكلات المالية ومحاولة حلها في بدايتها أو الإبلاغ عنها - إلى جانب المعاونة الفعالة والرقابة في عمليات مكافحة الآفات الزراعية باختلافها وتنفيذ عمليات ( مناربة الري ) ومعاونة الأجهزة المختصة بها .

### (د) الدور الاجتماعي للشرطة :

إذا كان هناك جهاز من أجهزة الدولة يخاطب أبناء الشعب - في كل لحظة وفي كل مكان من العاصمة إلى أبعد النجوع إلى خيام البدو في الصحراء - فإن هذا الجهاز هو هيئة الشرطة . فهي موجودة في كل وقت ومكان وبحكم طبيعتها تصل إلى أغوار المجتمع وتقف على ما يدب فيه من مشاكل حتى أن بعض الخبراء ليقولون أن على الفرد إذا كان يريد أن يتعرف على طبيعة الحياة في دولة ما - فعليه أن يدرس جهاز الشرطة ومشكلات وقواعد عمله ليحكم حكماً صحيحاً على الشعب والدولة .

أن التلاحق الزماني والمكاني للشرطة بالشعب يلهي خيال بحلم أن يكون ذلك الجهاز هو الأدر الأجهزة على ممارسة الخدمة الاجتماعية بما فيه من انضباط وعناصر منقذة ترعى الله بل ويعتبط في الخيال إلى أنها أنقى

على خدمة علوم الإنسان في مجالات التجريب والبحث الاستقصائي من  
أى جهاز على - وتلك طبيعة موقع جهاز الشرطة من الشعب وهي  
لا شك كانت محركا دائما وراء الأفكار التي دعت لقيام الشرطة الاجتماعية  
تتمد بالمعونة والرحمة والرعاية إلى محتاجيها بجانب اليد التي تقبض وتبطش  
على الخارجين في المجتمع . ولكن ذلك ربما يكون أفسكارا ورؤى قد  
يحقها الزمن ولا بد أنه محققها إن عاجلا أو آجلا .

أما ما تقوم به الشرطة حالياً من الجهد الاجتماعي فهو عمل ضخم  
لا ينقصه إلا إبرازه تحت إطاره .

## ١ - متناحية الأوبئة :

تقوم الشرطة بالجهد الأكبر في العمليات الإدارية التي تنفذ بها أعمال  
الحجر الصحي لمصر الأوبئة في الأماكن التي تنتشر بها ومنع انتقالها  
إلى باقي أجزاء البلاد .

## ٣ - مواجهة الكوارث العامة :

وتضطلع الشرطة بالجهد الرئيسي في عمليات مواجهة الكوارث العامة  
التي تنتج عن الزلازل والسيول سواء في إزالة آثارها أو تهجير المواطنين  
وتدمير وسائل إعاشتهم بالإشتراك مع الأجهزة الأخرى - وليس بعيد  
عن أذهانتنا ما كانت تقوم به الشرطة من جهود شاقة في حالات فيضان  
النيل - قبل إنشاء السد العالي - لمراقبة جسر النيل وتجميع المواطنين  
لحراسة تلك الجسور والمرور عليهم ليلاً ونهاراً .



٢ - حل المنازعات :

أن تناول المنازعات بين الأسر والقبائل والطوائف يقتضى النظر إليها من زاويتي - فن جهة تعتبر هذه المنازعات مصدرا لاضطراب الأمن العام مما يترتب عليها من جرائم ترأسكب وهذه هي النظرة الضيقة للمنازعات -- إلا أنها من جهة أوسع وأشمل تعتبر تهديدا لانسك الجهة الوطنية خاصة تلك التى تقوم على أسس طائفية ودينية بما يحملها مجالا لاستغلالها بواسطة القوى المضادة فإن عمليات تصدى جهاز الشرطة لحل هذه المنازعات يعتبر إسهاماً مباشرا من الجهاز فى إقرار أمن الدولة ومنع الجريمة الضارة به قبل وقوعها بالقضاء عل البيئة الصالحة لنموها .

## مبحث ختامي

بعد هذه الجولة السريعة في مجال الأمن القومي بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة وبعد ما تبين لنا من خلال عرضنا أهمية الدور الشرطي في حماية أمن الدولة والأمن القومي الذي يعتبر التجسيد الحي للدولة كشخص معنوي إعتباري والذي تتراكم من خلاله كافة أنشطة أجهزتها بل اختلاف تخصصاتها وتعدد مهامها .

وبعد أن طالعنا الفلسفة الأمنية للأمن السياسي والركائز التي تقوم عليها مهمة جهاز أمن الدولة وتطرقنا من ذلك كله إلى تفصيل دور الشرطة بصفة عامة وبعض تخصصاتها بصفة عامة وكنا في ذلك نتبع منهج مشهور تتبع طبيعة الحماية الأمنية لحماية نظام الدولة ودلالة الذهب بالادامة بما يحقق رسوخ المفاهيم بإعتبارها هي التي تقسم الدوام والثبات أكثر من الصور التنظيمية التي تصب فيها .

فقد بقي أمامنا أن نمر سريعاً ببعض الأجهزة التي تقوم بأدوار مختلفة في هذا المجال بصفة خاصة لوضع دور كل منها قدر ما تسمح به طبيعة البحث وبعبداً عن محاذير السرية .

### أولاً - الإدارة العامة لشرطة الخدمات الخاصة :

وتقوم هذه الإدارة بتغطية جانب هام من حماية أمن الدولة بحماية الشخصيات الهامة الوطنيين منهم والأجانب عن يحدث الإعتداء عليهم إصطراباً في الاستقرار السياسي الداخلي أو العلاقات الدولية بما يؤدي

إلى الإضرار بصالح البلاد التي تحميها إجراءات الأمن القوي .

ومن المعروف أن اغتيال الشخصيات يعتبر عنصراً هاماً من عناصر تكتيكات التنظيمات السرية المضادة (الفتن المسلحة) عندما تبدأ في مرحلة التحدي السافر للسلطة وتحاول الوقوف أمامها كند مناروي . فسواء كان الاغتيال السياسي يستهدف النيل من الشخصية الهامة كشخص له موقف معين . أو كان يستهدف القضاء على الشخصية باعتبارها أحد مكونات نظام سياسي فإن عملية حمايتها تدخل في إطار عمليات أمن الدولة .

كذلك فإن حماية الشخصية تتطلب حماية الأما كن التي تتواجد فيها كالمنازل والمكاتب أو الأما كن الأخرى التي تقصدها الشخصية وهذا يدخل في إطار عمل هذه الإدارة .

ثانياً - إدارة شرطة حرس مجلس الشعب :

وتؤدي هذه الإدارة نفس الوظيفة السابقة فيما يختص بأعضاء مجلس الشعب والشروري وتأمين مقرهما ضد التهرب أو التصلب أو التجسس أو التخريب .

ثالثاً - إدارة شرطة رئاسة الجمهورية :

وتتطلع هذه الإدارة بنفس الأدوار الموضحة للدارتين السابقتين ولكن فيما يختص بالسيد رئيس الجمهورية وضيوفه وأسرته .

رابعاً - حرس الجامعة :

ويقوم بعملية تأمين الجامعات ضد التهرب إليها وضد الجرائم الجنائية العادية .

## المراجع

أولاً - كتب عربية :

- ١ - د. أحمد أبوزيد - البناء الإجتماعى مدخل لدراسة المجتمع ،  
الجزء الأول - الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .
- ٢ - د. أحمد شفيق باشا - مذكراتى فى نصف قرن ، مطبعة مصر  
القاهرة ١٩٣٤ .
- ٣ - أحمد هانى - الجاسوسية بين الرقابة والعلاج ، الشركة المتحدة  
للنشر والتوزيع : القاهرة ١٩٧٤ .
- ٤ - د. إسماعيل يونس - الملوك الإنساني ، دار المعارف القاهرة  
١٩٧٨ .
- ٥ - لواء الصادق حلاوت - الأمن العام فلسفته وخطته ، دار الفكر  
العربى القاهرة ١٩٦٠ .
- ٦ - د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى - المدخل إلى علم  
السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ط ٣ - ١٩٦٦ .
- ٧ - د. حامد غنيم أبو سعيد - مصر الدول الإقليمية ، الجزء الأول  
مجل العرب القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٨ - د. حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام - لام السياسى والدينى  
والثقافى والإجتماعى ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة المصرية  
القاهرة ١٩٦٦ .



- ٩ - د. حسن شحاته صفان - أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ،  
طبعة ٦ القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٠ - د. سليمان محمد الطماوى - الساعات الثلاث في الدساتير العربية  
والفكر السياسى الإسلامى ؛ دار الفكر العربى ط ٢ - ١٩٧٣ .
- ١١ - صلاح مخبر ؛ عدد ميخائيل - المدخل إلى علم النفس الاجتماعى  
الانجليزمصرية ؛ القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٢ - عاطف وصفى - الانثروبولوجيا الاجتماعية ؛ دار المعارف  
١٩٦٦ .
- ١٣ - عبد الحميد دويدار ؛ رياض داود - التقيق الجنائى الحديث ،  
مكتبة الانجليزمصرية ١٩٦١ .
- ١٤ - عبد الحاق لاشين - سعد زغلول ؛ دوره فى السياسة المصرية  
حق ١٩١٤ ، دار المعارف ؛ القاهرة ١٩٧١ .
- ١٥ - عبد المنعم هاشم وعبدى سليمان - الجماعات والمنفعة الاجتماعية ؛  
مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ .
- ١٦ د. فؤاد البهى السيد - المدوان ؛ دار الفكر العربى ، القاهرة  
١٩٨٠ .
- ١٧ - د. نعيم عطية - فى النظرية العامة للحريات الفردية ، الدار  
القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ١٨ د. محمد حانق. غانم - مبادئ القانون الدولى العام ، مطبعة مصر ،  
ط ١ - ١٩٥٦ .

- ١٩ — د. محمد طاعت حبيب — الاشتراكية العربية والاشتراكيات  
المالية ، دار الذهب ١٩٦٥ .
- ٢٠ — د. محمد عاطف فيث — علم الاجتماع ، الجزء الأول ، دار  
المعارف بالاسكندرية .
- ٢١ — محمد عبد الكريم نافع — أمن الدولة المصرية ، كلية الشرطة ،  
١٩٨١ ، الجزء الأول ط ١ ، دار الشعب ، القاهرة  
١٩٧٥ .
- ٢٢ — محمد فتحي القنطري — النظرية السياسية عند هوبز ، دار المعرفة ،  
القاهرة ١٩٦٢ .
- ٢٣ — د. محمد كامل ليل — النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، دار  
الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٤ — المستشار / محمود إبراهيم إسماعيل — الجرائم المفضرة بأمر  
الدولة من جهة الخارج في قانون العقوبات المصري والتشريع  
المقارن ، مطبعة كوستا سوتاس ، القاهرة ١٩٥٣ .
- ٢٥ — ميخائيل شاروويم — الحث في تاريخ مصر القديم والحديث ،  
ج ٣ ، المطبعة الأميرية القاهرة ١٨٩٨ .
- ٢٦ — يوزان ليب رزق — الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال  
البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

**ثانياً - كتب أجنبية مترجمة :**

٢٧ - جون ديوى ، الفن خبرة ، ترجمة ذكرها إبراهيم - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦١ القاهرة .

٢٨ - مارولد لاسكى ؛ ترجمة عز الدين محمد حسين - مدخل إلى علم السياسة ؛ مؤسسة بيجل العرب بمجموعة الآلاف كتاب ١٩٦٥ القاهرة .

٢٩ - مارولد لاسكى - الدولة نظرياً وعملياً جزء اول ، مجموعة اخترنالك ، ٦١ الدار القومية للطباعة والنشر .

٣٠ - هنرى توماس ، ترجمة متري أمين - اعلام للفلاسفه كيف نفهمهم ، مؤسسه فرانكلين للطباعة والنشر / القاهرة / نيويورك . ١٩٤٦ .

**ثالثاً - كتب أجنبية :**

31. Vladimir jabolinsky — the story of the jewish legion newyork 1951.

32. Richard grossman the palestine missen a personal record xlamish Hmilton London 1946.

**رابعاً - بحوث ومقالات :**

مقدم حبيب إبراهيم العادل - مفهوم الأمن القومى ، بحوث مقدم للمركز القومى للبحوث الجنائية ١٩٧٥ .

عبد سيد أحمد متولى - السلوك الإجرامى فى جريمة التنظيم العرى ؛  
بحث مقدم إلى معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة الدورة ٢٤ •

لواء إبراهيم محمد الفحام - نشأة أجهزة الأمن السياسى ، مجلة الأمن  
العام العدد ٦٦ •

خامسا - محاضرات ؛

محاضرات مترالان - أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن •

أحمد عبد العزيز سلامة - محاضرات علم النفس المرضى كلية  
الآداب ١٩٦٦ •

محاضرة عن أهداف الإرهاب الشيوعى بأكاديمية الشرطة العالمية  
مارس ١٩٦٧ - مستر ويجرن / مستشار وزارة الدفاع الأمريكية •

لواء محمد فتح الله سلامة - محاضرة الأمن القومى ؛ بمعهد الدراسات  
العليا لضباط الشرطة ١٩٧٤ •

سادسا - فحاجم ؛

معجم الفاظ القرآن الكريم - مجمع اللغة العربية ؛ دار الشعب •



نم بحمد اف

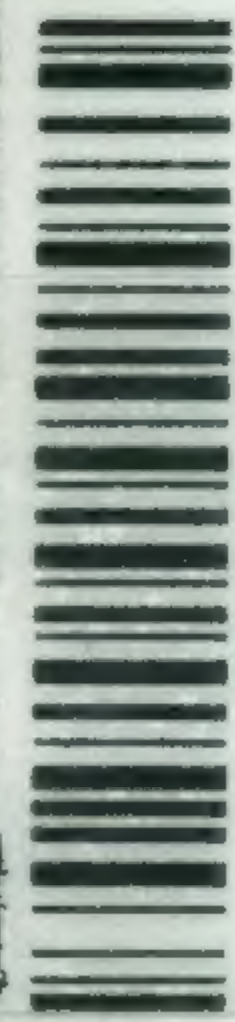


ع - ٢ - ١٤٨١ / ١٢٠٠ (١٢٠٠)





 Bibliotheca Alexandrina



1523304